

المكتبة اللغوية

شرح الأعرابية

تصنيف الإمام العلامة الفقيه

شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب السريبي



تحقيق
محمد عثمان

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

مكتبة شمس المعرفة

t.me/shamsalmarefah

مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَشَرُ لِلْعُلَمَاءِ أَعْلَامًا، وَثَبَّتْ لَهُمْ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ أَقْدَامًا، وَجَعَلَ مَقَامَ الْعِلْمِ أَعْلَى مَقَامٍ، وَفَضَّلَ الْعُلَمَاءَ بِإِقَامَةِ الْحُجَجِ الدِّينِيَّةِ وَمَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ، وَأَوْدَعَ الْعَارِفِينَ لَطَائِفَ سِرِّهِ فَهَمَّ أَهْلَ الْمَحَاضِرَةِ وَالْإِلْهَامِ، وَوَفَّقَ الْعَامِلِينَ لخدمته فَهَجَرُوا لَذِيذَ الْمَنَامِ، وَأَذَاقَ الْمُحِبِّينَ لَذَّةَ قُرْبِهِ وَأَنَسَهُ فَشْغَلَهُمْ عَنْ جَمِيعِ الْأَنَامِ، أَحَمَدَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى جَزِيلِ الْإِنْعَامِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْمَلِكُ الْعَلَامُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَصَفِيهِ وَخَلِيلِهِ إِمَامُ كُلِّ إِمَامٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ صَلَوةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مُتَلَازِمِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وَبَعْدُ:

لما انتشرت العلوم الإسلامية، وبدأ تدوين الكتب، كان لابد من طريقة يحفظ بها طلبة العلم هذه العلوم، حتى تكون في الصدور والفهوم.

فكانت (المتون)، وقد درج العلماء على حفظها وتدريسها للطلبة، فما هي المتون؟ المتن بفتح الميم وسكون المشنة الفوقية - لغة: يطلق على عدة معان، منها: اللفظ. وأما في الاصطلاح فهو برنامج مختصر يجمع المبادئ الأساسية لفن من الفنون، نظماً كان أو نثراً، بإيجاز وإجمال في الألفاظ، مع كثرة المعاني وسهولة اللفظ وحسن العبارة.

ويطلق على المتن: المختصر.

وتخلو المتون عادة من كل ما يؤدي إلى الاستطراد أو التفصيل، كالشواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة، وذلك حتى يسهل حفظها، فالمتون قليلة الألفاظ، كثيرة المعاني، حسنة العبارة.

وكان الغرض من المتون هو جمع المسائل الأولية البسيطة في متون صغيرة، بعبارة سهلة، لتكون بداية لطالب العلم، لكنها ليست كلها كذلك، فبعض المتون موجز جداً

إلى درجة أنه أصبح كاللغز، وبعض المتون متخصص جداً لا يفهمه إلا من نال قسطاً وافراً من العلوم... بينما كتبت بعض المتون لتذكرة المتهين، واستغرقت بعض المتون علوماً كاملة، فسميت بالألفيات.

ولما كانت المتون في الكثير الغالب موجزة وضعت على المتون: الشروح^(١) والتقارير^(٢) والحواشي^(٣).

وتنقسم المتون إلى نوعين:

١ - متون مثورة، وهي الأكثر.

٢ - متون منظومة في أبيات شعرية، ويسمى الشعر التعليمي، وتكون غالباً من بحر الرجز^(٤)، وقد تكون من غيره. ومثالها: متن تحفة الأطفال في التجويد.

وهذا النوع من النظم (المتون - الشعر التعليمي) نظم علمي يخلو غالباً من العواطف، والأخيلة، ويقتصر على الأفكار، والمعلومات، والحقائق العلمية المجردة.

وقيل: (من حفظ المتون حاز الفنون)، فالذي يحفظ المتن ويفهم ما فيه من معاني يكون حافظاً لذلك الفن، مستحضراً لمسائله وأدلتها في أي وقت، من غير حاجة إلى كتاب.

وقيل: (من حفظ الأصول ضمن الوصول)، فالمتن هو الأصل والأساس، ومن حفظ هذا الأصل وصل إلى مراتب كبار العلماء.

وقيل: (من لم يتقن الأصول حُرِم الوصول)، فمن فَرط وترك حفظ المتون وفهمها حُرِمَ أن يكون في ركب العلماء.

فيساعد المتن الطالب ويعينه ويسر عليه العلوم، ويجعل استحضار المعلومات بكل يسر وسهولة. ويساعده أيضاً على الضبط والإتقان للعلم.

(١) الشرح: شرح ألفاظ المتن كاملة، وتفصيل مجمله، وبيان ما فيه من مسائل.

(٢) التقرير: يكون على الحاشية، وهو تفصيل الغامض فيها، أو الاستدراك عليها.

(٣) الحاشية: التعليق على الشرح، وبيان بعض غوامضه، والاستدراك عليه في بعض المسائل.

(٤) بحر الرجز من بحور الشعر العربي، وتسمى قصائده الأراجيز، واحداً منها أرجوزة، ويسمى قائله راجزاً، ويتسم بحر (الرجز) بجمال الإيقاع وبساطته، مما يساعد على الحفظ.

وقد قالوا: الرجز ديوان العرب في الجاهلية والإسلام، وكتاب لسانهم، وخزانة أنسابهم وأحسابهم، وذلك لكثرة ما يتداول بينهم.

ومن أهم المتون: "متن تحفة الأطفال في التجويد". و"متن الجزرية في التجويد". و"متن البيقونية في مصطلح الحديث الشريف". و"نخبة الفكر في مصطلح الحديث الشريف". و"ألفية ابن مالك في النحو والصرف".

ومن أهم تلك المتون المختصرة، والكتب المحررة المشتهرة، كتاب: "المُقَدِّمَةُ الْأَجْرُومِيَّةُ" أو "الْأَجْرُومِيَّةُ فِي النُّحُو".

وَمِنْ ثَمَّ طَفِيقُ الْعُلَمَاءِ إِلَى شَرْحِهَا وَنَظْمِهَا وَتَدْرِيسِهَا، وَكَانَ لِلْإِمَامِ الْفَقِيهِ الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ إِسْهَامًا جَمِيلًا فِي هَذَا الْمَجَالِ، فَقَدْ قَامَ بِشَرْحِهَا وَحَلَّ غَوَامِضَهَا بِأَسْلُوبٍ سَهْلٍ وَرَشِيقٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ الرَّائِعِ "شَرْحُ الْأَجْرُومِيَّةِ".

وَقَدْ حَاوَلْنَا جَاهِدِينَ إِخْرَاجَ هَذِهِ الدَّرَةِ اللُّغَوِيَّةِ فِي أَبْهَى صُورَةٍ، وَنَدْعُو مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقَ.

وَأَخَّرَ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِ الْبُلْغَاءِ مِنَ النَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

الإمام ابن أجروم

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف بـ (ابن أجروم)،
وهنا فائدتان:

الأولى: أنه يُقال لابن أجروم: (الصنهاجي) نسبة إلى قبيلة صنهاجة بالمغرب. قاله
الحامدي - رحمه الله - في حاشية له على "شرح الكفراوي للأجرومية".
الثانية: أن كلمة: (أجروم) لها معنى، وضبط.

فأما المعنى: فهو: الفقير الصوفي، وذلك بلغة البربر. قال ابن عنقاء: (هي كلمة
أعجمية، بلغة البربر، معناها: الفقير الصوفي، على ما قيل. لكنني لم أجد البرابرة يعرفون
ذلك) انتهى. غير أن السيوطي وابن الحاج جزما بالمعنى السابق.
وأما الضبط: فعلى أوجه:

الأول: بفتح الهمزة مع مَدّ، وجيم مضمومة مُخَفَّفة، وراء مهملة مضمومة مع
تشديد وتثقيب، هكذا: (أَجْرُوم) قاله ابن عنقاء، وبه قطع السيوطي في "بغية الوعاة".
الثاني: كالأول، غير أن الجيم تكون مفتوحة، هكذا: (أَجْرُوم) وهذا هو المنقول
عن الجمال المطيب.

الثالث: بفتح الهمزة دون مَدّ، وجيم ساكنة، وراء مهملة مضمومة دون تشديد،
هكذا (أَجْرُوم) وهو منقول عن ابن أجروم نفسه، قاله ابن الحاج في: "العقد الجوهري".
الرابع: ما حكاه السيوطي في "البغية" بقوله: (رأيت بخط ابن مكتوم في "تذكرته"،
قال: محمد بن الصنهاجي أبو عبد الله، من أهل فاس، يعرف بـ أكروم...).

الخامس: ما حكاه ابن عنقاء بقوله: (وقد كثر حذف همزته - يعني أجروم - فلا
أدري أهى لغة أم هي من تلعب الناس).

لطيفة: قال ابن عنقاء: (في قبيلة البربر قبيلة تُسمّى بني أجروم).
مولده:

فيقول ابن الحاج: (ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة بمدينة فاس في السنة التي
توفي فيها ابن مالك). وبذلك جزم ابن العماد في "شذرات الذهب".

مكانته العلمية:

قال السيوطي: (وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما، بالإمامة في النحو والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته). وقال ابن مكتوم عنه: (نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع).

مؤلفاته:

كان له - رحمه الله - مصنفات أشار إليها ابن مكتوم في "تذكرته" بقوله: (وله مصنفات وأجيز في القراءات وغيرها). والمعروف من كتبه كتابان: الأول: هو مقدمته النحوية.

الثاني: هو فرائد المعاني في شرح حرز الأمان.

تلاميذه:

١- ابنه أبو محمد عبد الله، رأيته في شرح المكودي على المقدمة حيث قال: «وقد رويت هذه المقدمة عن ولده الأستاذ الأثير العالم الأطهر أبي محمد عبد الله عن والده المذكور - أي الآجرومي - رحمه الله تعالى».

٢- أبو العباس أحمد بن حزب الله الساعدي النحوي، رأيته في شرح المكودي أيضا حيث قال: «ورويتها أيضا عن ولده الأستاذ المحقق الناظم البارع أبي عبد الله المدعو بمنديل، عن الشيخ الأستاذ المحقق الناظم البارع الأعرف أبي العباس أحمد بن حزب الله، عن واضعها أبي عبد الله محمد المذكور - أي الآجرومي - رحمه الله تعالى».

٣- القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي، ذكره صاحب نفح الطيب في إسناد الآجرومية من طريق محمد بن عبد الملك بن علي القيسي المتتوري ينتهي إلى القاضي أبي عبد الله الحضرمي المذكور عن الآجرومي رحمهم الله تعالى جميعا.

وفاته:

فيقول ابن الحاج: (توفي يوم الاثنين بعد الزوال لعشرة بقيت من صفر، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة). وبه قال الحلاوي وابن العماد وغيرها.

لطيفة: قال ابن الحاج: (توفي ابن آجروم وله إحدى وخمسون سنة، ودفن بباب الجيزيين، ويعرف الآن بباب الحمراء بفاس).

المقدمة الأجرومية

لم يسمِ الْمُصَنِّف - رحمه الله - كتابه هذا باسم، إنما سُمِّيَ به فقليل: (الأجرومية)، أو: (الجرومية) وهذا من باب النسبة؛ لأن المركب الإضافي كالمبدوء بـ (ابن)، وهو هنا كذلك، عند النسبة يُحذف صدره (ابن) وينسب إلى عجزه (آجروم) وفيه يقول ابن مالك:

رُكِبَ مَزْجاً وَلِثَانِ تَمَمَا أَوْ مَا لَهُ التَّغْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَ
وَانْسَبَ لَصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا إِضَافَةٌ مَبْدُوءٌ بِابْنٍ أَوْ أَبَ

وربما قيل في التسمية: (مقدمة ابن آجروم) أو: (المقدمة الأجرومية). ودال (المقدمة) فيهما تفتح وتكسر، والكسر أولى لما فيه من إشعار بتقدمها استحقاقاً أو حقيقة؛ ولأن الفتح لغة قليلة.

قال بعض الشراح: (إنما سُمِّيَتِ الأجرومية بـ (المقدمة)؛ لأنها توصل المشتغل بها إلى المطولات من كتب النحو والإعراب، كمقدمة الجيش التي تتقدم أَمَامَهُ، لتهيئ له في المحل الذي ينزله ما يحتاج إليه). وهو معنى لطيف متَّجه.

وقت تصنيفها:

لم يذكر ابن آجروم ولا غيره من المترجمين والشرح زمن تصنيف الأجرومية، غير أن ابن مكتوم في "تذكرته" - وهو عصري ابن آجروم - قال: (وهو إلى الآن حي، وذلك في سنة تسع عشرة وسبعمائة)، وذلك بعد أن أشار إلى مصنفاته وكونه نحويًا مقرأً.

مكان كتابتها:

ذكر الراعي وابن الحاج في "شرح الأجرومية" أن ابن آجروم أَلَفَ هذا المتن تجاه الكعبة الشريفة، وقال الحامدي في "حاشيته على شرح الكفراوي للأجرومية": (حكى أنه أَلَفَ هذا المتن تجاه البيت الشريف).

منهج ابن آجروم:

كان له في ذلك طريقة حَيْثُ اقتصر فيها على كبرى أبواب النحو وأصوله، وقد أشار إلى ذلك غير واحد ومنهم الأزهري في أول شرحه على الأجرومية.

واتبع الكوفيين في عباراتهم، يقول السيوطي في "بغية الوعاة": (وهنا شيء آخر، وهو أننا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عَبَّرَ بالخفض،

وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب وهو رأيهم. وذكر في الجوازم: كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون، فتفطن). وأورد فيها الأبواب بإيجاز وترتيب بديع؛ حيث قَدِّم الكلام وحقيقته على أقسامه، والأقسام على علامات كل قسم، وهَلُمَّ جراً. اهتمام العلماء بها:

لقد اشتهرت الآجرومية بين الطلاب قديماً وحديثاً، وانتفع بها الدارسون. يقول السيوطي: (يشهد بصلاحه - أي: ابن آجروم - عموم نفع المبتدئين بمقدمته). ويقول ابن الحاج: (ويُدُلُّك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه؛ فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة؛ فيحصل له النفع في اقرب مُدَّة).

وقد تنوعت العناية بالآجرومية، فمنهم من نظمها كعبد السلام النبراي، وإبراهيم الرياحي وعلاء الدين الألوسي والعمريطي وغيرهم. ومنهم من تَمَّمها كالخطاب، ومنهم من شرحها - وهم كثير، عَدَّ صاحب "كشف الظنون" منهم أكثر من عشرة - كالمكودي والراعي والأزهري والزَّمَلِي.

ولما كان هذا السفر صغير الحجم عظيم الفائدة لا يستغني عنه الطالب المبتدي في هذا الفن تصدر أهل العلم في كل وقت لشرحه وتقريبه إلى الطلبة، فتوفر له من الشروح ما لم يتوفر لغيره:

١ - شرح الشيخ محمد بن أبي الفضل بن الصباغ الخزرجي المكناسي، نحوي مشارك في العلوم النقلية والعقلية، توفي شهيداً بعد عيد الفطر سنة ٧٥٠هـ.

٢ - شرح الشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي من علماء العربية نسبة إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس) ولد بفاس وتوفي فيها سنة ٨٠٧هـ وجاء في أوله « الحمد لله الذي نور قلوبنا بمعرفة الأدب... » طبع هذا الشرح في تونس سنة ١٢٩٢هـ وفي مصر سنة ١٣٠٩هـ وطبع حديثاً في دار البشائر الإسلامية في مجلد واحد. وعليه حاشية لابن حمدون طبعت في مجلد واحد في دار الفكر.

٣، ٤ - شرحان للشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل المغربي الأندلسي المالكي المعروف بالراعي النميري، الفقيه الأصولي النحوي صاحب

التصانيف، ولد في غرناطة سنة ٧٨٢هـ تقريبا ونشأ بها، ورحل إلى القاهرة فأقرأ بها، وانتفع به جماعة، ثم أضر بآخره، وتوفي في القاهرة سنة ٨٥٣هـ، أما الأول فسماه "المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الأجرومية" جاء في أوله « الحمد لله الذي فضل لسان العرب.... » وأما الثاني فسماه "عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة"، والشرحان مخطوطان، الأول وسيط والثاني بسيط، يوجد منهما نسخة بدار الكتب الوطنية في تونس برقم ٧٣٦٤ ضمن مجموع.

٥- شرح الشيخ شمس الدين أبي الفضل محمد بن أحمد بن عمر القرافي المصري المالكي المتوفى سنة ٨٦٧هـ.

٦- شرح الشيخ أحمد بن أحمد بن علي بن زكريا الجديدي البدراني الشافعي، ولد بمنية بدران ونشأ بها، ثم نزل دمياط وكانت وفاته فيها سنة ٨٦٨هـ وفي بعض المصادر ٨٨٨هـ.

٧- شرح الشيخ شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد بن يوسف الحلوي المقدسي، الشافعي النحوي، ولد في بيت المقدس سنة ٨١٩هـ ونشأ به، ثم رحل إلى مكة وتوفي فيها سنة ٨٨٣هـ جاء في أوله « الحمد لله العلي الأكرم الذي علم بالقلم.... » وقد قام بدراسة هذا الشرح والتعليق عليه عناية الله بن فقير الله بن جمعة البلوشي وهي رسالة الماجستير له.

٨- شرح الشيخ نور الدين علي بن محمد بن محمد بن علي الفرشي بالفاء، أبي الحسن البسطي الشهير بالقلصادي، الأندلسي المالكي، نزيل باجة، توفي سنة ٨٩١هـ.

٩- شرح الشيخ شمس الدين أبي المجد محمد بن محمد بن محمد البخاري الرميثي، إمام مقام الحنفية بمكة، توفي بها سنة ٨٩٥هـ، وسمه بـ "المأمومية في شرح الأجرومية" وهو مطبوع.

١٠- شرح الشيخ داود بن علي بن محمد القلتاوي الأزهري المالكي، ولد بقلتا إحدى قرى المنوفية بمصر وتوفي سنة ٩٠٢هـ.

١١- شرح الشيخ محمد بن إبراهيم بن علي بن أبي الصفا المقدسي من تلامذة ابن الهمام.

١٢ - شرح الشيخ علاء الدين علي بن يوسف بن علي بن أحمد الدمشقي العاتكي الشهير بالبصري، فقيه شافعي نحوي، ولد سنة ٨٤٢هـ وتوفي سنة ٩٠٥هـ سماه "النفحة الزكية في شرح المقدمة الآجرومية".

١٣ - شرح الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهرى، الشافعي النحوي، المتوفى سنة ٩٠٥هـ جاء في أوله « الحمد لله رافع درجات المنتصين لنفع العبيد، الخافضين جناحهم للمستفيد، الجازمين بأن تسهيل النحو إلى العلوم من الله تعالى من غير شك ولا تردد..... وبعد فهذا شرح لطيف لألفاظ الآجرومية في أصول علم العربية ينتفع به المبتدي إن شاء الله تعالى ولا يحتاج إليه المنتهي، عملته للصغار في الفن والأطفال لا للماهرين في العلم من فحول الرجال، حملني عليه شيخ الوقت والطريقة..... عباس الأزهرى..... » وجاء في آخره « وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة، وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر يوم الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين، أمين ». طبع في بولاق سنة ١٢٧٤هـ وسنة ١٢٩٠هـ.

وعلى شرح الشيخ خالد الأزهرى رحمه الله تعالى عدة حواشي منها:

أ، ب - حاشيتان للشيخ أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني، وهو خال شهاب الخفاجي، توفي سنة ١٠١٩هـ سمى إحداهما "الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية" وسمى الأخرى "المواهب الرحمانية على شرح الآجرومية".

ج - حاشية للشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن محمود الشلبي، المصري الحنفي الفقيه، المتوفى سنة ١٠٢٠هـ تقريباً سماها "الدرر الفرائد على شرح الآجرومية للشيخ خالد".

د - حاشية للشيخ علي بن عبد القادر النبتي المصري الحنفي، المؤقت بالجامع الأزهر، توفي سنة ١٠٦١هـ سماها "فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية".

هـ - حاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري الشافعي، المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، وفي بعض المصادر ١٠٧٠هـ.

و - حاشية للشيخ عبد الكريم بن محمد بن رمضان السكندري الأزهرى المالكي الوفائي الشهير بالدري المتوفى سنة ١٠٨٠هـ سماها " الدررة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والأجرومية ".

ز - حاشية للشيخ عبد الله بن عبد الغفور الجوهري، فقيه نحوي فرضي صوفي، له عدة رسائل في التصوف، توفي سنة ١١٣٧هـ.

ح - حاشية للشيخ عبد الله بن عبد الغفور المعروف بالجوهري، الفقيه النحوي الفرضي الصوفي، المتوفى سنة ١١٣٧هـ.

ط - حاشية للعلامة حسن بن علي بن أحمد الأزهرى المنطاوي الشهير بالمداغبي، المتوفى بمصر سنة ١١٧٠هـ.

ي - حاشية للشيخ العلامة أبي النجا، فرغ منها في ٦ ربيع الثاني سنة ١٢٢٣هـ، جاء في أولها « الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده..... ثم قال: أما بعد: فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الأجرومية، أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المداغبي على ذلك الكتاب وضمنت إليه ما تيسر من غيرها، فما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه إليها للاختصار، وللعلم بأنني أخذت منها معظم، إذ هي بحر زخار، وما كان من غيرها أنسبه إلى قائله في الغالب إذا كان أمراً عزيز المطالب..... ».

ك - وعلى حاشية أبي النجا تقارير للشيخ محمد شمس الدين الإبناني تقع جملتها في ٨٣ سطرا.

وقد طبعت مع الشرح والتقارير في مصر سنة ١٣٠٤هـ و ١٣١٢هـ و ١٣١٧هـ بالمطبعة العلمية. وفي القاهرة بمطبعة حجازي بدون تاريخ وتقع ب ١٣٤ صفحة.

وقد قام الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي بشرح شواهد هذه الحاشية في كتاب سماه "كشف الدجى عن شواهد أبي النجا"، طبع في المطبعة الجمالية في القاهرة سنة ١٣٣٠هـ وفي مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٣هـ ويقع الشرح المذكور في ٩٩ صفحة.

ل - حاشية للشيخ محمد بن إبراهيم الأبراشي الشافعي، وله تفسير سورة القدر فرغ منه في ٢٩ رمضان سنة ١٢٥٠هـ.

م - حاشية للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج سماها "العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم" فرغ منها سنة ١٢٦٩هـ جاء في أولها «حمداً لمن نحى بنا نحو الرشاد والهدى...» طبعت بمصر في بولاق سنة ١٣١٩هـ وفي الخيرية سنة ١٣٢١هـ وفي فاس سنة ١٣١٥هـ وطبعت حديثاً في دار الفكر في مجلد واحد.

ن - حاشية للشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد السيوطي الجرجاوي، ولد سنة ١٢٨١هـ وتوفي سنة ١٣٤٢هـ، سماها "فوائد الطارف والتاليد على شرح الأجرومية للشيخ خالد" طبعت في مصر في المطبعة الأدبية سنة ١٣١٨هـ، وله أيضاً شرح على الأجرومية سماه "عوائد الصلات الربانية على متن الأجرومية" وهو مطبوع أيضاً.

س - حاشية حسن بن حسن الشرنبلالي.

ع - حاشية أحمد بن عمر الديري.

ف - حاشية للشيخ عبد الحميد بن إبراهيم الشافعي الشرقاوي المتوفى سنة ١٣١٥هـ، سماها "تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد" طبعت بمصر في بولاق سنة ١٣١٣هـ.

١٤ - شرح الشيخ شمس الدين أبي الجود محمد بن أبي الصفا إبراهيم بن علي بن عبد الرحيم الأنصاري الخليلي المقدسي الشافعي، ولد سنة ٨٤٥هـ وتوفي سنة ٩٠٧هـ.

١٥ - شرح الشيخ حسن بن حسين بن أحمد المصري الحنفي المعروف بابن الطولوني، ولد في سنة ٨٣٢هـ وتوفي سنة ٩٠٩هـ.

١٦ - شرح الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سليمان بن عون الطيبي الدمشقي المعروف ببرهان الدين الشاغوري، كان مفتي الحنفية بدمشق، ولد فيها سنة ٨٥٥هـ وفيها توفي سنة ٩١٦هـ.

١٧ - شرح أبي الحسن علي بن ميمون بن أبي الحسين الحسن بن الفاسي المالكي نزيل دمشق، توفي سنة ٩١٧هـ سماه "الميمونية في توحيد الجرومية".

١٩، ١٨ - شرحان للشيخ أحمد بن محمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي، ولد سنة ٨٤٧ هـ وتوفي سنة ٩٣١ هـ سمي أحدهما "النخبة العربية في حل ألفاظ الأجرومية" وسمى الآخر "الجواهر المرضية في حل ألفاظ الأجرومية".

٢١، ٢٠ - شرحان للشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خلف بن جبريل المنوفي، المصري المالكي الشاذلي، له تصانيف كثيرة في الفقه والحديث والنحو، منها: شرح رسالة أبي زيد القيرواني وعمدة السالك على مذهب مالك ومختصرها، وله شرحان على الجامع الصحيح للبخاري، وكان مولده بالقاهرة في الثالث من رمضان سنة ٨٥٧ هـ وتوفي بها في الرابع من صفر سنة ٩٣٩ هـ وفي بعض المصادر ٩٣٠ هـ.

أما الشرحان فكبير ومتوسط، أما الأول فوسمه بـ "الجوهرة المعنوية على الأجرومية" جاء في أوله « الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين.... » وأما الثاني فوسمه بـ "الدرر المضية في شرح الأجرومية" قال فيه: « حيث قلت شيخنا فالمراد به نور الدين السنهوري، وحيث قلت بعض مشايخي فهو شمس الدين الجوجري، وحيث قلت بعض مشايخنا فهو جلال الدين السيوطي ».

٢٢ - وضع عليها زيادات وتممها الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرعيني الشهير بالحطاب، الفقيه المالكي الأصولي الصوفي، المغربي الأصل المكي المولد، ولد في ١٨ رمضان سنة ٩٠٢ هـ وتوفي بطرابلس الغرب سنة ٩٥٤ هـ، سماها "متممة الأجرومية" جاء في أولها « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فهذه مقدمة في علم العربية متممة لمسائل الأجرومية تكون واسطة بينها وبين غيرها من المطولات، نفع الله تعالى بها كما نفع بأصلها في الحياة وبعد الممات، إنه قريب مجيب الدعوات ».

وقد شرح أهل العلم والفضل هذه المتممة ولا أعرف من شروحيها إلا اثنين:
أ - شرح الشيخ العلامة جمال الدين أبي علي عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي الشافعي، ولد بمكة سنة ٨٩٩ هـ وتوفي بها سنة ٩٧٢ هـ سماه "الفواكه الجنية على متممة الأجرومية" جاء في أوله « حمدا لله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه..... » وكان فراغه من تبييضه يوم الأحد في العاشر من شهر رجب الفرد سنة

٩٥٦هـ، مطبوع وبهامشه المتممة في المطبعة الشرفية سنة ١٢٩٨هـ وفي الخيرية سنة ١٣٠٦هـ وفي بولاق ١٣٠٩هـ.

ب - شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، الحسيني التهامي، الفقيه الأصولي المحدث النحوي، ولد سنة ١٢٤١هـ وتوفي سنة ١٢٩٨هـ سماه "الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية" وجاء في أوله «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه.....»، فرغ مؤلفه من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨هـ، طبع بجزأين في بولاق سنة ١٣١٢هـ وفي القاهرة سنة ١٣٥٦هـ مصححا بمعرفة الشيخ أحمد سعد علي، أحد علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح. وصورته دار الكتب العلمية، وطبع حديثا في دار الفكر في مجلد واحد.

٢٣- شرح عبد الحفيظ بن أبي الفضل العثماني المراغي، ولد سنة ٨٩٩هـ.
٢٤- شرح الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد المصري الشافعي المعروف بالخطيب الشريني، المتوفى سنة ٩٧٧هـ سماه "نور السجدة في حل ألفاظ الأجرومية". وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٢٥- شرح عبد الله بن محمد بن مسعود الدرعي، المتوفى بعد سنة ٩٨٠هـ.
٢٦- شرح الشيخ شمس الدين محمد بن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الأنصاري المنوفي المصري الرملي، الملقب بالشافعي الصغير، فقيه صاحب تصانيف، ولد سنة ٩١٩هـ وتوفي سنة ١٠٠٤هـ.

٢٧- شرح الشيخ علي بن جار الله بن محمد بن أبي اليمن بن أبي بكر بن علي بن محمد بن محمد بن حسين بن أحمد القرشي المخزومي الحنفي الشهير بابن ظهيرة، فقيه ومنطقي ونحوي شاعر، توفي سنة ١٠١٠هـ وقد جاوز التسعين، سماه "رشف الشربات السنية من مزاج ألفاظ الأجرومية".

٢٨- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى الدمشقي المالكي المعروف بابن المغربي، توفي في دمشق سنة ١٠١٦هـ سماه "الأنوار البهية في حل ألفاظ الأجرومية" جاء في أوله «الحمد لله الذي رفع مقام المتقين في الجنان.....».

٢٩- شرح الشيخ أبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الوفائي الفضالي الشافعي المقرئ، كان شيخ القراء بمصر، توفي سنة ١٠٢٠هـ سماه "الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة".

٣٠- شرح أبي الحسن علي بن محمد بركة المغربي التطواني المتوفى سنة ١٠٢٠هـ وفي بعض المصادر ١١٢٠هـ.

٣١، ٣٢- شرحان للشيخ شمس الدين محمد بن محمد المهدوي المالكي المصري الأزهري المتوفى سنة ١٠٢٠هـ وفي بعض المصادر ١٠٢٦هـ أحدهما كبير والآخر صغير، ذكر فيهما إعراب كل شاهد ذكره. أما الكبير فيقع في نحو تسعة عشر كراسا سماه "التحفة الإنسية في شرح المقدمة الأجرومية" وأما الصغير فسماه "الفوائد المهدوية في شرح الأجرومية".
لطيفة:

قال الحامدي في حاشية له: (حكى أيضاً أنه لما ألفه - يعني: ابن أجروم ومقدمته - ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصاً لله تعالى فلا يبيل، فكان الأمر كذلك).

مَتْنُ الْأَجْرُومِيَّةِ فِي النَّحْوِ

قال ابن أجروم:

باب الكلام

الكلام: هو اللفظُ المُركَّبُ المُفيدُ بالوَضْعِ.
وأقسامه ثلاثة: إسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى.
فالاسم يُعرَفُ: بالخَفْضِ، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الخَفْضِ، وهي: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبُّ، وَالبَاءُ، والكافُ، واللامُ، وحروف القَسَمِ وهي: الواو، والباء، والتاء.

والفعل يُعرَفُ بقَد، والسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وتاء التَّأْنِيثِ الساكنة.
والحرف ما لا يَصْلُحُ معه دليلُ الاسم ولا دليلُ الفعل.

باب الإعراب

الإعراب هو تغيير أو آخرِ الكَلِمِ، لاختلافِ العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا.
وأقسامه أربعة: رَفْع، ونَصْب، وخَفْض، وجَزْم. فللأسماء من ذلك الرفع، والنصب، والخفض، ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك: الرفع، والنصب، والجزم، ولا خَفْض فيها.

باب معرفة علامات الإعراب

للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون.
فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع في الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.
وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة، وهي: أبوك وأخوك وحَمُوك وفُوك وذو مالٍ.
وأما الألف فتكون علامة للرفع في تَثْنِيَةِ الأسماء خاصة.
وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المُخَاطَبَةِ.
وللنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتصل بآخره شيء. وأما الألف: فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو: "رأيتُ أباك وأخاك" وما أشبه ذلك.

وأما الكسرة: فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم. وأما الياء: فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع. وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون.

الكسرة، والياء، والفتحة.
وللخفض ثلاث علامات:
فأما الكسرة: فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المُنصَرَف، وجمع التكسير المُنصَرَف، وفي جمع المؤنث السالم. وأما الياء: فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية، والجمع.

وأما الفتحة: فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصَرَف. وللجزم علامتان: السكون، والحذف.
فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر. وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المُعْتَلّ الآخر، وفي الأفعال الخمسة التي رَفَعُهَا بثبات النون.

فصل: المعربات

المعربات قسمان: قسم يُعَرَّب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف.
فالذي يُعَرَّب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.
وكلها تُرْفَع بالضمّة، وتُنْصَبُ بالفتحة، وتُخَفَّضُ بالكسرة، وتُجَزَّمُ بالسكون.
وخرَجَ عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم يُنْصَبُ بالكسرة، والاسم الذي لا ينصرف يُخَفَّضُ بالفتحة، والفعل المضارع المُعْتَلُّ الآخر يُجَزَّمُ بحذف آخره.
والذي يُعَرَّب بالحروف أربعة أنواع: التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة، وهي: يَفْعَلان، وتَفْعَلان، يَفْعَلون، وتَفْعَلون، وتَفْعَلين.
فأما التثنية: فتُرفَعُ بالآلف، وتُنْصَبُ وتُخَفَّضُ بالياء.
وأما جمع المذكر السالم: فيُرفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ وتُخَفَّضُ بالياء.
وأما الأسماء الخمسة: فتُرفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالآلف، وتُخَفَّضُ بالياء.
وأما الأفعال الخمسة: فتُرفَعُ بالنون وتُنْصَبُ وتُجَزَّمُ بحذفها.

باب الأفعال

الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر، نحوضربٌ، ويضربُ، واضربْ.
فالماضي: مفتوحُ الآخر أبداً.
والأمر: مجزومٌ أبداً.
والمضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعُها قولك: "أَيْتُ" وهو مرفوعٌ أبداً، حتى يدخلَ عليه ناصبٌ أو جازمٌ.
فالتواصبُ عشرة، وهي:
أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلاَمَ كَي، وَلاَمَ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالفاءِ وَالْوَائِ، وَأَوْ.

والجوازِمُ ثمانية عشر، وهي:
لَمْ، لَمَّا، أَلَمْ، أَلَمَّا، وَلاَمَ الأَمْرِ والدَّعَاءِ، وَ"لا" فِي التَّنْهِي والدَّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنْتَى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَةً.

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.
والخبر: هو الاسم المرفوع المُسنَد إليه، نحو قولك: "زيدٌ قائمٌ" و"الزيدانِ قائمانِ"
و"الزيدونَ قائمونَ".

والمبتدأ قسمان: ظاهر ومضمَر.

فالظاهر ما تقدم ذكره.

والمُضمَر اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنْتَ، وأنثما، وأنتم، وأنثُنَّ، وهو،
وهي، وهما، وهم، وهُنَّ، نحو قولك: "أنا قائمٌ" و"نحن قائمونَ" وما أشبه ذلك.

والخبر قسمان: مُفرد؛ وغير مفرد.

فالمفرد نحو قولك: "زيدٌ قائمٌ".

وغير المفرد أربعة أشياء: الجارُّ والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ
مع خبره، نحو قولك: "زيدٌ في الدارِ، وزيدٌ عندك، وزيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ جاريتهُ ذاهبةٌ".

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها.

فأما كان وأخواتها، فإنها ترفع الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، وهي: كان، وأمسى، وأصبحَ،
وأضحى، وظلَّ، وباتَ وصارَ، وليسَ، وما زالَ، وما انفكَّ، وما فتَّى، وما برحَ، وما دامَ،
وما تَصَرَّفَ منها نحو: كانَ، ويكونَ، وكُنْ، وأصبحَ ويُصبحُ، وأصيحَ، تقول: "كانَ زيدٌ
قائماً، وليسَ عمرٌو شاخِصاً" وما أشبه ذلك.

وأما إنَّ وأخواتها فإنها تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكِنَّ، وكَأَنَّ،
وليتَ، ولَعَلَّ، تقول: إنَّ زيدا قائمٌ، وليتَ عمرٌو شاخِصٌ، وما أشبه ذلك، ومعنى إنَّ وأنَّ
للتوكيد، ولكِنَّ للاستِدراك، وكَأَنَّ للتشبيه، وليتَ للتمنِّي، ولَعَلَّ للترجِّي والتَّوَقُّع.

وأما ظننتُ وأخواتها فإنها تنصبُ المبتدأ والخبرَ على أنهما مفعولان لها، وهي:
ظننتُ، وحسبتُ، وخلصْتُ، وزعمتُ، ورأيتُ، وعلمتُ، ووجدتُ، واتَّخذتُ، وجعلتُ،
وسمعتُ؛ تقول: ظننتُ زيدا قائماً، ورأيتَ عمرٌو شاخِصاً، وما أشبه ذلك.

باب النعت

النَّعْتُ: تابعٌ للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره، تقول: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ.
والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المضمَرُ، نحو: أنا، وأنتَ، والاسم العلَمُ، نحو: زيدٌ ومَكَّةُ، والاسم المُبْهَمُ، نحو: هذا وهذه وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجلُ والغلَامُ، وما أُضِيفَ إلى واحد من هذه الأربعة.
والتَّنْكِيزُ: كل اسم شائع في جنسه لا يختصُّ به واحد دون آخر، وتقريبه كلُّ ما صلَحَ دخولُ الألف واللام عليه، نحو: الرجلُ والفرَسُ.

باب العطف

وحروف العطف عَشْرَةٌ، وهي:
الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وأم، وإمَّا، وبَل، ولا، وَلَكِنْ، وحتى في بعض المواضع.
فإن عَطَفْتَ بها على مرفوع رَفَعْتَ، أو على منصوب نَصَبْتَ، أو على مخفوض خَفَضْتَ، أو على مجزوم جَزَمْتَ، تقول: "قام زيدٌ وعَمَرُو، ورأيتُ زيداً وعَمراً، ومررتُ بزيدٍ وعَمِرو، وزيدٌ لم يَقُمْ ولم يَقْعُدْ".

باب التوكيد

التوكيدُ: "تابعٌ للمؤكد في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه".
ويكونُ بالفاظٍ معلومة، وهي: النَّفْسُ، والعَيْنُ، وكُلُّ، وأَجْمَعُ، وتَوَابِعُ أَجْمَعٍ، وهي: أَكْتَعُ، وأَبْتَعُ، وأَبْصَعُ، تقول: قام زيدٌ نفسه، ورأيتُ القومَ كُلَّهُمْ، ومررتُ بالقومِ أَجْمَعِينَ.

باب البدل

إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ تَبِعَهُ في جميع إعرابه.
وهو أربعة أقسام: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وبَدَلُ الاشتِمَالِ، وبَدَلُ الغَلَطِ، نحو قولك: "قام زيدٌ أخوكَ، وأكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ، ونفَعَنِي زيدٌ علْمُهُ، ورأيتُ زيداً الفَرَسَ"، أردتُ أن تقولَ: الفرسَ فغَلِطْتَ فأبدلتُ زيداً منه.

باب منصوبات الأسماء

المنصوبات خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمُنَادَى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها. والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

باب المفعول به

وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل، نحو: ضربت زيداً، وركبت الفرس. وهو قسمان: ظاهر، ومضمر.

فالظاهر ما تقدم ذكره.

والمضمر قسمان: متصّل، ومتنفّصل.

فالمتصل اثنا عشر، وهي: ضربتني، وضربتنا، وضربك، وضربكم، وضربكم، وضربكن، وضربته، وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهن. والمنفصل اثنا عشر، وهي: إني، وإنا، وإياك، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن.

باب المصدر

المصدر: هو الاسم المنصوب، الذي يجيء ثالثاً في تصريح الفعل، نحو: ضرب يضرب ضرباً.

وهو قسمان: لفظي ومعنوي. فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي، نحو: قتله قتلًا. وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي، نحو: جلست قعوداً، وقمت وقوفاً، وما أشبه ذلك.

باب ظرف الزمان وظرف المكان

ظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير "في" نحو: اليوم، واليلة، وغدوة، وبكرة، وسحراً، وغداً، وعتمّة، وصباحاً، ومساءً، وأبداً، وأمداً، وحيناً، وما أشبه ذلك. وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير "في" نحو: أمام، وخلف، وقدام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، ومع، وإزاء، وجداً، وتلقاء، وهنا، وثم، وما أشبه ذلك.

باب الحال

الحال هو: الاسم المنصوب، المُفسَّر لما انبَهَم من الهَيِّثَات، نحو قولك: "جاء زيدٌ رَاكِبًا" و"ركبْتُ الفَرَسَ مُسَرَّجًا" و"لَقِيتُ عبدَ الله رَاكِبًا" وما أشبه ذلك.
ولا يكون الحال إلا نَكِرَةً، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة.

باب التمييز

التمييز هو: الاسم المنصوب، المُفسَّر لما انبَهَم من الذَّوَاتِ، نحو قولك: "تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا"، و"تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا" و"طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا" و"اشتريتُ عشرينَ غلامًا" و"ملكتُ تسعينَ نَعْجَةً" و"زيدٌ أَكْرَمُ منك أَبًا" و"أَجْمَلُ منك وجهًا".
ولا يكون إلا نَكِرَةً، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام.

باب الاستثناء

وحروف الاستثناء ثمانية، وهي: إَلا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسِوَاءُ، وَخَلا، وَعَدَا، وَحَاشَا.
فالمستثنى بِإِلا يُنْصَبُ إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، نحو: "قام القومُ إِلَّا زيدًا" و"خرج الناسُ إِلَّا عَمْرًا".
وإن كان الكلام منفيًّا تامًّا جاز فيه البَدَلُ والنَّصْبُ على الاستثناء، نحو: "ما قام إِلَّا زيدًا" و"إِلا زيدًا".
وإن كان الكلام ناقصًا كان على حَسَبِ العوامل، نحو: "ما قام إِلَّا زيدًا" و"ما ضربتُ إِلَّا زيدًا" و"ما مررتُ إِلَّا بزيدٍ".
والمستثنى بغيرِ، وَسِوَى، وَسِوَاءُ، مجرورٌ لا غير.
والمستثنى بِخَلا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يجوز نصبه وجَرُّه، نحو: "قام القومُ خلا زيدًا، وزيدٍ" و"عدا عَمْرًا وعَمْرٍو" و"حاشا بَكْرًا وبَكْرٍ".

باب لا

إعلم أنَّ "لا" تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ بغير تنوين إذا بَاشَرَتِ النِّكَرَةَ ولم تَتَكَرَّر "لا" نحو:
"لا رجلٌ في الدار".

فإن لم تَبَاشِرْهَا وَجَبَ الرفعُ وَوَجَبَ تَكَرُّرُ "لا" نحو: "لا في الدار رجلٌ ولا امرأة".
فإن تَكَرَّرَتِ "لا" جَازَ إعمالُها وإلغاؤها، فإن شئت قلت: "لا رجلٌ في الدار ولا امرأة" وإن شئت قلت: "لا رجلٌ في الدار ولا امرأة".

باب المنادى

المنادى خمسة أنواع: المفردُ العَلَمُ، والنِّكَرَةُ المقصودة، والنِّكَرَةُ غيرُ المقصودة،
والمُضَاف، والسَّيِّئَةُ بالمُضَاف.

فأما المفردُ العَلَمُ والنِّكَرَةُ المقصودة فَيَبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غير تنوين، نحو: "يا
زيدٌ" و"يا رجلٌ".
والثلاثة الباقية منصوبةٌ لا غير.

باب المفعول لأجله

وهو: الاسم المنصوب الذي يُذَكِّرُ ببياناً لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: "قام زيدٌ
إجلالاً لعمرو" و"قصدتُكَ ابتغاءَ معروفٍ".

باب المفعول معه

وهو: الاسم المنصوب الذي يُذَكِّرُ لبيان مَنْ فُعِلَ معه الفعل، نحو قولك: "جاء
الأميرُ والجيشُ" و"استوى الماءُ والخشبَةُ".
وأما خبر "كان" وأخواتها، واسم "إن" وأخواتها، فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات،
وكذلك التوابع فقد تقدَّمتْ هناك.

باب المخفوضات من الأسماء

المخفوضات ثلاثة أنواع: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض.

فأما المخفوض بالحرف فهو: ما يُخَفَّضُ بِمِنْ، وإِلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبِّ، والباء، والكاف، واللام، وبحروفِ القَسَم، وهي: الواو، والباء، والتاء، وبواو رُبِّ، وبمُدٍّ، ومُنْد.

وأما ما يُخَفَّضُ بالإضافة، فنحو قولك: "غلامُ زيدٍ" وهو على قسمين: ما يُقَدَّرُ باللام، وما يُقَدَّرُ بِمِنْ، فالذي يُقَدَّرُ باللام، نحو: "غلامُ زيدٍ" والذي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نحو: "توبُ خِرٍ" و"بابُ ساجٍ" و"خاتمُ حديدٍ".

الإمام الخطيب الشربيني

(ت: ٩٧٧ هـ / ١٥٧٠ م)

اسمه ونسبه:

الإمام الخطيب الشربيني، هو شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي القاهري الفقيه المفسر المتكلم، النحوي، ولد في شربين بمحافظة الدقهلية وإليها ينسب ثم انتقل إلى القاهرة واستوطنها حتى توفي.

شيوخه:

أخذ الشيخ عن جملة من الشيوخ، فتبحر في العلوم على أيديهم وأجازوه بالإفتاء والتدريس، فدرس وأفتى في حياة أشياخه، وانتفع به خلائق لا يحصون. ومن أهمهم:

- ١ - أحمد البرلسي الملقب بالشيخ عميرة.
- ٢ - نور الدين المحلي.
- ٣ - ناصر الدين اللقاني.
- ٤ - جمال الدين السناني.
- ٥ - نور الدين الطهواني.
- ٦ - شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن خليل النشلي الكردي.
- ٧ - بدر الدين المشهدي.
- ٨ - شهاب الدين الرمل.
- ٩ - ناصر الدين الطبلاوي.

صفاته ومناقبه:

كان -رحمه الله- ممن أجمع أهل مصر على صلاحه وعلمه وعمله وزهده وورعه، مع كثرة التسلُّك والعبادة، كثير التواضع، شديد الحياء. وكان من عادته -رحمه الله- أن يعتكف من أول رمضان فلا يخرج من الجامع إلا بعد صلاة العيد.

وكان إذا حجَّ لا يركب إلا بعد تعبٍ شديدٍ حيث كان يمشي كثيرًا وينزل عن الدابة، وكان أثناء طريق الحج يكثر من تعليم الناس المناسك، وآداب السفر، ويحثهم على الصلاة، ويعلمهم كيفية القصر والجمع، وكان يكثر من تلاوة القرآن في الطريق وغيره،

وإذا كان بمكة أكثر من الطواف، ومع ذلك كان يصوم بمكة والسفر أكثر أيامه، وربما يعطي السائل عشاءه ويبيت تلك الليلة طاوياً، وفي غالب لياليه يكتفي بشرب ماء زمزم، وكان الشيخ الشعرائي - رحمه الله - قد حجَّ معه عام ٩٤٧هـ وأورد أحوال الشيخ العالية مع كونه كان في شبابه في تلك الفترة، وكان يؤثر الخمول وعدم الشهرة، ولا يكثر بأشغال الدنيا.

وكان - رحمه الله - كثير الزيارة لقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، يستخير ربه في الروضة الشريفة إذا همَّ بأمرٍ من الأمور، فلم يكتب حرفاً في كتابه «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» إلا بعد أن يذهب إلى زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويصلي ركعتين بنية الاستخارة في الروضة الشريفة. وبالجملة فقد كان - رحمه الله - آية من آيات الله تعالى، وحجة من حججه على خلقه.

مؤلفاته:

١- "السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير". طبع في أربعة مجلدات ضخام بمطبعة بولاق ١٢٨٥هـ ثم تكرر طبعه، ويعرف بتفسير الخطيب الشربيني. وقد كتبت دراسات عن منهج الشيخ في هذا التفسير.

٢- "الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع". وهو شرح مطول حافل على متن الغاية والتقريب في الفقه الشافعي لأبي شجاع وقد فرغ من تأليفه سنة ٩٧٢هـ - طبع في مجلدين بمطبعة بولاق ١٢٩١هـ ثم تكرر طبعه. والكتاب يُدرَّس على طلاب المرحلة الثانوية الأزهرية.

٣- "شرح شواهد القطر". طبع على الحجر بمصر ١٢٨٣هـ ثم تكرر طبعه.

٤- "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج". وهو شرح منهاج الطالبين للنووي في الفقه الشافعي، وهو شرح عظيم جمع فيه تحريرات شيوخه بعد شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري، ولم يكتب حرفاً فيه إلا بعد ذهابه إلى زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصلاة ركعتين في الروضة الشريفة بنية الاستخارة، وقد كُتِبَ له القبول التام فأقبل الناس على قراءته وكتابته في حياته. طبع بالمطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٨هـ في أربعة مجلدات ثم تكرر طبعه.

- ٥- "شرح التنبيه". وهو شرح على كتاب التنبيه في فروع الشافعية لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ.
- ٦- "شرح منهاج الدين في شعب الإيمان"؛ وهو للشيخ الإمام أبي عبد الله حسين ابن الحسن الحلিমى الجرجاني الشافعي المتوفى ٤٠٣ هـ، وهو كتاب جليل في نحو ثلاثة مجلدات، فيه أحكام كثيرة ومسائل فقهية، وغيرها مما يتعلق بأصول الدين.
- ٧- "تقريرات على كتاب المطول في البلاغة للفتازاني".
- ٨- "شويح الأجرومية". أو "نور السجدة في حل ألفاظ الأجرومية" وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

- ٩- "فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك".
- ١٠- "الفتح الرباني في حل ألفاظ تصريح عز الدين الزنجاني".
- ١١- كتاب "شرح البهجة في الفقه لابن الوردي".
- ١٢- "رسالة في البسمة والحمد لله".
- ١٣- "مناسك الحج". طبع بمصر ١٣١١ هـ.
- ١٤- "رسالة في بر الوالدين وصلة الرحم".
- ١٥- "المواعظ الصفية على المنابر العلية".
- ١٦- "سواطع الحكم"؛ وهو شرح على حكم ابن عطاء الله السكندري.
- وفاته:

توفي بعد العصر من يوم الخميس الثامن من شعبان سنة سبع وسبعين وتسعمائة (٩٧٧ هـ) الموافق ١٥٧٠ م - رحمه الله تعالى.

مصادر الترجمة:

- ١ - الخطط التوفيقية ١٢ / ١٢٧، ١٢٨.
- ٢ - شذرات الذهب ١٠ / ٥٦١، ٥٦٢.
- ٣ - والكواكب السائرة ٣ / ٧٢، ٧٣.
- ٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ج ٢ ص ١١٣٩.
- ٥ - معجم المطبوعات ج ١ ص ١١٠٨.

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأزهر الشريف برقم (٦٤٢٥) خاص، (٩٦٤٥٨) عام نحو، وتقع في (٥٢) لوحة، وفي الورقة (٢٤) سطراً.

وهي نسخة جيدة كتبت بخط نسخ معتاد وواضح. والعناوين كتبت بالمداد الأحمر.

وجاء على طرة المخطوط اسم الكتاب: "نور السجية في حل ألفاظ الأجرومية".

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

- ١- نسخ المخطوط نسخاً علمياً دقيقاً.
- ٢- مطابقة النص ومراجعته.
- ٣- وضع متن الأجرومية وتحتته متن نور السجية.
- ٤- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

- ٥- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.
- ٦- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.
- ٧- صنع مقدمة حول المقدمة الأجرومية.
- ٨- صنع ترجمة وافية للإمام ابن أجروم، وترجمة وافية للإمام الشربيني.
- ٩- عمل فهرس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيراً فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيباً أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.
المحقق

صور النسخة الخطية



صور النسخة الخطية



صور الشبهة الخطية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الإعانة والتوفيق

قال شيخنا وأستاذنا فريد دهره، ووحيد عصره، سيبويه زمانه، ورئيس وقته وأوانه، معند الطريقة، وشيخ السلوك والحقيقة، من لسان التقصير في طول مدحه قصير، شيخ الإسلام والمسلمين، شمس الدنيا والدين، ووارث علوم سيد المرسلين، محمد الخطيب الشربيني رحمه الله تعالى آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله رافع مقام المنتصبين لإقامة الدين، الخافضين جناحهم للمستفيدين، الجازمين بأن تسهيل التأليف وغيره من رب العالمين.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، شهادة صادرة عن يقين، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله، وصفيه وخليله، المبعوث بالتيسير، المخصوص بالشفاعة العظمى يوم الدين، وعلى آله وأصحابه، وأزواجه وذريته وأهل بيته إلى أبد الأبد.

وبعد:

فيقول فقير رحمة ربه المجيب، محمد الشربيني الخطيب: إن مقدمة الشيخ العالم العلامة، الإمام الفهامة، الأستاذ محمد أبي عبد الله ابن داود الصنهاجي، الشهير بـ "ابن أجروم" بهمزة ثم ألف بعدها جيم، وتشديد الراء، وهو لفظ بربري، معناه: (الفقير الصوفي) لما كانت من أحسن مختصر في علم العربية صتّف، وأجمع موضوع على مقدار حجمها ألف سألني بعض أصحابنا أن أضع عليها شرحًا يحل ألفاظها، ويتمم

مثلها، ويوضح ما أشكل منها، ويفتح ما أقفل منها، ضامًا إلى ذلك من الفوائد المستجدات، والقواعد المحررات، التي وضعتها في "شرحي" على "قطر الندى"، فاستخرت الله تعالى بعد أن صليت ركعتين في مقام إيماننا الشافعي رضي الله عنه.

فلما انشرح لذلك صدري؛ لما علمت أن الهِمَم قد فترت، وعلى المختصرات اقتضرت شرعت في شرح تقر به أعين الطالبين، ويحصل به السرور للمبتدئين والمتوسطين، راجيًا بذلك جزيل الأجر والثواب، وأن يعيننا به على دخول الجنة بغير سابقة عذاب، وسميته: "نُورُ السَّجِيَّةِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ الْأَجْرُومِيَّةِ".

وأنا أسأل الله الكريم من فضله أن يجعله خالصًا لوجهه، وأن يصب عليه قبول القبول؛ فإنه أكرم مسئول، وأعز مأمول، وأن ينفع به كما نفع بأصله؛ فقد اعتنى بشرحه كثير من العلماء، ففي ذلك دلالة على إخلاصه، جعل الله تعالى قراه الجنة في أعلى عليين، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين، وفعل ذلك بنا وبوالدينا ومجيبينا، آمين.

باب الكلام

قال ابن آجروم:

(بسم الله الرحمن الرحيم^(١))

الكلام: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ^(٢)

قال المؤلف رحمه الله تعالى:

(١) بدأ بالبسملة: اقتداء بالكتاب العزيز، وتأسياً بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، في مكاتباته ومراسلاته، وعملاً بحديث: «كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه، بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» أي: ناقص البركة، والبداة بها للاستعانة على ما يهتم به.

والاسم: يأتي بيانه، و (الله) علم على ربنا تبارك وتعالى، وهو أعرف المعارف؛ و (الرحمن) اسمه تعالى، وهو دال على الصفة القائمة به، فهو الرحمن لجميع الخلق، و (الرحيم) اسمه تعالى، وهو دال على الصفة القائمة به، وعلى تعلقها بالمرحوم، واقتصر على البسملة لأنها من أبلغ الثناء والذكر.

(٢) بدأ المصنف بالكلام: لأنه المقصود بذات، ولأنه الذي يقع به التفاهم، والتخاطب.

والكلام في اللغة، هو: ما تكلم به الإنسان، قليلاً كان أو كثيراً، مفيداً أو غير مفيد، وفي اصطلاح النحويين هو: ما جمع القيود الأربعة التي ذكرها المصنف، وأحدها اللفظ، وهو في اللغة: الطرح والرمي، يقال أكلت الثمرة ولفظت النواة؛ وفي الاصطلاح هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف، وآخرها الياء، كزيد، فخرج بذلك الكتابة، والرموز، والإشارة، ولو مفهومة.

والثاني: المركب؛ والتركيب في اللغة: وضع شيء على شيء، يراد به الثبوت أو عدمه. وفي الاصطلاح: ما تركب من كلمتين، فصاعداً، كزيد قائم. فخرج ما كان ملفوظاً به غير مركب، كزيد.

والثالث: المفيد، والفائدة لغة: ما استفاده الإنسان من علم، أو مال، أو جاه، أو غير ذلك؛ واصطلاحاً: ما أفاد فائدة، يحسن سكوت المتكلم عليها، بحيث لا يصير السامع، منتظراً لشيء آخر، كقام زيد. فخرج: ما كان لفظاً مركباً، ولم يفد، كغلام زيد.

والرابع: الوضع يعني العربي، والوضع لغة: الإسقاط من قولهم وضعت الدين عن فلان، إذا أسقطته؛ واصطلاحاً: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كوضع زيد على الذات المشخصة مثلاً، وخرج بالوضع العربي: ما ليس يعربي، ككلام الأعاجم، وقيل: معنى الوضع القصد، وهو قصد المتكلم إفهام السامع، فيخرج كلام النائم، والسكران، ومن تكلم ولم يرد إفهام أحد، ويدخل فيه: كلام البربر، وغيرهم، والصحيح: الأول.

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل أمر ذي بال - أي: أمر يهتم به - لا يبدأ فيه بـ (بسم الله) فهو أجذم). أي: مقطوع البركة، والكلام على البسملة وما يتعلق بها أفردته بالذكر في مقدمة؛ فلا نطيل بذكره.

ثم اعلم: أن من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأتم لابد أن يعرف حده، وموضوعه، وغايته، وفائدته؛ ليكون على بصيرة في طلبه.

فحد هذا العلم الذي نحن بصدده: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً.

وموضوعه: الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية. وغايته: الاستعانة به على فهم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، والاحتراز عن الخطأ في اللسان.

وفائدته: معرفة صواب الكلم من خطئه.

ثم إن بعض المصنفين في هذا الفن بدأ بعد البسملة بالكلمة؛ كابن هشام في بعض كتبه، وبعضهم بدأ بالكلام؛ كابن مالك؛ لأنه المقصود؛ وتبعهم المصنف بقوله: (الكلام)، والأصل: هذا باب شرح الكلام، وله معنيان: معنى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح.

فمعناه لغة: كل ما أفاد، لفظاً كان؛ كـ (قام زيد)، أو غير لفظ؛ كالإشارة، والعقد، والرمز، واللمز، ولسان الحال.

ومعناه اصطلاحاً: ما اجتمع فيه أربعة قيود.

بدأ بالقيود الأول منها بقوله: (هو اللفظ) أي: الملفوظ، كالخق بمعنى المخلوق، وهو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف، وآخرها الياء، والصوت: هواء منضغظ بين قارع ومقروع، واحترز به عن الإشارة، والكتابة، والعقد، والنصب.

والقيد الثاني: (المُرْكَبُ) وهو ما تركب من كلمتين فصاعداً، واحترز به عن المفردات ك (زيد)؛ والأعداد المسرودة؛ نحو: (واحد)، (اثنان)... إلى آخرها.

والقيد الثالث: (المفيدُ) أي: الدال على معنى يحسن سكوت المتكلم على ذلك اللفظ، بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.

فإن قيل: لا يحتاج حينئذٍ إلى ذكر (المركب)؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً.

أجيب: بأنه لا يكتفى في ذكر الحدود باللوازم، وأيضاً المصنف إنما ذكر هذه المقدمة للمبتدئين؛ فلا يكتفى فيها باللوازم، واحترز به عن غير المفيد، كالمركب الإضافة؛ ك (عبد الله)، والمزجي؛ ك (بعلبك)، والتقييدي؛ ك (الحيوان الناطق)، والإسناد المتوقف على غيره؛ نحو: (إن قام زيد).

والقيد الرابع: ما ذكره بقوله: (بالوضع) أي: بالقصد، وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع، ويأتي فيه السؤال المتقدم في المركب والجواب عنه، واحترز به عن كلام النائم، ومن زال عقله، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، ومحاكاة بعض الطيور، وما أشبه ذلك.

تنبيه:

دخل في التعريف ما لا يجهل معناه؛ ك (السماء فوقنا)، و (الأرض تحتنا)، إلا أن يريد ب (مفيد) المفيد بالعقل ح فلا يسمى كلاماً.

فمثال ما اجتمع فيه هذه القيود نحو: (زيدٌ كريمٌ)، فيصدق عليه أنه لفظ؛ لأنه صوتٌ مشتملٌ على (الزاي) و (الياء) و (الدال) و (الكاف) و (الراء) و (الياء) و (الميم)، وهي بعض حروف (ألف، باء، تاء، ثاء)... إلى آخرها، وأنه مركب؛ لأنه تركب من كلمتين: الأولى (زيد)، والثانية (كريم)، ويصدق عليه أنه مفيد؛ لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع؛ لأن السامع كان يجهل كرم زيد، ويصدق عليه أنه مقصود؛ لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب.

قال ابن أجروم: (وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ^(١): اسْمٌ، وَفِعْلٌ^(٢)، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى^(٣)).

ولما كان كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام عبراً عنها بالأقسام مجازاً، فقال:

(وَأَقْسَامُهُ) أي: أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها (ثلاثة) بالاستقراء، والقسم العقلية: (اسم، وفعل، وحرف) لا رابع لها.

أما الاستقراء: فلأن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا غيرها، لكن نقل الفراء أن (كلاً) ليست واحداً من الثلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال.

(١) أي: وأجزاء الكلام، الذي يتركب من مجموعها، لا من جميعها: ثلاثة؛ ودليل حصرها في الثلاثة: الاستقراء.

(٢) فالاسم لغة: ما دل على مسمى، كزيد؛ واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان وضعاً؛ وحكمة: الإعراب، والبناء طارئ عليه؛ واشتقاقه: من السمو وهو الارتفاع، أو السمة، وهي العلامة، وأقسامه ثلاثة: ظاهر كزيد، ومضمر كأنا وأنت، ومبهم كهذا وهذه، وهؤلاء.

والفعل لغة: الحدث؛ واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها، ولم تقترن بزمان، واشتقاقه: من الحدث، وهو المصدر كضرب، مشتق من الضرب؛ وأقسامه ثلاثة: ماض، كضرب، ومضارع، كيضرب، وأمر كاضرب؛ وعلامته: قد، والسين، وسوف وتاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل.

(٣) الحرف لغة: الطرف، والجانب؛ فإن حرف كل شيء طرفه وجانبه، ومنه (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبِطُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) أي طرف، وجانب من الدين. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها، ولم تقترن بزمان، وحكمته: البناء ولا يعرب منه شيء أبداً.

وأقسامه ثلاثة: قسم مختص بالاسم، كحروف الجر، وحروف النداء، وقسم مختص بالفعل كقد، ولم، وقسم مشترك بينهما كهل وبل؛ وعلامته: خلوه من العلامة.

وقوله: جاء لمعنى، أي: وضع للدلالة على معنى من المعاني، كوضع «قد» للتحقيق، من نحو قد قام زيد. احترازاً من حروف المباني التي هي حروف الهجاء.

وأقل ما يتركب منه الكلام: كلمتان، والكلمتان إما اسمان كزيد قائم، أو اسم وفعل، كقام زيد، أو من الثلاثة، كلم يقم زيد، والكلام: ما جمع القيود الأربعة المتقدمة، وإن لم يصل إلى ثلاث كلمات، كزيد قائم، والكلام، والكلم: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، وأفاد، كقد قام زيد، فهو كلام وكلم، والكلمة هي: القول المفرد كزيد، والقول: كغلام زيد، ويطلق على الجميع.

وأما القسمة العقلية: فلأن الكلمة إما أن تدل على معنى بنفسها أو لا، الثاني: الحرف، والأول: إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل.

تنبيه

إنما قدّم الاسم في الذكر على قسيميه؛ لأنه يخبر به وعنه، والفعل على الحرف؛ لأنه يخبر به لا عنه، وآخر الحرف؛ لعدمهما فيه، وتقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه كما مرت الإشارة إليه؛ كانقسام السكنجيين إلى خل وعسل، بخلاف تقسيم الكلمة إلى ذلك؛ فإنها من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ كانقسام الحيوان إلى إنسان و فرس، وعلامة الثاني: صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه، بخلاف الأول.

والاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضمّر؛ نحو: (أنا)، ومظهر؛ ك (بكر)، ومبهم؛ نحو: (هذا)، وكذا الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام أيضاً: ماضٍ؛ ك (ضرب)، ومضارع؛ ك (يضرب)، وأمر؛ ك (اضرب).

وقيد الحرف بقوله: (جاء لمعنى) احترازاً عن حروف التهجي إذا كانت أجزاء كلمة؛ ك زاي (زيد)، ويائه، وداله، لا مطلقاً؛ لأن حروف التهجي إذا لم تكن كذلك فهي أسماء لمعان؛ فجيم مثلاً اسم وجه، والدليل على أنها اسم: قبولها لعلامات الاسم؛ نحو: (كتبت جيماً)، وهذه الجيم خير من جيمك، وكذا الباقي، وهو ينقسم أيضاً إلى ثلاثة: حرف مشترك بين الأسماء الأفعال؛ نحو: (هل)، وحرف مختص بالاسم؛ نحو: (في)، وحرف مختص بالفعل؛ نحو: (لم).

قال ابن آجروم: (فالاسم يُعرَفُ: بِالْخَفْضِ، وَالتَّوْنِ^(١)، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ^(١)).

(١) أي: فالقسم الأول من أقسام الكلام: الاسم؛ وبدأ به، لكونه أشرف أنواع الكلام، ولأنه قد يستغني بنفسه في الكلام عن قسيميه، يعرف، أي: يميز عن الفعل والحرف، بعلامات، بالخفض في آخره، والخفض لغة: التذلل، والخضوع؛ واصطلاحاً: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته: الكسرة وما ناب عنها كمررت بـغلام زيد الفاضل. والتونين لغة: التصويت، من قولهم نون الطائر: إذا صوت.

ثم شرع في العلامات المميزة بين هذه الثلاثة مبتدئاً منها بالاسم لما مرّ فقال:

(فالاسم) أي: المتقدم في التقسيم (يُعرَّف) أي: يميز عن قسميه (بالخفض) وهو الكسرة التي يجلبها عامل الخفض في آخر الكلمة، سواء كان ذلك العامل حرفاً أو مضافاً، واجمع ذلك في (بسم الله الرحمن الرحيم)، فلفظة (باسم) اسم، عرفت اسميتها بالخفض في آخرها، وخافضها الباء من أولها، والجلالة الكريمة اسم، عرفت اسميتها بالخفض في آخرها، وخافضها المضاف الذي هو (اسم)، و (الرحمن الرحيم) نعتان للجلالة الكريمة، تابعان لها في خفضها، وهما اسمان عُرِفَت اسميتهما بالخفض في

واصطلاحاً: نون ساكنة زائدة، تلحق آخر الاسم لفظاً، وتفارقه خطاً، ووقفاً، لغير توكيد، فخرج بالساكنة، نون: ضيفن، اسم للطفيلي، وخرج بالزائدة: الأصلية كنون غضنفر، وباللاحقة للآخر: النون في منكر ونكير، وبالمفارقة خطاً: اللاحقة لبعض ألفوا في، المطلقة أو المقيدة، ولغير توكيد: نون التوكيد.

والتنوين أربعة أقسام، تنوين التمكين، وهو: اللاحق للأسماء المعربة، فرقاً بين المتمكن الأمكن، والمتمكن غير الأمكن؛ فما نون منها، فهو متمكن في الإسمية أمكن، من غيره كزيد، وما لم ينون فمتمكن غير أمكن، كأحمد، وتنوين التنكير، وهو: اللاحق للأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نون منها فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، كسيبويه وسيبويه، وصيه وصيه، وتنوين المقابلة، وهو: اللاحق لجمع المؤنث السالم، في مقابلة النون، في جمع المذكر السالم، كمسلمات.

وتنوين العوض، وهو أقسام، عوض عن جملة، وهو: اللاحق لإذ؛ كقوله: (وَأَنْتُمْ حَيَّةٌ تَنْظُرُونَ). التقدير: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم، تنظرون؛ الثاني: عوض عن كلمة، وهو: اللاحق لكل، وبعض؛ كما في قوله تعالى: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)، والتقدير: كل أحد، أو كل إنسان، وقوله: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، أي: على بعضهم؛ الثالث: عوض عن حرف؛ وهو اللاحق لجوار، وغواش، ونحوهما، في حالتي الرفع والجذر، وضابطه: كل جمع على وزن فواعل، وآخره ياء، فتحذف الياء، ويصير التنوين عوضاً عنها، وفي حالة النصب تثبت الياء وتظهر عليها الفتحة.

(١) في أوله، سواء أفاد التعريف، كالرجل والغلام، أو لم يفد كالفضل والعباس، وسواء كانت للعهد الذكري، كجاء رجل فأكرمت الرجل أو العهد الذهني، كجاء القاضي أو العهد الحضوري، ك (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) وسواء كانت للجنس، كأهلك الناس الدينار، والدرهم أو للاستغراق ك (خَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) ودخولها على غير الاسم شاذ. وعبر الأكثر بأل، لأن القاعدة: أن الكلمة إذا كانت على حرفين، ينطق بلفظها.

آخرهما، وخافضهما المضاف الذي خفض الجلالة، وقيل: التبعية الواقعة بينهما وبين الجلالة.

(و) يعرف أيضًا بـ (التنوين) من آخره، وهو: نونٌ ساكنةٌ أصالة، تتبع الآخر لفظًا لا خطأً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون: النون الأولى من (صَيِّفِن) للطفيلى، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً؛ لتحركها وصلًا، وخرجت بقيد الخط أيضًا؛ لثبوتها خطأً، وقيد السكون بـ (الأصالة)؛ لثلاث يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿مَخْطُورًا﴾ ﴿٢٠﴾ انْظُرْ ﴿الإسراء: ٢٠-٢١﴾، وبقيد تتبع الآخر، وبقيد عدم الخط أيضًا: النون في نحو: (انكسر) و (منكسر)؛ لأنها لم تلحق الآخر، وثبتت في الخط، وبغير توكيد: نون نحو: ﴿لَنْشَفَعًا﴾ [العلق: ١٥] على تقدير رسمها في الخط ألفًا.

تنبيه

أنواع التنوين الخاصة بالاسم أربعة أنواع:

النوع الأول: تنوين التمكن، ويسمى تنوين الأمكنية، وتنوين الصرف، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة؛ معرفة كـ (زيد)، ونكرة كـ (رجل)، وفائدته: الدلالة على خفة الاسم؛ لكونه معربًا منصرفًا، وعلى تمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف شبهًا قويًا فيبنى، ولا يشبه الفعل في علتين فرعيتين فيمنع الصرف الذي هو التنوين.

النوع الثاني: تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة على التنكير؛ إشعارًا بأن المراد به غير معين، وهو معنى قولهم: فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويقع قياسًا في باب العلم المختوم بـ (ويه)، وسماغًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها، تقول: (سيويه)، بلا تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه: سيويه، وتقول: (إيه) بكسر الهمزة، وسكون الياء المثناة التحتية، وكسر الهاء بلا تنوين - إذا طلبت من مخاطبك زيادة من حديث معين، فإذا أردت أي شخص كان اسمه سيويه، أو استزادة أي حديث كان نونتهما.

النوع الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو: (مسلمات) مما جمع بآلف وتاء؛ لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو: (مسلمين) مما جمع بالواو والنون، أو الياء والنون.

النوع الرابع: تنوين العوض، وهو اللاحق لنحو: (غواش)، و (جوار) من الجموع المعتلة عوضاً عن الياء المحذوفة اعتباراً، وهو الحذف لغير دليل أو لغير علة، واللاحق لـ (إذ) في نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها. (إذ) إليها.

وذكر ابن هشام في "المغني" العوض عن مفرد، وهو اللاحق لـ (كل) و (بعض) إذا قطعاً عن الإضافة، ورد: بأن تنوينهما تنوين تمكين؛ يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها.

فإن قيل: (إذ) من نحو: (يومئذ) كذلك.

أجيب: بأن المراد: الإضافة التي تقتضي إعراب المضاف إليه لفظاً؛ فلا يرد (إذ) من نحو: (يومئذ)؛ لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأيضاً هي ملازمة لإضافة الجملة، فإذا نونت علم أنه عوض عن المحذوف، ولا كذلك (بعض) و (كل).

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم، وزاد بعضهم على هذه الأربعة ستة ذكرتها في "شرح القطر"؛ فلا نطيل بذكرها، وجمعها بعضهم فقال: [البسيط]

أَقْسَامُ تُنَوِّنُهُمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنْ تَقَسَّيْمَهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حَرَزَا
مَكَّنْ وَعَوْضُ وَقَابِلُ وَالْمُنْكَرُ زِدْ زَنْمُ أَوْ اخِكِ اضْطَرُّرُ غَالٍ وَمَا هَمَزَا

وتسميتها تنويناً مجاز لا حقيقة؛ لعدم اختصاصها بالاسم.

(و) يعرف أيضاً بـ (دُخُولِ الألف واللام) - بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية - من أوله؛ كـ (الرجل)، و (الفرس)، وكـ (اللام) بدلها، وهي (الميم)، وقد

ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١): لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمَصِيَامٌ فِي امْتَسْفَرٍ "، يريد: ليس من البر الصيام في السفر، رواه الإمام أحمد في "مسنده".

أما (أل) الموصولة: فقد تدخل على الفعل المضارع؛ كقول الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة ^(٢): [البسيط]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
ودخلها على المضارع اضطرار عند الجمهور واختيار عند ابن مالك، وبيئت توجيه كل منهما في "شرح القطر".

وأما (أل) الاستفهامية: فقد تدخل على الفعل الماضي؛ نحو: (أل فعلت؟) بمعنى: هل فعلت؟ حكاه قطرب.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥٦٢/٢، رقم ٤٤٦٧)، وأحمد (٤٣٤/٥، رقم ٢٣٧٢٩)، والطبراني (١٧٢/١٩، رقم ٣٨٧)، والبيهقي (٢٤٢/٤، رقم ٧٩٤٠) قال الهيثمي (١٦١/٣): رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) قاله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلاً من بني عذرة، هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان.

الشرح: "بالحكم" - بفتح الحاء والكاف - وهو الذي يحكمه الخصمان ليفصل بينهما "ولا الأصيل" أي ولا الحسيب، قال الكسائي: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان "الرأي" العقل والتدبير "الجدل" - بفتحيتين - القدرة على المجادلة.

المعنى: لست أيها العذري مقبول الحكم، لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأي ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجوننا وترفع غيرنا؟

الاستشهاد فيه: في دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة؛ لأنه مثلها في المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته

انظر: ابن الناظم ص ٣٧، ابن هشام ١٧/١، ١١٨، ابن داود السندوبي، والأشموني ١/٧٠ الموصول، وابن عقيل ١/٨٩، والمكودي ص ١٣ الموصول، والسيوطي ص ٢٢ في الموصول والخصائص ٢/٣٠٠.

تنبيه

معلوم أن (أل) لا تدخل على جميع الأسماء؛ لأن كثيراً من الأسماء لا تدخله (أل)؛ كالمضمرات، والمبهمات، وأكثر الأعلام، فمراده: ما يمكن دخول (أل) عليه.

ويعرف أيضاً بالحديث عنه؛ أي: الإسناد إليه، وهو أن تضم إليه مما تتم به الفائدة؛ ك (قام زيد)، و (زيد قائم)، ف (زيد) اسم فيهما؛ لأنك حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة معنوية، وهي أنفع علامات الاسم؛ إذ بها يستدل على اسمية ما لا يقبل (أل) ولا التنوين؛ ك (تاء) (ضربت)؛ لأنك حدثت عن التاء بالضرب؛ فهي اسم، وكذا غير التاء من الضمائر؛ ك (ضربنا).

ثم لا فرق في الإسناد بين المعنوي كما مر، واللفظي؛ نحو: (زيد ثلاثي)، و (ضرب فعل ماض)، و (من حرف جر)؛ إذ لا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوماً باسميتها.

(و) يعرف أيضاً بدخول (حروف الخفض) في أوله كما سيأتي.

تنبيه

حاصل ما ذكره المصنف من علامات الاسم أربع: اثنتان في آخره، وهما: الخفض، والتنوين، واثنتان في أوله، وهما: الألف واللام، وحروف الخفض، وعكس الترتيب الطبيعي، وهو أن يقدم الأول أولاً، والثاني ثانياً؛ لطول الكلام على حروف الخفض.

وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع، إشعاراً بأن بعضها قد يجمع بعضاً في الجملة؛ كالخفض مع الألف واللام، أو مع التنوين، وقد لا يجمع؛ كالألف واللام مع التنوين.

قال ابن أجروم: (وَحُرُوفُ الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ^(١)، وَلِإِ^(٢)، وَعَنْ^(٣)، وَعَلَى^(٤)، وَفِي^(٥)، وَرُبَّ^(٦)، وَالْبَاءُ^(٧)، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ)

(١) أي: ويعرف الاسم أيضاً بدخول حروف الخفض التسعة عليه، وكان حقها أن تذكر في مخفوضات الأسماء، وأحدها: من، بدأ بها لأنها أم الحروف، وتجر ما لا يجز غيرها، كعند، ولدى؛ وتفيد معان كثيرة، منها: الابتداء الزماني، كسرت من الغد، والمكاني، كخرجت من البيت.

- ومنها: التبعض، كأخذت من الدراهم، والبدل، كقوله تعالى (أَرْزَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ).
 وبيان الجنس، نحو: (فَاَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)، والتعليل، نحو: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ).
 وتأتي صلة إذا دخلت على نكرة، وتقدمها نفي أو نهى أو استفهام، نحو: ما جاء من أحد، ولا
 تضرب من أحد، وهل رأيت من أحد، وتأتي بمعنى: الباء، نحو: (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ)، وبمعنى:
 عن، نحو: (قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ)، وبمعنى: في، نحو: (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ)،
 وبمعنى: عند، نحو: (لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا)، وبمعنى: على، نحو: (وَنَضْرُوهَا
 مِنَ الْقَوْمِ) فكل ما دخلت عليه من، من نحو هذه الأمثلة، فهو اسم ومجرور بها، وتفيد أمرا معنويا،
 يختلف باختلاف مدخولها، كما في هذه الأمثلة.
- (١) وإلى: تفيد معان، أشهرها: الانتهاء، نحو: (ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) وسرت من البصرة إلى
 الكوفة، وتأتي بمعنى: مع، نحو (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ).
- (٢) فعن، من معانيها: المجاوزة، نحو رميت السهم عن القوس، وتأتي بمعنى: بعد نحو: (لَتَرْكَبُنَّ
 طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)، وبمعنى: على، نحو: (وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخِلْ عَنْ نَفْسِهِ)، أي: على نفسه، وتفيد
 التعليل، نحو: (إِلَّا عَنْ مَوَٰعِدَةٍ)، وبمعنى: من، نحو: (يَقْبَلُ الثَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ)، وبمعنى: الباء، نحو: (وَمَا
 يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَى).
- (٣) وعلى، ومن معانيها الاستعلاء، نحو: علوت على الجبل، والظرفية، نحو: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى
 حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا)، وبمعنى: عن، كقول الشاعر: إذا رضيت علي بنو قشير.
 وتأتي للتعليل، نحو: (لَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ)، وبمعنى: من، نحو: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ
 يَسْتَوْفُونَ).
- (٤) في: من معانيها الظرفية، نحو: جلست في المسجد، والسببية، نحو: «دخل الجنة رجل في
 ذباب»، والاستعلاء، نحو: (وَلَا ضَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ الثُّحُلِ)، وبمعنى: مع، نحو (ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)،
 وبمعنى: عند، نحو: (وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا) وبمعنى: عن، نحو: (أَتَجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ)، وبمعنى: من،
 نحو: (لِيُخْرِجَ الْحَبَّةَ فِي السَّمَاءَاتِ).
- (٥) أي، ومن حروف الجر، رب، وتأتي للتقليل، نحو: رب رجل صالح لقيته، وللتكثير، نحو: رب
 رجل طالح لقيته، ويشترط تصديرها، وتأخير عاملها؛ وأن يكون فعلها ماضيا، وتكثير مجرورها، وأن
 تكون النكرة موصوفة بجملته.
- (٦) الباء من معانيها: التعويض نحو ابتعته بدرهم، والتعديدية، نحو: مررت بزيد، والإلصاق، نحو
 (افْسَحُوا يَرْءَكُمْ)، والبدل نحو: فليت لي بهم قوما، والسببية، نحو: (فَبِظُلْمٍ)، والظرفية، نحو:
 جلست بالمسجد، والمصاحبة نحو: (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ)، والاستعانة، نحو: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)،
 وبمعنى: عن، نحو: (سَائِلَ سَائِلٍ يُعَذَابُ وَاقِعٍ)، وبمعنى: من، نحو: شرب بماء البحر، وبمعنى اللام،
 نحو: (وَإِذْ قَرَفْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ)، والكاف، ومن معانيها: التشبيه، نحو: زيد كالأسد، والتعليل، نحو:

ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال: (وهي) أي: حروف الخفض:
(مِنْ) بكسر الميم، ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان؛ نحو: ﴿مِنْ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، والزمان؛ نحو: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وغيرهما؛ نحو:
﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠]، ف(المسجد) و (أول) و (سليمان) أسماء؛ لدخول (من)
عليها.

(وإلى) ومن معانيها: الانتهاء؛ نحو: (سرت إلى الكوفة)، فهي اسم؛ لدخول حرف
الجر عليها.

(وعن) ومن معانيها: المجاوزة؛ نحو: (رمى سهم عن القوس). فهو اسم؛
لدخول (عن) عليه.

(وعلى) ومن معانيها: الاستعلاء حساً؛ نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]،
أو معنى؛ نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ف (الهاء) و (بعض) اسمان؛
لدخول (على) عليهما.

(وفي) ومن معانيها: الظرفية المكانية والزمانية؛ نحو: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي
الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ف
(المساجد) و (أيام) اسمان؛ لدخول (في) عليهما.

(ورُبّ) بضم الراء، ومن معانيها: التقليل؛ كقوله ^(١): [الطويل]

(وَإِذْ كُنْتُمْ كَمَا هَذَاكُمْ)، واللام؛ ومن معانيها: الملك، نحو: المال لزيد والاستحقاق، نحو: الحمد لله،
والاختصاص، نحو: الجبل للفرس، والعاقبة، نحو: ابنوا للخراب، والانتهاء، نحو: (كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ
مُسَمًّى)، والتعليل، نحو: جئت لطلب العلم، وبمعنى: في، نحو: (نَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)،
وبمعنى: بعد، نحو: (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ).

وتنقسم هذه الحروف إلى قسمين، قسم: لا يدخل إلا على الظاهر فقط، وهو رب، والكاف؛ وقسم:
يدخل على الظاهر والمضمر، وهو ما عداهما؛ وتنقسم أيضاً إلى قسمين قسم: لا يجر إلا نكرة، وهو
رب فقط، وقسم: يجر النكرة والمعرفة، وهو ما عدا رب.

(١) هي لرجل من أزد السراة وقيل: هي لعمر الجني يقولها لامريء القس.

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
أراد: السيد عيسى، والسيد آدم عليهما الصلاة والسلام، ف (مولود) اسم؛ لدخول
(رُبَّ) عليه.

(والباء) الموحدة، ومن معانيها: الاستعانة؛ بأن تدخل على آله الفعل؛ نحو: (كتبت
بالقلم)، فهو اسم؛ لدخول الباء عليه.

(والكاف) ومن معانيها: التشبيه؛ نحو: (زيد كالأسد)، فهو اسم؛ لدخول الكاف
عليه.

(واللام) ومن معانيها: التعليل؛ نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ
إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] أي: لأجل أن تبين لهم، ف (الناس) اسم؛ لدخول اللام عليه.

قال ابن آجروم: (وَحُرُوفُ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ^(١))

والبيت الأول من شواهد سيويه ٢٦٦/٢ - هارون والأصول ٣٦٤/١ والخصائص ٣٣٣/٢ وشرح
المفصل ١٢٦/٩ والقرب ١٩٩/١، والمغني ص ١٨١ والعيني ٣٥٤/٣ والتصريح ١٨/٢ والأشموني
٢٣٠/٢ وينظر خزائن الأدب ٣٨١/٢ والدرر ١١٩/٤. وقد جاء في (ج): (في حر وجهها) وهو تحريف.
وفي (ب): (محجلة) بدل (مجللة).

والشاهد وقوع (رب) فيها للتقليل.

(١) أي: ويعرف الاسم أيضا، بدخول حروف القسم عليه؛ وإنما فصلها لاختصاصها بالقسم، وهو
الحلف، وقدم الواو لاشتهارها في القسم، نحو: والله. وثنى بالباء، نحو: أقسم بالله، الله أقسم به، وثلت
بالتاء، نحو: تالله، وهي قسمان: قسم يجر الظاهر والمضمر، وهي الباء وقسم لا يجر إلا الظاهر فقط،
وهي الواو والتاء.

والذي لا يجر إلا الظاهر فقط، ينقسم إلى قسمين: قسم يجر كل ظاهر، وهي الواو، نحو: والله
(وَالْعَصْرِ) وقسم لا يجر إلا لفظ الجلالة فقط، وهي التاء، نحو: (تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)، وقد سمع من
كلام العرب: ترب الكعبة، وتالرحمن، وقد سمع من كلامهم القسم بغير هذه الحروف الثلاثة، نحو:
الله، والهمزة نحو: الله، والهاء نحو: هالله، فكل كلمة دخل عليها واحد من هذه الأحرف، أو صح أن
يدخل عليها فهي اسم.

وللاسم علامات غير ما ذكر، كحروف النداء، نحو: يا زيد، والإسناد إليه، وهي من أوضح علاماته،
نحو: قام زيد، فزيد اسم بإسناد القيام إليه، وبه عرف إسمية تاء الفاعل، نحو: ضربت فالتاء اسم، بدليل

(وَحُرُوفُ الْقَسَمِ) بفتح القاف والسين المهملة؛ بمعنى اليمين، وحروف القسم من حروف الجر، وسميت حروف القسم؛ لدخولها على المقسم به، (وهي) ثلاثة مشهورة: (الْوَاوُ) وتختص بالمظهر مطلقاً؛ نحو: (والله) و (النجم).

(والباء) الموحدة، ودخل على المظهر؛ نحو: (بالله)، وعلى المضمر؛ نحو: (الله أقسم به).

(والتاء) المشابه فوق، ويختص لفظ الجلالة بها، وسمع شاذاً: (ترب الكعبة)، و (تالرحمن).

ف (الباء) هي الأصل؛ لما مر أنها تدخل على المظهر والمضمر؛ وتليها (الواو)؛ لأنها لا تدخل إلا على المظهر فقط، وتليها (التاء)؛ لاختصاص الجلالة فقط بها.

قال ابن أجروم: (وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسَّيْنِ وَ"سَوْفَ" وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ^(١))

إسناد الضرب إليها. وتنقسم هذه العلامات إلى قسمين، قسم علامة للاسم من آخره، وهي حروف الخفض والتنوين؛ وقسم علامة له من أوله وهي إلى وحروف الجر، وحروف القسم.

(١) أي: والقسم الثاني، من أقسام الكلام: الفعل، يعرف أي: يميز عن الاسم والحرف بعلامات، بقَدْ سواء كانت للتحقيق، نحو: قد قام زيد، أو للتقريب، نحو: قد قامت الصلاة، أو للتكثير، نحو: قد يوجد الكريم، أو للتقليل، نحو: قد يوجد البخيل.

والسين وهي: حرف تنفيس، ومعناه الزمن القريب، نحو: سيقوم زيد. وسوف وهي: حرف تسويق، ومعناه الزمن البعيد، نحو: (سَوْفَ تَعْلَمُونَ)، وتاء التأنيث الساكنة، أي: تاء تأنيث الفاعل، الذي أسند إليه الفعل، سواء كان الفعل الذي لحقته التاء حقيقياً: كقامت هند، أو معنوياً: كطلعت الشمس، فخرجت تاء ريت وثمت، لأنها لم تسند إلى فاعل والمتحركة كتاء مسلمة.

وللفعل علامات غير ما ذكر كتاء الفاعل، نحو: ضربت، ولم، نحو: لم يقم، فكل كلمة دخل عليها شيء من علاماته، أو صح أن يدخل عليها، فهي فعل، وتنقسم هذه العلامات إلى ثلاثة أقسام، قسم مختص بالمضارع، وهو: السين، وسوف، ولم؛ وقسم مختص بالماضي، وهو: تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة؛ وقسم مشترك بينهما، وهو: قد، نحو: قد قام زيد، وقد يقوم زيد.

واختلف النحويون في: نعم وبش، هل هما فعلان، أو اسمان؟ والصحيح أنهما فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نعمت وبشت، وكذا عسى وليس، نحو: عست هند أن تقوم،

ثم لما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل فقال:

(والفعل) بكسر الفاء (يعرّف) أي: يميز عن قسيميه (بقدر) أي: الحرفية، وتدخل على الماضي؛ نحو: (قد قام)، وعلى المضارع؛ نحو: (قد يقوم)، ف (قام)، و (يقوم) فعلا؛ لدخول (قد) عليهما، بخلاف (قد) الاسمية؛ فإنها مختصة بالأسماء؛ لأنها بمعنى: حسب؛ فهي ملازمة للإضافة؛ نحو: (قد زيد درهم)، ف (قد) مبتدأ، و (درهم) خبره. (والسين، وسوف) ويدخلان على المضارع فقط؛ نحو: (سيقوم) و (سوف يقوم)، ف (يقوم) فعل؛ لدخول (السين) و (سوف) عليه.

(وتاء التانيث الساكنة) الدالة على تانيث فعله، وتدخل على الماضي فقط؛ نحو: (قام)، و (قعد)، فنقول: (قامت هند)، و (قعدت).

وخرج بـ (الساكنة): المتحركة؛ فإنها تدخل على الاسم؛ كـ (قائمة)، وعلى الحرف؛ كـ (رُبّت)، و (ثُمّت)، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة بناء.

وخرج بـ (الدالة على تانيث فاعله): قولهم: (ربّت)، و (ثُمّت) بالسكون على قلة، حيث دخلت على الحرف؛ لأنها إنما دلت على تانيث اللفظ، لا على تانيث الفاعل.

قال ابن آجروم: (والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل)^(١)

ثم لما فرغ من علامات الفعل شرع فيما يعرف به الحرف فقال:

(والحرف) يميز عن قسيميه بأنه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أي: من علاماته المتقدمة ولا من غيرها، (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أي: من علاماته المتقدمة

وليست هند قائمة. وعلامة فعل الأمر دلالة على الطلب، واشتقاقه من المصدر، وقوله نون التوكيد، نحو: اضربن، وياء المؤنثة المخاطبة، نحو: اضربي، وخرج نحو: صه ومه، ونزال ودراك، ونحوها.

(١) أي: والقسم الثالث من أقسام الكلام: الحرف وهو ما لا يصلح معه، أي: وهو كلمة لا يصلح معها دليل الاسم، أي: علامة الاسم، ولا دليل الفعل أي علامة الفعل، فعلامته: عدم قبوله شيئا من علامات الاسم، أو من علامات الفعل، ولذلك قال بعضهم:

والحرف ما ليست له علامة فقس على قلبي تكن علامة

ولا من غيرها، فترك العلامة له علامة، فإذا لم تقبل الكلمة شيئاً من العلامات المذكورة
تعين أن تكون حرفاً؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أنواع، كما دل عليه الاستقراء، ونظير ذلك -
كما قال ابن مالك -: (ج، ح، خ) فعلاقة (الجيم) نقطة من أسلفها، وعلامة (الخاء) نقطة
من فوقها، وعلامة (الحاء) المهملة عدم النقطة بالكلية.

باب: الإعراب

قال ابن أجروم: (الإعراب هو تغيير أو آخر الكلم^(١) لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً^(٢)).

ولما بين المصنف أجزاء الكلام بعلامات شرع فيما يعرض له بسبب التركيب وهو الإعراب، فقال:

(باب أي: هذا باب بيان (الإعراب)).

وهو لغة: البيان؛ تقول العرب: (أعرب الرجل عما في ضميره) أي: بينه، واصطلاحاً: قوله: (الإعراب: تغيير)، أحوال (أو آخر الكلم)، وقوله: (لاختلاف العوامل) متعلق بـ (تغيير) على أنه علة له، والمراد باختلاف العوامل: تعاقبها على الكلم، (الداخلة عليها) أي: على الأواخر، وهذا على القول بأن الإعراب معنوي، وعلى القول بأنه لفظي: فهو أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر فيه، يجلبه العامل المقتضي له في آخر الكلمة

(١) أي: أحوال أو آخر الكلم، لا أوائلها، ولا أوسطها، لأن ذلك من أبحاث الصرف، مثل فلس وفليس، ودرهم ودريهم، فلا يسمى هذا التغيير إعراباً، وإنما يتبين بالإعراب: أحوال أو آخر الكلم فقط، والمراد بتغيير حال الآخر: تغييره مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً بعد أن كان ساكناً.

(٢) أي: تغييرها بسبب اختلاف العوامل الداخلة على الكلم، والعوامل: جمع عامل، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، والعوامل: أكثر من مائة عامل، قوله: لفظاً، أي: فيما كان آخره صحيحاً، وهو ما عري آخره، عن أحد حروف العلة، الواو، والألف، والياء، إما بالضم، كزيد يضرب، أو بالفتحة، كلن يضرب عمرو زيدا، أو بالكسرة في الاسم والسكون في الفعل، كلم يمرر يزيد، فالتغيير الحاصل، هو الإعراب.

وقوله: أو تقديراً، يعني: فيما ليس آخره صحيحاً كأن يكون مقصوراً، وضابطه: كل اسم معرب، آخره ألف لازمة، قبلها فتحة، نحو: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى أو منقوصاً، وضابطه: كل اسم معرب، آخره ياء لازمة، قبلها كسرة، نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي، أو تكون الألف محذوفة، أو الياء، نحو: قام فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، أو مضارعاً، معتل الآخر، كبخشى، ويدعو، ويرمي؛ وأما المضاف إلى ما قبل ياء المتكلم، في نحو: غلامي، فتقدر فيه الحركات الثلاث، على ما قبل ياء المتكلم.

التي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم يتصل به نون الإناء، ولم تبشره نون التوكيد.

وقوله: (لفظاً أو تقديرًا) حالان من (تغيير)؛ لأن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ، وهو ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون وما ناب عنها، وتارة يكون على سبيل الفرض والتقدير، وهو ما ينوي في ذلك، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: (الفتى)، وكما تنوى الواو في (مسلمي) رفعا، وكما تنوى النون في ﴿تُبَلَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

والمراد بـ (العامل): ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب، سواء كان ذلك العامل لفظيًا؛ كـ (جاء)؛ فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع، ونحو: (رأيت)؛ فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب، ونحو: (الكاف)؛ فإنها تطلب المشبه به المقتضي للجبر، أو معنويًا؛ كالابتداء، أو التجرد.

والمراد بـ (أواخر الكلم): ما كان آخرًا حقيقة؛ كـ (دال) زيد، أو مجازًا؛ كـ (دال) يد؛ فإن أصلها يدي، وبـ (دخول العوامل): مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية وغيرها، سواء تقدمت على المعمولات؛ كـ (رأيت زيدًا)، أم تأخرت؛ كـ (زيدًا رأيت)، وبـ (الكلم) هنا: الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة؛ لأن الإعراب الذي هو التغيير لا يكون إلا في آخرهما، وتغيير أواخرهما: هو الانتقال من الوقف قبل التركيب إلى الرفع بعد التركيب في الأسماء والأفعال، ومن الرفع إلى النصب في الأسماء والأفعال، ومن النصب إلى الخفض في الأسماء، ومن النصب إلى الجزم في الأفعال.

ولما كان الانتقال من الوقف إلى ما ذكر هو الإعراب، وأن تلك الأحوال المنتقلة إليها تسمى أنواع الإعراب مجازًا؛ لأنه جعل الإعراب معنويًا، ولا يكون ذلك حقيقة إلا إذا كان لفظيًا بينها بقوله:

قال ابن آجروم: (وأقسامه أربعة^(١): رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ^(٢)).
(وَأَقْسَامُهُ) أي: الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل (أربعة: رفع، ونصب) يشتركان في اسم وفعل.

فالرفع نحو: (زيدٌ يقوم)، ف (زيد) مرفوع بالابتداء، و (يقوم) مرفوع بالتجرّد.
والنصب نحو: (إن زيدا لن يقوم)، ف (زيداً) منصوب ب (إن)، و (يقوم) منصوب ب (لن).
(وخفض) مختص بمعنى في اسم؛ نحو: (مررت بزيد)، ف (زيد) اسم مجرور ب (الباء).

(وَجَزْمٌ) مختص بمعنى في فعل؛ نحو: (لم يقم)، ف (يقيم) فعل مجزوم ب (لم).
هذا على سبيل الإجمال، أما على سبيل التفصيل:
قال ابن آجروم: (فلأسماءٍ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والخَفْضُ، ولا جَزْمٌ فيها^(٣)). وللأفعال مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَزْمُ، ولا خَفْضٌ فيها^(٤)).

(١) أقسام الإعراب، بمعنى أنواعه، وفي بعض النسخ: وعلاماته، وألقابه أربعة، على سبيل الإجمال، لأن للإعراب أقساماً وألقاباً، فالأقسام ما ذكره، والألقاب هي: الضم والفتح، والكسر، والسكون.

(٢) الرفع في اللغة: التعلية؛ وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الضمة، وما ناب عنها؛ والنصب في اللغة: الاستواء، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الفتحة، وما ناب عنها؛ والخفض تقدم؛ والجزم في اللغة: الحز والقطع، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته السكون وما ناب عنه.

وبدا بالرفع: لاختصاصه بعمد الكلام، وثنى بالنصب، لوجوده في العمد، وفي الفضلات وثلث بالخفض: لاختصاصه بالأسماء، وهي أشرف من الأفعال، وآخر الجزم، لكون لا يوجد إلا في الفعل.

(٣) أي: فلأسماء من الأقسام الأربعة المذكورة: الرفع، نحو: جاء زيد، والنصب، نحو: رأيت زيدا، والخفض، نحو: مررت بزيد، ولا جزم في الأسماء.

(فلأسماء من ذلك) المذكور من الأقسام الأربعة:

(الرُّفْعُ) ظاهرًا؛ ك (جاء زيدٌ)، ومقدَّرًا؛ ك (جاء الفتى)، أو الاستثقال؛ ك (جاء القاضي)، ف (زيد) فاعل بضممة ظاهرة في آخره، و(الفتى) بضممة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر، و (القاضي) بضممة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال.

(والتَّنْصِبُ) ظاهرًا؛ ك (رأيت زيدًا)، أو مقدَّرًا؛ ك (رأيت الفتى) ف (زيدًا) منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، و (الفتى) بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر.

(والخَفْضُ) ظاهرًا؛ ك (مررت بزيد)، أو مقدَّرًا؛ ك (مررت بالفتى والقاضي)؛ ف (زيد) مجرور بكسرة ظاهرة، و (الفتى) بكسرة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر، و (القاضي) بكسرة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال، (ولا جزم فيها) أي الأسماء؛ لأنه لا يدخل إلا على الأفعال.

(وللأفعال) المعربة (من ذلك) المذكور:

(الرفع) ظاهرًا؛ ك (يقوم)؛ أو مقدَّرًا؛ ك (يخشى)، ف (يقوم) مرفوع بضممة ظاهرة، و (يخشى) بضممة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر.

(والتنصب) ظاهرًا؛ نحو: (لن يقوم)، أو مقدَّرًا؛ نحو: (لن يخشى) ف (يقوم) منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، و (يخشى) بفتحة مقدرة في آخره.

(الجزم) بالسكون إذا كان صحيح الآخر؛ ك (يضرب)، أو بحذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة، وهو: (ألف) أو (واو) أو (ياء)؛ ك (يخشى)، و (يغزو) و (يرمي)، فتقول: (لم يضرب)، و (لم يخش)، و (لم يغز)، و (لم يرم)، ف (يضرب) مجزوم

(١) أي: وللأفعال من هذه الأربعة المذكورة، الرفع، نحو: يقوم زيد، والتنصب، نحو: لن يقوم زيد، والجزم، نحو: لم يقم زيد، ولا خفض في الأفعال، والحاصل: أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال، وقسم مختص بأحدهما، فالمشترك: الرفع والتنصب، والمختص بالاسم الخفض، وبالفعل الجزم واختصاص الخفض بالاسم لأن الاسم خفيف، والخفض ثقيل، فأعطي الخفيف الثقيل، والجزم حذف حركة أو حرف، فهو خفيف، والفعل ثقيل؛ لأن لفظه مفرد، ودالته مركبة، فهو ثقيل، فأعطي الثقيل الخفيف، طلبًا للتعادل.

بالسكون، والباقي مجزوم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، و (لا خفض فيها) أي: الأفعال؛ لأنه لا يدخل إلا على الأسماء.

والحاصل: أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك، وقسم مختص، فالمشترك شيئان: الرفع والنصب، والمختص شيئان: الخفض والجزم.

وبيان ذلك: الرفع ولانصب يشترك فيهما الاسم والفعل، وأن الخفض مختص بالاسم، وأن الجزم مختص بالفعل، وذلك مستفاد من كلامه؛ لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال، فعلمنا أنه مشترك بينهما، وخص الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم، وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض.

تنبيه

ما تقدم من الإعراب على الألف والياء محله إذا كانتا موجودتين، فإن كانت الألف محذوفة؛ نحو: (جاء فتى)، و (رأيت فتى)، و (مررت بفتى) فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وهما: الألف والتنوين؛ لأن أصله: (فتى)، فحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف والتنوين، فحذفت الألف، وفي النصب: علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر: علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، أو الياء المحذوفة؛ نحو: (جاء قاضٍ)، و (مررت بقاضٍ)، فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر كسرة كذلك، وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرفٌ صحيح، أو حرف يسبه الصحيح؛ ك (الواو) و (الياء) الساكن ما قبلهما؛ ك (دلو) و (ظبي)... فالإعراب ظاهرٌ فيه.

وحيث كان في آخره ألف؛ ك (الفتى)، أو ياء مكسور ما قبلها؛ ك (القاضي) فالإعراب مقدّرٌ فيه، إلا أن الألف تقدر فيها الحركة تعذراً؛ لكونها لا تقبل التحريك، والياء تقدر فيها الحركة استثناءً؛ لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها.

والمراد بالألف: الألف في اللفظ، ولا عبرة بكونها تكتب ياء في مثل: (يخشى) و (الفتى).

باب: معرفة علامات الإعراب^(١)

قال ابن أجروم: (الرفع في أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون^(٢)).

ثم لكل من الرفع والنصب والخفض، والجزم علامات أصول، وعلامات فروع نيابة عن الأصول يحتاج إلى معرفتها، وقد شرع المصنف في بيان ذلك مترجماً له بـ (باب) فقال:

(باب) بيان (معرفة علامات) أقسام (الإعراب).

فالعلامات أصول أربعة؛ وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، وحذف الحركة للجزم، هذه هي العلامات الأصول.

والعلامات الفروع النابتة عنها عشرة؛ ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي: الواو، والألف، والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، واثنان تنوبان عن الكسرة، وهما: الفتحة، والياء، وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي: حذف حرف العلة أو حذف النون.

إذا علمت ذلك فتقول: (الرفع) أي: من حيث هو (أربع علامات)، علامة أصلية، وهي (الضامة)، وثلاثة فروع، (و) هي: (الواو، والألف، والنون) نيابة عن الضمة، وقدم (الضمة) في اللفظ لأصالتها، وثني بـ (الواو) لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت؛ فهي بنتها، وثالث بـ (الألف)؛ لأنها أخت الواو في المد واللين. وختم بـ (النون)؛ لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها، وإن كانت الواو لا تقتضي ترتيماً.

(١) أي: هذا باب هو: سبب في معرفة علامات أقسام الإعراب، التي هي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.

(٢) أي: للرفع من حيث هو، أربع علامات، الأولى: الضمة، وهي الأصل، والغالب في كل مرفوع أن يرفع بالضمة، وثني بالواو، لكونها تنشأ عنها العلة إذا أشبعت، وثالث بالألف، لأنها أخت الواو، في المد واللين، وختم بالنون؛ لضعف شبهها بحروف الغنة، عند سكونها.

قال ابن أجروم: (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:
الاسم المفرد^(١)، وجمع التَّكْسِيرِ^(٢)، وجمع المؤنث السالم^(٣)، والفعل
المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء^(٤))

ولكل واحدة من هذه العلامات مواضع تختص بها، (فَأَمَّا الضمة: فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع):

الموضع الأول: (في الاسم المفرد) سواء أكان لمذكر أم لمؤنث؛ كـ (قام زيد، والفتى، والقاضي، وأحمد، ورجل، وفرس)، وكـ (قامت هند، وحبلَى)، فـ (قام) فعل ماضٍ، و (زيد) فاعل مرفوع بـ (قام)، وما بعده مفعول معطوف عليه مشارك له في رفعه بـ (قام)، وعلامة الرفع في كل واحد الضمة الظاهرة إلا في (الفتى) و (القاضي) و (حبلَى) فمقدرة.

(١) وهو في هذا الباب: ما ليس مشئى، ولا مجموعا، ولا ملحقا بهما، ولا من الأسماء الخمسة، فأخرج المشئى، كالزيدان، والمجموع كالزيدون، والملحق بهما، ككلا وكتنا، وكعشرون وبابه، والأسماء الخمسة، وهي: أبوك وأخوك، وما أشبه ذلك. ولا فرق في هذا الباب، بأن يكون معربا بالضمة الظاهرة، كجاء زيد، وقامت هند، والمقدرة كجاء الفتى، والحبلَى، والقاضي، وغلَامِي.

(٢) وهو لغة: التغيير واصطلاحاً: ما تغير فيه بناء مفردة؛ وهو ستة أقسام التغيير بالزيادة على المفرد، من غير تغيير شكل، نحو: صنو وصنوان، أو بالنقص عن المفرد، من غير تغيير شكل، نحو: تخمة وتخم، أو بتبديل شكل، من غير زيادة ولا نقص، نحو: أسد وأسد، أو الزيادة على المفرد، مع تغيير الشكل، كرجل ورجال، أو النقص عن المفرد، مع تغيير الشكل كرسول ورسَل، أو التغيير بالزيادة والنقص، وتغيير الشكل، نحو: غلام وغلَمان، فهذه كلها ترفع بالضمة الظاهرة كجاء الرجال وجاءت الهنود، أو المقدرة كجاءت الأسارى والعذارى.

(٣) وضابطه: ما جمع بالألف وتاء مزيدتين على مفردة، نحو: جاءت الهندات، فخرج ما كانت ألفه أصلية، نحو: قضاة وغزاة، وما كانت تاءه أصلية، كأيّيات وأموات، فلا يقال فيه جمع مؤنث سالم، وتقبيده بجمع التأنيث والسلامة جري على الغالب وإلا فقد يكون لمذكر، نحو: اصطبلات، جمع اصطبل، وقد يكون مكسرا، نحو: جليلات، جمع حبلَى.

(٤) يوجب بناءه، كنون النسوة، نحو: يتريصن، أو نون التوكيد، نحو: ليسجنن، وليكونن، أو ينقل إعرابه كآلف الاثنين، نحو: يضربان، أو واو الجمع، نحو: يضربون، أو يا المخاطبة، نحو: تضربين، فما لم يتصل بآخره شيء، فهو مرفوع بالضمة الظاهرة، نحو: يضرب، أو المقدرة على الألف، نحو: يخشى، أو على الواو، نحو: يدعو، أو الياء، نحو: يرمي.

(و) الموضع الثاني: في (جمع التكسير) سواء أكان لمذكر أو لمؤنث؛ ك (جاء الرجال، والأسارى، والهنود، والعذارى).

وسمي هذا الجمع جمع تكسير؛ لأن التكسير في اللغة: التغيير، وهو: إما بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل؛ ك (صنو وصنوان)، وإما بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص؛ ك (أسد وأسد)، وإما بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل؛ ك (رسول ورسل)، وإما بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل؛ ك (تخمة وتخم)، وإما بالزيادة والنقص وتغيير الشكل؛ ك (غلان وغللمان)، وإما بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل؛ ك (رجل ورجال)، فهذه كلها ترفع بالضممة.

(و) الموضع الثالث: في (جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدين؛ ك (جاءت الهندات)، ف (جاء) فعل ماضٍ، و (التاء) علامة التأنيث، و (الهندات) فاعل مرفوع بـ (جاء)، وعلامة رفعه الضمة، وسمي هذا الجمع مؤنثاً؛ لأن مفردة مؤنث، وسمي سائماً؛ لأن مفردة سلم من التغيير.

والتقييد بـ (التأنيث) و (السلامة): جري على الغالب، وإلا فقد يكون لمذكر؛ ك (اصطبلات) جمع (اصطبل)، وقد يكون مكسراً؛ ك (حبيبات) جمع (حبل).

(و) الموضع الرابع: في (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) ك (يضرب)، و (يخشى)، و (يعزو)، و (يرمي)، فكل واحد من هذه الأمثلة فعل مضارع مرفوع بالتجرد عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في (يضرب)، ومقدرة في الباقي؛ لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء.

فإن اتصل بآخره شيء فذلك الشيء: إما أن يكون (نون الإناث)؛ نحو: (النسوة يضربن) فيبنى آخره على السكون؛ لاتصاله بـ (نون الإناث)، وإما أن يكون (نون التوكيد) نحو: (هل يضربن؟) فيبنى آخر الفعل معها على الفتح؛ لاتصاله بـ (نون التوكيد)، وإما أن يكون ضمير تثنية - وهو الألف - ك (يضربان)، أو ضمير جمع - وهو الواو - نحو: (يضربون، وتضربون)، أو ضمير المؤنثة المخاطبة - وهو الياء - نحو: (تضربين) لم يكن مبيئاً، بل معرباً، وهو مرفوع بالتجرد، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة، و (الألف)، و (الواو) و (الياء) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله.

فإن قيل: ما الفرق بين العلامة وصاحبها في قوله: (بالضمة رفعًا...) إلى آخره؟

أجيب: بأن العلامة هي الحركات والسكنات البنائية، وهي: الضم، والفتح، والكسر، والسكون، وذا العلامة هي الحركات والجزمات الإعرابية، وهي: الرفع، والنصب، والجبر، والجزم، فاتفقا وإن اتحدا في الخارج؛ ك (الحد والمحدود).

والحاصل: أن العلامة وصاحبها متحدان ذاتًا، مختلفان اعتبارًا؛ ك (الكسر والانكسار).

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا الْوَأُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ^(١))

ولما فرغ المصنف من الضمة التي هي الأصل في علامات الرفع شرع فيما ينوب عنها فقال: (وَأَمَّا الْوَأُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ):

الموضع الأول: (في جمع المذكر السالم) ك (جاء الزيدون) من الأسماء، و (المسلمون) من الصفات، ف (جاء) فعل ماضٍ، و (الزيدون) و (المسلمون) فاعل مرفوع

(١) وهو: لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف أمثاله عليه، نحو جاء الزيدون وسمي سالماً: لسلامة بناء المفرد فيه، مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون، والياء والنون، وسواء كان علماً، كالزيدون، أو صفة كمسلمون.

ويشترط في العلم: أن يكون لمذكر عاقل، خال من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكن علماً لم يجمع جمع مذكر سالم، فلا يقال في رجل، رجلون، ولمذكر أخرج ما كان علماً لمؤنث كزنب، فلا يقال: زنبون؛ وعاقل: أخرج ما كان علماً لمذكر غير عاقل، كلاحق فلا يقال: لاحقون؛ وخال من تاء التأنيث أخرج ما كان فيه تاء التأنيث كطلحة، فلا يقال طلحتون؛ ومن التركيب، أخرج ما كان مركباً تركيب مزج، كعلبك، فلا يقال بعلبكون؛ أو تركيب إسناد، كشاب قرناها، فلا يقال شاب قرناهن؛ أو تركيب عدد كأحد عشر، فلا يقال: أحد عشرون.

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بالصفة لمذكر، ما كان صفة لمؤنث، كحائض، فلا يقال: حائضون؛ وعاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل، كسابق، فلا يقال سابقون؛ وخالية من تاء التأنيث، أخرج نحو: علامة، فلا يقال علامتون، وليست من باب أفعل فعلاء، نحو: أحمر فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال أحمرّون، ولا من باب فعلان فعلاً، كسكران سكرى، فلا يقال سكرانون، ولا مما يستوي في المذكر والمؤنث، كصبور وجريح، فلا يقال صبورون وجريحون.

ب (جاء)، وعلامة رفعه نيابة عن الضمة، وسمي سالمًا؛ لسلامة المفرد، مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون، أو الياء والنون.

ويشترط في كل ما جمع هذا الجمع من اسم أو صفة ثلاثة شروط:

الأول: الخلو عن تاء التأنيث؛ فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء نحو: (طلحة)، ولا من الصفات نحو: (علامة)؛ فلا يجتمع فيهما علامة التأنيث والتذكير.

الشرط الثاني: أن يكون لمذكر؛ فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث؛ نحو: (زينب)، ولا صفة المؤنث؛ نحو: (حائض)؛ لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث.

الشرط الثالث: أن يكون لعاقل؛ فلا يجمع هذا الجمع نحو: (واشق) علمًا لكلب، و(سابق) صفة لفرس، ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الآخر: أن يكون علمًا غير مركب تركيبًا إسناديًا ولا مزجيًا؛ فلا يجمع المركب الإسنادي؛ نحو: (برق نحره) علمًا، ولا المزجي، نحو: (معدني كرب)، وإما صفة تقبل التاء؛ كـ (قائم)، فتقول: (قائمة)، أو لا تقبل التاء ولكن تدل على التفضيل؛ نحو: (أفضل)، فتقول: (أفضلون)؛ فلا يجمع هذا الجمع نحو: (جريح) بمعنى مجروح، و (صبور) بمعنى صابر، و (سكران) و (أحمر)؛ لأنها لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل.

تنبيه

حملوا على هذا الجمع السالم المذكر أربعة أنواع: أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح:

الأول: أسماء جموع؛ نحو: (أولو) بمعنى أصحاب، اسم جمع، و(عالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام فيهما، و (عشرون) وبابه إلى التسعين.

والثاني: جموع تكسر، وهي: (بنون) جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة: ابنون، و (أحرون) بكسر الهمزة، وفتح الحاء، وتشديد الراء - جمع حرة بفتح الحاء، و (أرضون) بفتح الراء، جمع أرض بسكونها، و (سنون) بكسر السين، جمع سنة بفتحها، وبابه الجاري على سنته؛ نحو: (عضه وعضين).

والثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم الصفة؛ ك (أهلون) جمع أهل، و (أبلون) جمع وابل؛ لأن (أهلاً) و (وابلاً) ليسا علمين ولا صفتين.

والرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به؛ نحو: (زيدون)، و (عليون)، فيعربان بالحروف؛ إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما.

قال ابن آجروم: (وفي الأسماء الخمسة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال^(١))

(و) الموضع الثاني: (في الأسماء الخمسة) المعتلة المضافة، (وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال)، تقول: (جاء أبوك)، ف (جاء) فعل ماضٍ، و (أبوك) فاعل مرفوع بـ (جاء)، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وكذا الحكم في الباقي، و (الكاف) في الخمسة مجرورة بالإضافة.

تنبيه

يشترط لإعراب هذه الأسماء: أن تكون مفردة، مكبرة، مضافة، فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات؛ نحو: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢] في الرفع، وفي النصب: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، وفي الجر: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]، وأن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم، وإلا أعربت بالحركات المقدرة؛ نحو: (هذا أخي)، (ورأيت أخي)، (ومررت بأخي).

(١) فترفع بالواو، نيابة عن الضمة ويشترط أن: تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فأخرج كونها مفردة: أن تكون مثناة، فإنها تعرب إعراب المثني، كجاء أبوان، أو مجموعة جمع تكسير، فترفع بالضمة، كجاء آباؤك، أو جمع تصحيح، فترفع بالواو كجاء أبون. وأخرج كونها مكبرة أن تكون مصغرة، فترفع بالضمة الظاهرة، كجاء أبيك، وأخرج كونها مضافة، أن تكون غير مضافة، فترفع بالضمة الظاهرة كجاء أب، وأخرج كون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، أن تكون إضافتها إلى ياء المتكلم، فترفع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، كجاء أبي؛ ويشترط أن يكون: الفو، خالياً من الميم، وإلا أعربت بالضمة الظاهرة، ويشترط أن تكون ذو بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، وسدس بعضهم بالهن، وإعرابه بالحروف، لغة قليلة.

واستغنى المصنف عن ذكر هذه الشروط؛ لكونه ذكرها كذلك، وأسقط من الأسماء (الهن) لأن الأحسن فيه النقص؛ فيعرب بالحركات الثلاث، فتقول: (هذا هنك)، و (رأيت هنك)، و (نظرت إلى هنك)، بضم الأول، وفتح الثاني، وكسر الثالث، ويجوز أن يعرب بالحروف، فتقول: (هذا هنوك)، و (رأيت هناك)، و (نظرت إلى هنيك). ضابط: ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة إلا الأسماء الستة حالة الرفع.

قال ابن أجروم: (وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً^(١)).

(وَأَمَّا الْأَلْفُ: فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة)، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ف (قال) فعل ماضٍ، و (رجلان) فاعل مرفوع بـ (قال)، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

قال ابن أجروم: (وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ^(١))

(١) أي: وأما الألف، فتكون علامة للرفع، نيابة عن الضمة، في موضع واحد، في تثنية الأسماء خاصة، أي: في الأسماء المثناة. وحد المثنى اصطلاحاً: لفظ دل على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: جاء الزيدان وكونه لفظ دل على اثنين: أخرج ما دل على واحد، كزيد، أو أكثر من اثنين كغلمان، وكونه أغنى عن المتعاطفين، فلا تقول جاء زيد وزيد، بل تقول جاء الزيدان وكونه بزيادة في آخره، أخرج ما دل على اثنين، كشفع، وكونه صالحاً للتجريد، أخرج: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، ويعطف مثله عليه، أخرج نحو: شمسان، فإنه ملحق بالمثنى، وألحق بالمثنى، كلا وكلتا إذا أضيفا إلى الضمير، وكذا اثنان واثنتان مطلقاً، وللمثنى شروط جمعها بعضهم فقال:

شرط المثنى أن يكون معرباً ومفرداً منكراً ما ركباً
موافقاً في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره

وقوله معرباً: أخرج المبني، ومفرداً: أخرج المثنى، والمجموع، ومنكراً أخرج المعرفة وما ركب، أخرج: نحو بعلبك، وموافقاً في اللفظ والمعنى، أخرج البكران والعمران، وله مماثل، أخرج الشمسان، ولم يغن عنه غيره، أخرج سواءان، استغناء ببيان.

(وأما النون: فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية) وهو الألف؛ ك (يضربان) بالتحثانية، و (تضربان) بالفوقانية، (أو ضمير جمع) وهو الواو لجمع الذكور؛ نحو: (يضربون) بالتحثانية، و (تضربون) بالفوقانية، (أو ضمير المؤنثة المخاطبة)، وهو الياء التحثانية؛ نحو: (تضربين)، وتسمى: الأمثلة الخمسة، سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة ليست أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها؛ ك (يذهبان)، قال ابن هشام في "شرح اللمحة": "وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة، وهي مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون في آخرها؛ لخلوها عن الناصب والجازم نيابة عن الضمة.

قال ابن آجروم: (وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ^(١))

ولما فرغ من علامات الرفع شرع في علامات النصب فقال: (وللنصب خمس علامات):

الأولى: (الفتحة) وهي الأصل، ولذلك قدمها.

(و) الثانية: (الألف) وقدمها على ما بعدها؛ لأنها تنشأ عن الفتحة.

(و) الثالثة: (الكسرة) وقدمها على ما بعدها؛ لأنها أخت الفتحة في التحريك.

و الرابعة: (الياء) وقدمها على النون؛ لأنها بنت الكسرة.

(١) أي: وأما النون، فتكون علامة للرفع، نيابة عن الضمة في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية، نحو: تقومان يقومان، أو ضمير جمع، نحو: يقومون يقومون، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: تقومين، وتسمى الأفعال الخمسة، وضابطها: كل فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، سواء كانت مبدوءة بالتاء أو الياء.

(٢) هذا هو القسم الثاني، من أقسام الإعراب، وقدم الفتحة، لكونها الأصل، وثنى بالألف، لكونها تنشأ عنها إذا أشبعت وثلت بالكسرة، لكونها أختها في التحريك، وأعقبها بالياء، لكونها تنشأ عنها، وختم بحذف النون، لبعد المشابهة، قدم هذا إجمالاً، ثم تكلم عليه تفصيلاً على سبيل اللف والنشر المرتب.

والخامسة: (حذف النون) وختم بها؛ لبعده الشبه فيها.

قال ابن آجروم: (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصَبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأِسْمِ الْمَفْرُودِ^(١)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٢)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ^(٣))

ولكل من هذه العلامات مواضع تخصصها، وبدأ منها بالفتحة؛ لأنها الأصل كما مر، فقال: (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصَبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الأول: في الاسم المفرد)، نحو: (رَأَيْتُ زَيْدًا، وَأَحْمَدَ، وَالْفَتَى، وَعَبْدَ اللَّهِ) ف (رَأَيْتُ) فعل وفاعل، و (التاء) التي هي الفاعل اسم؛ لإسناد الفعل إليها؛ و (زَيْدًا) مفعول به، و (أَحْمَدَ) وما بعده معطوف عليه مشارك له في نصبه.

والموضع الثاني: في جمع التفسير، نحو: (أَكْرَمْتُ الرِّجَالَ، وَالْهِنُودَ، وَالْأَسَارَى، وَالْعِذَارَى)، ف (أَكْرَمْتُ) فعل وفاعل مرفوع بـ (أَكْرَمَ)، و (التاء) اسم؛ لإسناد الفعل إليها، و (الرِّجَالَ) مفعول به منصوب بـ (أَكْرَمَ)، وما بعدهم معطوف عليهم.

والموضع الثالث: في (الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) من نون الإناث، ولا نون التوكيد، والضمائر في الأفعال الخمسة، فمثال المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو: (لَنْ يَبْرَحَ زَيْدٌ)، ف (لَنْ) حرف نفي ونصب، وهي بسيطة على وضعها الأصلي، وليس أصلها: (لَا) النافية، فأبدلت الألف نونًا، ولا أصلها: (لَا أَنْ)، فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين، ولا تقتضي تأييد النفي؛ إذ لو كانت للتأييد، لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًا﴾

(١) تقدم أنه ما ليس مثنى، ولا مجموعا ولا ملحقا بهما، ولا من الأسماء الخمسة نحو: رأيت زيدا، والفتى، وغلامي.

(٢) تقدم: أنه ما تغير بناء مفردة، سواء كان التغير بالزيادة أو النقص، أو تغيير الشكل؛ أو الزيادة والنقص، مع تغيير الشكل، أو التغير بالزيادة والنقص والشكل، وسواء كان الإعراب فيه ظاهرا، نحو: رأيت الرجال، أو مقدرا، كرأيت الأسارى.

(٣) يعني: أنه ينصب بالفتحة، بشرطين، إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء، من نحو نون التوكيد، أو نون الإناث، أو ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، نحو: لن أضرب زيدا، ولن أخشى عمرا.

[مريم: ٢٦]، وأما تأييد النفي في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] الذي تمسك به الزمخشري لمذهبه الباطل - وهو عدم رؤية الله تعالى في الآخرة - وفسر به قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فلأمر خارجي لا من مقتضيات (لن)، و (يبرح) فعل مضارع منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه الفتحة، و(زيد) فاعل مرفوع بـ (يبرح)، وعلامة رفعه الضمة.

قال ابن أجروم: (وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوُ "رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ" وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(١)).

ولما فرغ من الفتحة التي هي الأصل في علامات النصب، شرع فيما ينوب عنها فقال: (وَأَمَّا الْأَلْفُ: فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع، نحو: رأيت أباك وأخاك، فـ (رأيت) فعل وفاعل، و (أباك وأخاك)، منصوبان بـ (رأى)، وعلامة نصبهما الألف نيابة عن الفتحة، والكاف: مجرورة بالإضافة، (وما أشبه ذلك) من نحو: رأيت حماك، وفاك، وذا مال.

قال ابن أجروم: (وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ السَّالِمِ^(٢))

(وَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نيابة عن الفتحة؛ نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، فـ (خلق الله) فعل وفاعل مرفوع بـ

(١) أي: وأما الألف: فتكون علامة للنصب، نيابة عن الفتحة، في موضع واحد، في الأسماء الخمسة، وتقدم شرطها، بأن تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وهي: نحو: رأيت أباك وأخاك، وما أشبه ذلك، من رأيت حماك، وفاك، وذا مال (٢) أي: وأما الكسرة، فتكون علامة للنصب، نيابة عن الفتحة، في جمع المؤنث السالم خاصة، فإن العرب: حملوا نصبه، على جره بالكسرة قياساً على أصله جمع المذكر السالم، فإنهم حملوا نصبه على جره بالياء ليلتحق الفرع بالأصل؛ وجمع المؤنث السالم: هو ما جمع بألف وتاء مزيديتين، نحو (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ) وهذا الجمع يطرد في ستة أشياء، قال الشاطبي:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزنوب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقيل

فإن كانت التاء أصلية، كأبيات وأموات، أو الألف أصلية، كفضاة ورماة، فالنصب بالفتحة الظاهرة.

(خلق)، و (السموات) مفعول به، وقيل: مفعول مطلق، وعلى كل منصوب بـ (خلق)، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة.

قال ابن أجروم: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ^(١))

(وَأَمَّا الْيَاءُ: فتكون علامة للنصب في التثنية) وهي: ما وضع لاثنتين وأغنى عن المتعاطفين، فـ (ما وضع) جنس، و (لاثنين) فصل أول مخرج لما وضع لأقل؛ كـ (رجلان)، أو لأكثر؛ كـ (صنوان)، وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو: كلا، وكلتا، وشفع، وزوج، ودخل فيه: تثنية المفرد المذكر، اسمًا كان أو وصفًا؛ نحو: (رأيت الزيدتين المسلمين)، والمؤنث؛ نحو: (رأيت الهنديتين المسلمتين)، وتثنية الجمع المكسر؛ كـ (الجمالين)، وتثنية اسم الجمع؛ كـ (الركيين)، وتثنية اسم الجنس؛ كـ (الغنمين)، فـ (الزيدين) وما عطف عليه منصوب بـ (رأى)، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها؛ لأنه مثني.

تنبيه

يشترط في كل ما ثني عند الأكثرين ثمانية شروط:

الأول: الأفراد؛ فلا يثنى المثني، ولا المجموع جمع تصحيح، ولا الجمع الذي لا نظير له في الأحاد؛ كـ (مساجد)، و (مصابيح).
الثاني: الإعراب؛ فلا يثنى المبني، وأما نحو: (ذان)، و (تان)، و (اللذان)، و (اللتان) فصيغ موضوعة للمثنى، وليست مشاة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين.
الثالث: عدم التركيب؛ فل يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقًا، ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام فيستغنى بثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

(١) التثنية بمعنى المثني، وهو: لفظ دل على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه، نحو: رأيت الزيدتين، وكذا ما ألحق به، كأولات، والجمع تقدم أنه: لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف أمثاله عليه نحو: رأيت الزيدتين، وكذا ما ألحق، به كعليين، وأهلين وعشرين.

الرابع: التنكير؛ فلا يثنى العلم باقياً علماً علميته، بل ينكر ثم يثنى.

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (الأبوان) للأب والأم فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى؛ فلا يثنى المشترك، ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: (القلم أحد اللسانين) فشاذ.

السابع: ألا يستغنى بثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا بثنية سي، عن تثنيته فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان.

الثامن: أن يكون له ثانٍ في الوجود؛ فلا يثنى (الشمس) ولا (القمر)، وأما التغليب في "شرح القطر"، فليراجعه من أراد، وفيما ذكرته كفاية.

وتكون الياء أيضاً علامة في الجمع السالم للمذكر؛ نحو: (أكرمت الزيدين)، ف(أكرمت) فعل وفاعل مرفوع بـ (أكرم)، و (الزيدين) مفعول به منصوب بـ (أكرم)، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة.

تنبيه

إنما أطلق الجمع مع أن المراد: جمع المذكر السالم، كما قيدت به كلامه؛ لكونه على حد المثنى، فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى الجمع المذكر السالم؛ لأنه أخوه في الإعراب بالحروف.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعَهَا بَثْبَاتِ النُّونِ^(١))

(وأما حذف النون: فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون)، وقد مر أنها: كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو واو جمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة؛ نحو: (يضربان)، و (تضربان)، و (تضربون)، و (يضربون) و (تضربين)، فإذا

(١) أي: وأما حذف النون، فيكون علامة للنصب، في الأفعال الخمسة، ويقال لها الأمثلة الخمسة، وهي يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، التي رفعها بثبات النون، أي: التي تقدم أن النون في آخرها علامة على رفعها، فحذفها هنا علامة على نصبها نحو: لن يفعلا، ولن تفعلوا، ولن يفعلوا، ولن تفعلوا، وكذلك: إذا دخل عليها جازم، نحو: لم يفعلوا إلى آخرها، تجزم بحذفها.

دخل عليها الناصب حذف النون؛ فتقول: (لن يضربا)، و (لن تضربا)، و (لن يضربوا)، و (لن تضربي)، فهذه الأفعال الخمسة منصوبة بـ (لن)، وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة، و (الألف) و (الواو)، و (الياء) فاعل في محل رفع بالأفعال الخمسة، وأسماء؛ لإسناد الفعل إليها.

قال ابن آجروم: (وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ^(١))

ولما فرغ من معرفة علامات النصب شرع في معرفة علامات الخفض فقال: (وللخفض ثلاث علامات):

الأولى: الكسرة، وهي الأصل، ولذلك قدمها.

والثانية: الياء، وقدمها على ما بعدها؛ لأنها بنت الكسرة.

والثالثة: الفتحة وختم بها؛ لأنها أخت الكسرة في التحريك، ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها.

قال ابن آجروم: (فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

فِي الْاسْمِ الْمَفْرُودِ الْمُتَصَرِّفِ^(٢)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُتَصَرِّفِ^(٣)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ^(٤))

(فَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ):

(١) هذا القسم الثالث من أقسام الإعراب يبدأ بالكسرة لأنها الأصل، وثنى بالياء لأنها تنشأ عنها، وثالث بالفتحة لأنها تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف.

(٢) وهو: الاسم المتمكن الأمكن، سمي منصرفاً لدخول تنوين الصرف عليه؛ وهو: تنوين التمكين، ولو تقديرا، نحو: مررت بزيد، والفتى، والقاضي، وغلامي.

(٣) فيجر بالكسرة الظاهرة، نحو: مررت بالرجال، أو المقدرة، نحو: مررت بالأسارى، وقوله المنصرف: احترازا عن غير المنصرف، وهو ما كان على وزن مفاعل، أو مفاعيل، فإنه يجر بالفتحة.

(٤) فيجر بالكسرة الظاهرة، نحو: مررت بمسلمات، أو المقدرة، نحو: مررت بهنداتي (٢) ولم يقل المنصرف، لأنه لا يكون إلا منصرفا.

الموضع الأول: في الاسم المنفرد المنصرف: وهو الاسم المتمكن الأمكن؛ نحو: (مررت ببكر)، وسمي منصرفاً؛ لدخول تنوين الصرف فيه، وهو المسمى بتنوين التمكين.

والموضع الثاني: في جمع التكسير المنصرف، نحو: (مررت بزيود، وهنود)، وسيأتي أن غير المنصرف يخفض بالفتحة.

والموضع الثالث: في جمع المؤنث السالم، ولا يكون إلا منصرفاً؛ فلذا لم يقيده المصنف بذلك؛ سواء كان من الأسماء؛ نحو: (مررت بالهندات)، أو من الصفات؛ نحو: مررت بالمسلّمات، ومحل ذلك إذا لم يكن علماً، وإلا جاز فيه الصرف وعدمه.

قال ابن أجروم: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي الثَّنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ^(١))

(وَأما الياء: فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع):

الموضع الأول: في الأسماء الخمسة، نحو: مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذو مال، ف (مررت)، فعل وفاعل مرفوع محلاً بالفعل، و (بأبيك) جار ومجرور، وما بعده معطوف عليه مشارك له في خفضه بالياء، وعلامة الخفض في الخمسة الياء نيابة عن الكسرة، و (الكاف) في الخمسة مخفوضة بالمضاف.

والموضع الثاني: في الثنية، سواء أكانت لمذكر؛ نحو: (مررت بالزيدين) أم لمؤنث؛ نحو: (مررت بالهنديين)، ف (الزيدين) و (الهنديين) مخفوض بالياء الموحدة، وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الكسرة.

والموضع الثالث: في الجمع، ولم يقيده بالسالم للمذكر؛ لما مرت الإشارة إليه؛ نحو: (مررت بالزيدين)، ف (الزيدين) مخفوض بالياء الموحدة، وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها نيابة عن الكسرة.

(١) أي: الياء، تكون علامة للنصب في المثنى، سواء كان لمذكر، نحو: مررت بالزيدين، أو لمؤنث، نحو: مررت بالهنديين، وتكون علامة للخفض، في جمع المذكر السالم، نحو: مررت بالزيدين، وكذا الملحق بالمثنى والجمع.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْأِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ^(١))

(وَأَمَّا الْفَتْحَةُ: فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف).

والصرف: عبارة عن التثوينات الأربعة الخاصة بالاسم كما قاله ابن مالك؛ لأن الاسم إن أشبه الحرف بني وسمي غير متمكن، وإن لم يشبه الحرف أعرب، ثم المعرب إن أشبه الفعل منع من الصرف، وسمي غير أمكن، وإن لم يشبه الفعل صرف وسمي أمكن.

وموانع الصرف تسعة، جمعها ابن النحاس^(١) في بيت بقوله: [الكامل]

(١) أي: لا ينون، سواء كان مفرداً أو جمعا مكسرا، ظاهر الإعراب، أو مقدره، حملت العرب جره على نصبه، لمشايبته الفعل، وضابطه: أنه الاسم المشابه للفعل، في اشتماله على علتين فرعيتين، مرجع إحدهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى؛ أو علة واحدة تقوم مقام علتين، جمعها بعضهم بقوله:

اجمع وزن عادلا، أنث بمعرفة ركب وزد عجمة، فالوصف قد كملا

والحاصل: أن الاسم الذي لا ينصرف، ينقسم إلى قسمين: قسم المانع له من الصرف، علة واحدة تقوم مقام علتين؛ وهو قسمان، قسم المانع له من الصرف: صيغة متتهى الجموع؛ وهو: كل جمع على وزن مفاعل، أو مفاعيل، كمررت بمساجد، ومصابيح، والقسم الثاني: المانع له من الصرف، ألف التأنيث الممدودة، وضابطها: كل ألف قبلها ألف، فتقلب الثانية همزة، كمررت بطور سيناء وحمراء، والمقصورة، وضابطها: كل ألف مقصور ما قبلها كمررت بحبلى.

والقسم الثاني: المانع له من الصرف، علتان فرعيتان من علل تسع، وهما: العلمية ومعها أحد ستة أشياء، أحدها: وزن الفعل كمررت بأحمد، أو العلمية والعجمة، كمررت بإبراهيم، أو العلمية والعدل، كمررت بعمر، أو العلمية وزيادة الألف والنون، كمررت بعثمان، أو العلمية والتأنيث المعنوي، كمررت بزئب، أو العلمية والتأنيث اللفظي، كمررت بطلحة، أو العلمية والتأنيث اللفظي والمعنوي، كمررت بفاطمة، أو العلمية والتركيب المزجي، كمررت بعلبك.

أو يكون المانع له من الصرف: الوصف، ومعه أحد ثلاثة أشياء، وزن الفعل نحو: مررت بأفضل منكم، أو الوصف والعدل نحو (أُولِي أَجْنَحَةٍ مَشْنَى وَثَلَاثَ زُرْبَاعٍ)، أو الوصف وزيادة الألف والنون كمررت بسكران، فجميع أقسام الاسم الذي لا ينصرف، يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة، ما لم تضاف، أو تل أل، نحو: مررت بأفضلكم، أو بالأفضل، فتخفف بالكسرة على الأصل، لخروجها عن مشابهة الفعل.

وَزُنُّ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوُصِفَ الْجَمْعُ زِدْ تَأْنِيًا
وقال غيره: [البسيط]

اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملاً
وحاصل ذلك: أن ما كان على صيغة متتهى الجموع؛ نحو: (مررت بمساجد
ومصاييح)، أو كان مختوماً بالفتحة التأنيث الممدودة؛ كـ (صحراء)، أو المقصورة؛ كـ
(حبلى)، أو كان فيه العلمية والتركيب؛ نحو: (معدني كرب)، أو العلمية التأنيث؛ نحو:
(زينب) و (فاطمة)، أو العلمية والعجمة؛ نحو: (إبراهيم)، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية
إلا أربعة: (محمد)، و (صالح)، و (شعيب)، و (هود)، صلوات الله وسلامه عليهم
أجمعين، أو العلمية ووزن الفعل؛ نحو: (أحمد)، و (يزيد)، أو العلمية وزيادة الألف
والنون؛ نحو: (عثمان)، أو العلمية والعدل؛ نحو: (عمر)، أو كان فيه الوصف والعدل؛
نحو: (مثنى)، و (ثلاث)، و (رباع)، أو الوصف ووزن الفعل؛ نحو: (أفضل)، أو الوصف
وزيادة الوصف الألف والنون؛ كـ (سكران)، ولذلك شروط ذكرتها في "شرح القطر"
فلا نطيل بذكرها، فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضاف أو تتل (أل)؛
فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل؛ نحو: (مررت بأفضلكم) و (بالأفضل).

قال ابن آجروم: (وَلِلْجَزْمِ عِلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ^(١)).

وللجزم علامتان: السكون، وهو حذف الحركة، والحذف وهو سقوط حرف العلة،
وهي: الألف والواو والياء، أو سقوط النون من الأفعال الخمسة كما سيأتي.

قال ابن آجروم: (فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
الصحيح الآخر^(١)).

(١) هو بهاء الدين بن النحاس، ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهرى والعدوي.

انظر: التصريح ٢/ ٢١٠ والأشباه والنظائر ٣/ ٦١ والعدوي على الشذور ٢/ ١٩٧.

(٢) هذا هو القسم الرابع، من أقسام الإعراب؛ والسكون لغة: القرار.

واصطلاحاً: حذف الحركة والحذف لغة: إسقاط الشيء ورميه، واصطلاحاً: حذف حرف العلة، أو
النون لأجل الجازم.

ولكل من السكون والحذف موضع يختص به، والسكون هو الأصل؛ فلذا بدأ به فقال:

(فأما السكون: فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر)، وهو الذي ليس في آخره شيء من ألف ولا واو ولا ياء؛ نحو: (لم ينصر)، ف (لم) حرف نفى وجزم، و (ينصر) فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه السكون على الأصل.

قال ابن أجروم: (وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الممتلئ الآخر^(٢)، وفي الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون^(٣))

(وأما الحذف: فيكون علامة للجزم) في موضعين:

الأول: في الفعل المضارع الممتلئ الآخر، أي: الذي آخره حرف من حروف العلة المتقدم ذكرها؛ نحو: (لم يدع)، و (لم يخش)، و (لم يرم)، ف (يدع) و (يخش) و (يرم) مجزومة، وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون، فالمحذوف من (يدع) الواو، والضممة قبلها دليل عليها، والمحذوف من (يخش) الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والمحذوف من (يرم) الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

والموضع الثاني: (في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون) وهي: كل فعل مضارع اتصل به ضمير ثنية، أو ضمير جمع لمذكر، أو ضمير المؤنثة المخاطبة؛ فتقول: (لم ينصرا) و (لم ينصروا)، و (لم تنصري)، فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بـ (لم)، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون، و (الألف) و (الواو) و (الياء)، فاعل في محل رفع بالأفعال الخمسة.

(١) إذا دخل عليه جازم، ولم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه من نون النسوة، أو التوكيد، أو الألف، أو الواو، أو الياء، نحو: (لم يلد ولم يولد).

(٢) وهو: ما كان آخره حرف علة أصلي، نحو: لم يدع، ولم يخش، ولم يرم.

(٣) أي: والحذف يكون علامة للجزم، في الأفعال التي رفعها بثبات النون؛ وهي: كل مضارع اتصل به ضمير ثنية، نحو: لم يفعلوا، ولم تفعلوا، أو ضمير جمع، نحو: لم يفعلوا ولم تفعلوا؛ أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: لم تفعلين، علامة جزمها حذف النون.

تنبيه

قد تقدم للمصنف في علامات الرفع: أن الأفعال الخمسة إذا رفعت بالتجرد يكون علامة الرفع فيها ثبوت النون نيابة عن الضمة، وفي علامة النصب: أن الأفعال الخمسة إذا نصبت بواحد من النواصب يكون علامة النصب فيها حذف النون نيابة عن الفتحة، وذكر هنا: أن الأفعال إذا جزمت بجازم يكون علامة جزمها حذف حرف النون نيابة عن السكون، وقد تقدم تمثيله.

ومن الجازم والناصب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، فـ (لم) حرف نفي وجزم، و (تفعلوا) فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون، و (الواو) فاعل في محل رفع بالفعل، و (لن) حرف نفي ونصب، و (تفعلوا) فعل مضارع منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة، و (الواو) فاعل في محل رفع بالفعل.

تَمِيَّة

إذا اتصل بهذه النون نون الوقاية، جاز حذفها تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية، والفاءُ، وقرئ بالثلاثة^(١): ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤].

وقد تحذف النون مع عدم الناصب والجازم؛ كقوله^(٢): [الرجز]
أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمُسْكِ الذَّكِي
بحذف النون من (تبيتي).

(١) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٦١/١.

(٢) هذا رجز استشهد به كثير من العلماء، ولم ينسبه أحد إلى قائل.

انظر: الخصائص ٣٨٨/١، وجمع الهوامع ٢٠١/١.

قال ابن جني: وسألت أبا علي رحمه الله عن قوله:

أَبَيْتُ أُسْرِي.....

فخضنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من "تبيتي"

كما حذف الحركة للضرورة في قوله:

فالיום أشرب غير مستحقب

كذا وجهته معه. فقال لي: فكيف تصنع بقوله: تذكي؟ فقلت: بجعله بدلاً من "تبيتي" أو حالاً

فيحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين. فاطمأن الأمر على هذا.

المعربات

قال ابن آجروم: (فصل^(١)): المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف^(٢)).

ولما فرغ من علامات الإعراب على سبيل التفصيل شرع في معرفتها على سبيل الإجمال، مترجماً ذلك بـ (فصل)؛ تمريناً للمبتدئ فقال: (فصل: المعربات قسمان) أي: جميع ما تقدم من أول باب علامات الإعراب إلى هنا قسمان: قسم يعرب بالحركات الثلاث على الأصل، وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة، أو بالسكون.

وقسم يعرب بالحروف الأربعة نيابة عن الحركات على خلاف الأصل، وهي: الواو، والألف، والياء، والنون، أو بالحذف.

قال ابن آجروم: (فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع^(٣))، الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم^(٤)).

(١) أي: في حاصل ما تقدم، فإن المصنف ذكر من باب علامات الإعراب إلى هنا مفصلاً، ثم أجمل في هذا الفصل، تمريناً للمبتدئ كعادة المتقدمين رحمهم الله، بخلاف المتأخرين، فإنهم يجمعون، ثم يفصلون، كما جرى عليه في المرفوعات، والمنصوبات، وهو أوقع في النفس. والفصل لغة: الحاجز بين الشيئين، واصطلاحاً: اسم لجملته مختصة من العلم، تحته فصول ومساائل غالباً.

(٢) أي: ما يعرب بالحركات، وما يعرب بالحروف قسمان، وقدم ما يعرب بالحركات الثلاث، الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الخفض، لأنها الأصل، وأعقبه بما يعرب أي: ما يعرب بالحركات، وما يعرب بالحروف قسمان، وقدم ما يعرب بالحركات الثلاث، الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الخفض، لأنها الأصل، وأعقبه بما يعرب.

(٣) نوع من الأفعال، وثلاثة من الأسماء.

(٤) الاسم المفرد: تقدم أنه ما ليس مثنى، ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة، ويعرب بالحركات مطلقاً، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، مصروفاً أو لا، وسواء كان إعرابه ظاهراً أو مقدراً.

ثم بدأ بالذي يعرب بالحركات؛ لأنه الأصل فقال: فالذي يعرب بالحركات، أي: إجمالاً أربعة أنواع ثلاثة في الأسماء، ونوع في الأفعال، فأنواع الأسماء الثلاثة:

الاسم المفرد سواء أكان لمذكر؛ ك (جاء زيد)، و (رأيت زيداً)، و (مررت بزيد)، أم لمؤنث؛ ك (جاءت هند) و (رأيت هنداً)، و (مررت بهند)، ف (زيد) و (هند) فاعل في الأول مرفوع ب (جاء)، وعلامة رفعه الضمة، وفي الثاني مفعول به منصوب ب (رأيت)، وعلامة نصبه الفتحة، وفي الثالث مخفوض ب (الباء)، وعلامة خفضه الكسرة.

وجمع التكسر سواء كان لمذكر؛ ك (جاء الزيد)، و (رأيت الزيد)، و (مررت بالزيد)، أو لمؤنث؛ ك (جاءت الهنود)، و (رأيت الهنود)، و (مررت بالهنود)، ف (الزيد) و (الهنود) فاعل في الأول مرفوع ب (جاء)، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وفي الثاني مفعول به منصوب ب (رأى)، وعلامة نصبه الفتحة، وفي الثالث مخفوض ب (الباء)، وعلامة خفضه الكسرة.

وجمع المؤنث السالم ك (جاءت الهندات)، و (رأيت الهندات)، و (مررت بالهندات)، ف (الهندات) فاعل في الأول مرفوع ب (جاء)، وعلامة رفعه الضمة، و (الناء) علامة التأنيث، وفي الثاني مفعول به منصوب ب (رأى)، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، وفي الثالث مخفوض ب (الباء)، وعلامة خفضه الكسرة.

قال ابن أجروم: (والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء^(١)، وكلها^(٢) ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة^(٣)، وتخفص بالكسرة^(١)، وتجزم بالسكون^(٢)).

=
وجمع التكسير: ما تغير بناء مفردة، وهو بجميع أقسامه: يعرب بالحركات، سواء كانت ظاهرة أو مقدر، لمذكر أو مؤنث.

وجمع المؤنث السالم، هو: ما جمع بألف وتاء مزيدتين على مفردة.

(١) أي: يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه.

(٢) أي: وكل الأنواع الأربعة، ترفع بالضمة، نحو: يقوم زيد، والفتى والقاضي، وغلامي، والرجال، والأسارى، المؤنثات.

(٣) أي: وكلها تنصب بالفتحة، نحو: لن أضرب زيداً، والفتى، وغلامي، والرجال والأسارى.

ثم شرع في نوع الأفعال فقال: (والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء).
يوجب بناءه، وهو نون الإناء، ونون التوكيد؛ ك (يضرب)، و (لن يضرب).

(وكلها) أي: مجموع هذه الأنواع الأربعة لا جميعها؛ لتختلف بعض الأحكام في بعضها، ترفع بالضممة تقول في الاسم المفرد: (جاء زيد وهند)، وفي جمع التكسير: (جاء الزيود)، وفي جمع المؤنث السالم: (جاءت الهندات)، وفي الفعل: (يضرب).

وتنصب بالفتحة تقول في الاسم المفرد: (رأيت زيدًا وهندًا)، وفي جمع التكسير: (رأيت زيودًا وهنودًا)، وفي الفعل المضارع: (لن يضرب).

وتخفض بالكسرة تقول في الاسم المفرد: (مررت بزيد وهند)، وفي جمع التكسير: (مررت بالزيود)، وفي جمع المؤنث السالم: (مررت بالمؤمنات).

وتجزم بالسكون نحو: (لم يضرب).

قال ابن أجروم: (وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء^(٣): جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة^(٤)، والاسم الذي لا ينصرف بالفتحة^(٥)، والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره^(٦)).

هذا الإعراب المذكور هو الأصل، (وخرج عن ذلك) الأصل ثلاثة أشياء:

-
- (١) نحو: مررت بزيد، والفتى، والقاضي، وغلامي، والرجال، والأسارى، والهندات.
 - (٢) أي: بالنسبة إلى الفعل المضارع، فإنه يجزم بالسكون، نحو: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) هذا هو الأصل.
 - (٣) أي: وخرج عما يرفع بالضممة، وينصب بالفتحة، ويخفض بالكسرة، ويجزم بالسكون، ثلاثة أشياء.
 - (٤) نيابة عن الفتحة، في نحو: رأيت الهندات، والقياس يقتضي أن ينصب بالفتحة لكونها الأصل، لكنه خرج عن الأصل، وتقدم أنهم حملوا نصبه على جره.
 - (٥) نيابة عن الكسرة، نحو: مررت بأحمد ومساجد، والقياس أن يخفض بالكسرة لكونها الأصل لكن لما شابه الفعل، خرج عن أصله.
 - (٦) سواء كان معتلا بالألف، أو الواو أو الياء، نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، وكان الأصل: أن يجزم بالسكون.

الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة، كـ (رأيت الهندات)، فـ (رأيت) فعل وفاعل، و (الهندات) مفعول به منصوب بـ (رأى)، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة على خلاف الأصل، وكان الأصل أن يكون علامة النصب فيه الفتحة.

والثاني: الاسم الذي لا ينصرف فإنه يخفض بالفتحة، كـ (مررت بأحمد ومساجد)، فكل منهما مخفوض بالفتحة على خلاف الأصل، وكان حقه أن يخفض بالكسرة. والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره، نحو: (لم يغز)، و (لم يخش)، و (لم يرم) على خلاف الأصل، وكما نحقه أن يجزم بالسكون.

قال ابن أجروم: (والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع^(١): التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة^(٢)، والأفعال الخمسة، وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين^(٣))

ولما فرغ من بيان الأنواع الأربعة التي تعرب بالحركات على الأصل شرع في بيان الأنواع الأربعة التي تعرب بالحروف على خلاف الأصل فقال: (والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع)، ثلاثة من الأسماء، ونوع واحد من الأفعال، على قياس ما مر.

فأنواع الأسماء الثلاثة: التثنية، نحو: (جاء الزيدان)، وجمع المذكر السالم نحو: (جاء الزيدون)، والأسماء الخمسة المتقدم ذكرها، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، ونوع الأفعال الخمسة وهي: يفعلان بالياء المثناة تحت، وتفعلان، بالتاء المثناة فوق، (ويفعلون) بالمثناة تحت، و(تفعلون) بالمثناة فوق، و (تفعلين) بالمثناة فوق لا غير.

(١) أي: القسم الثاني الذي يعرب بالحروف، فرعا ونيابة عن الحركات، أربعة أنواع ثلاثة من الأسماء، ونوع من الأفعال.

(٢) التثنية بمعنى: المثنى، من إطلاق المصدر على اسم المفعول، كالزيدان، وما ألحق بالمثنى، ككلا وكثما بشرطه، وجمع المذكر السالم، وهو: ما جمع بواو ونون، في حالة الرفع؛ أو ياء ونون في حالة النصب؛ والجر، كالزيدون، وما ألحق بالجمع، كعالمون، وأرضون وعليون؛ والأسماء الخمسة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال.

(٣) أي: والأمثلة الخمسة، وضابطها: كل فعل مضارع، اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، كما مثل.

قال ابن أجروم: (فأما التثنية فترفع بالألف، وتنصب وتخفض بالياء^(١))

فأما التثنية بمعنى المثني، إقامة للمصدر مقام اسم المفعول: فترفع بالألف، ك (قام الزيدان)، ف (الزيدان) فاعل مرفوع ب (قام)، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة (وتنصب وتخفض بالياء)، مثال نصبه بالياء: (رأيت الزيدين) ف (الزيدين)، مفعول به منصوب ب (رأى)، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة، ومثال خفضه بالياء: (مررت بالزيدين)، ف (الزيدين) مخفوض ب (الباء) الموحدة، وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة.

قال ابن أجروم: (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو، وينصب ويخفض بالياء^(٢)).

وأما جمع المذكر السالم: فيرفع بالواو، ك (قام الزيدون)، ف (الزيدون) فاعل مرفوع ب (قام)، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وينصب ويخفض بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، مثال نصبه بالياء: (رأيت الزيدين)، ف (الزيدين) مفعول منصوب ب (رأى)، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة، ومثال خفضه بالياء: (مررت بالزيدين)، ف (الزيدين) مخفوض ب (الباء)، وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة.

قال ابن أجروم: (وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء^(٣)).

(١) ترفع بالألف نيابة عن الضمة، نحو: جاء الزيدان، وتنصب بالياء نيابة عن الفتحة، نحو: رأيت الزيدين، وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: مررت بالزيدين وكذا ما ألحق به.
(٢) أي: وأما جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: جاء الزيدون، وينصب بالياء نيابة عن الفتحة، نحو: رأيت الزيدين، ويخفض بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: مررت بالزيدين.
(٣) أي: وأما الأسماء الخمسة، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: جاء أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: رأيت أباك، وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: مررت بأبيك وكذا بقيتها بشروطها السابقة.

وأما الأسماء الخمسة: فترفع بالواو، كـ (جاء أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال)، فـ (أبوك) فاعل مرفوع بـ (جاء)، وما بعده معطوف عليه مشارك له في رفعه بـ (جاء)، وعلامة الرفع في كل واحد الواو نيابة عن الضمة، و(الكاف) في الأربعة مجرورة بالمضاف.

وتنصب بالألف كـ (رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وذو مال) فـ (أباك) مفعول به بـ (رأى) الذي رفع الفاعل، وما بعده معطوف عليه مشارك له في نصبه بـ (رأى)، وعلامة النصب في كل واحد الألف نيابة عن الفتحة، و (الكاف) في الأربعة مخفوضة بالمضاف.

وتخفض بالياء كـ (مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذو ما)، فـ (أبيك) مخفوض بـ (الباء) الموحدة، وما بعده معطوف عليه مشارك له في خفضه بالياء، وعلامة الخفض في كل واحد الياء نيابة عن الكسرة، و (الكاف) في الأربعة في محل خفض بالمضاف، وتقدم التنبيه على شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف.

قال ابن آجروم: (وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذفها^(١)).

وأما الأفعال الخمسة المتقدم ذكرها: فترفع بالنون، كـ (يضربان)، و (تضربان)، و (يضربون)، و (تضربون) و (تضربين)، فهذه الأفعال الخمسة مرفوعة بالتجرّد، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة، والضمائر في الأفعال الخمسة التي هي: الألف، والواو، والياء، فاعل مرفوع محلاً بالأفعال الخمسة.

وتنصب وتجزم بحذفها، أي: النون مثال نصبها بحذف النون: (لن يضربا) و (لن تضربا)، و (لن يضربوا)، و (لن تضربوا)، و (لن تضربي)، فهذه الأفعال الخمسة من منصوبة بـ (لن)، وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة، وألف التثنية، وواو

(١) أي: وأما الأفعال الخمسة، يعني: الأمثال الخمسة، فإنها ليست أفعالا بأعيانها، وإنما هي أوزان، فترفع بثبوت النون، نحو: يفعلان، وتفعّلان، ويفعلون، وتفعّلون، وتفعّلين. وتنصب بحذف النون، نحو: لن يفعلا، ولن تفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعّلوا، ولن تفعلي. وتجزم بحذف النون نحو: لم يفعلا، ولم تفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعّلوا، ولم تفعلي.

الجماعة، وياء المخاطبة: فاعل مرفوع بالأفعال الخمسة، ومثال جزمها بحذف النون: (لم يضربا)، و (لم تضربا)، و (لم يضربوا)، و (لم تضربوا)، و (لم تضربي)، فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بـ (لم)، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون، والضمائر الثلاثة التي هي الألف، والواو، والياء: فاعل في محل رفع بالأفعال الخمسة. وضابط الأفعال الخمسة: كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة كما مثلنا.

ومن أراد بسط الكلام على ذلك أكثر من ذلك فليراجع "شرح القطر"، أو غيره من المطبوعات.

تِمْمَة

حاصل علامات الإعراب عشرة أشياء: الحركات الثلاث، والسكون، والأحرف الثلاثة، وحذفها للجازم، والنون، وحذفها للناصب والجازم.

بَابُ الْأَفْعَالِ^(١)

قال ابن أجروم: (الأفعال ثلاثة^(٢): ماض، ومضارع، وأمر^(٣)). نحو: ضرب ويضرب وأضرب^(٤).

ولما فرغ من بيان علامات الإعراب في الأنواع المعربات، وكان من جملتها الفعل المضارع انجر كلامه إلى بيان المعرب والمبني من الأفعال، مترجماً لذلك بـ (باب) فقال:

(باب الأفعال) أي: الاصطلاحية.

الأفعال جمع فعل، وهي ثلاثة لا رابع لها:

الأول: ماض، وهو ما دل وضعاً على حدث وزمان انقضي، ويميز عن قسيميه: بتاء التانيث الساكنة أصالة، الدالة على تانيث فاعله؛ ك (قام)، و (قعد)، و (خرج)، فتقول: (قامت هند)، و (قعدت)، و (خرجت).

(١) لما ذكر الكلام وأقسامه، والإعراب وأقسامه، وكانت المعربات قسمين، اسم وفعل، ذكر الأفعال، مقدماً لها على الأسماء، لقصر الكلام عليها، ليتفرغ لذكر ما أطل على الكلام من الأسماء وإلا فالأحق أن يبدأ بالأسماء.

(٢) أي: الأفعال الاصطلاحية ثلاثة، بدليل الاستقراء، وقوله تعالى: (لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ) فما بين الأيدي المستقبل، وما خلفنا الماضي، وما بين ذلك الحال؛ ولأن الفعل: إن تأخر التلغظ به عند وقوعه فهو الماضي، أو قارب بعض وجوده، فهو المضارع، أو تقدم التلغظ به قبل الفعل فهو الأمر.

(٣) فالماضي: ما دل على حدث مقترن بزمن ماض، وقبل تاء التانيث الساكنة، نحو: ضربت، والمضارع، أي: المشابهة للاسم في الحركات والسكنات، وهو: ما دل على حدث مقترن بأحد زمانين الحال، أو الاستقبال، وقبل لم، نحو: لم يضرب، والأمر هو: ما دل على طلب حدث في زمن المستقبل، وقبل ياء المخاطبة، نحو: اضربي.

(٤) فضرب دل على حدث مضى، ويضرب دل على الحال، أو الاستقبال، وقد يدل على المضى، واضرب، دل على الطلب.

وخرج بالساكنة: المتحركة؛ فانها تدخل على الاسم؛ ك (قائمة)، وعلى الحرف؛ ك (ربت)، و (ثمت)، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة بناء، وقد تكون في الاسم حركة بنا؛ نحو: (لا حول ولا قوة).

وخرج بـ (الدالة على تأنيث فاعله): قولهم: (ربت) و (ثمت)، بالسكون على قلة؛ حيث دخلت على الحرف؛ لأنها إنما دلت على تأنيث اللفظ، لا على تأنيث الفاعل، وقد مرت الإشارة إلى بعض ذلك، وقصدي في هذا الشرح: إيضاح العبارة ولو مع التكرار؛ لينتفع به المبتدئ وغيره إن شاء الله تعالى.

والثاني: مضارع، أي مشابه، وهو: ما دل وضعاً على حدث وزمان غير منقضى، حاضراً كان أو مستقبلاً، سمي مضارع من المضارعة، وهي المشابهة للاسم، وأحسن ما قيل في وجه الشبه: أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة، تتعاقب على صيغة واحدة، لكن الاسم أشد احتياجاً إلى الإعراب من المضارع؛ لأن المضارع يميز معانيه غير الإعراب، بخلاف الاسم؛ فلهذا كان الإعراب في الاسم أصلاً، وفي المضارع فرعاً، ويميز عن قسيمه: بدخول (لم) عليه؛ قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

والثالث: أمر، وهو مستقبل أبداً؛ إذا المقصود منه حصول ما ليس بحاصل، ويميز عن قسيمه: بدلالته على الطلب بنفسه؛ نحو: (قم)، فخرج نحو: (لا تضرب)، فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك، ولا بد مع ذلك من قبوله ياء المخاطبة، وهي اسم مضمر عند سيويه، قال تعالى: ﴿فَكُلِّيْ وَاشْرَبِيْ وَقَرِّيْ عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، أو نون التوكيد؛ نحو: (أقبلن)، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون؛ نحو: (صه)، بمعنى: اسكت، فهي اسم فعل لا فعل أمر، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب؛ نحو: (أنت تقومين وتقعدين) فهي فعل مضارع وليست فعل أمر، فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة، وأما أحكامها:

قال ابن أجروم: (فالماضي مفتوح الآخر أبداً^(١)، والأمر مجزوم أبداً^(٢)).

فالماضي: مفتوح الآخر أبداً، ثلاثياً كان؛ ك(ضرب)، أو رباعياً؛ ك (دحرج)، أو خماسياً؛ ك (انطلق)، أو سداسياً؛ ك (استخرج)، ولا يزيد على ذلك، وإنما بني على حركة؛ لمشابهته المضارع في الجملة، ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتحة لخفته، إلا إذا كان مع واو الجماعة فيضم آخره ضمة بناء؛ ك (ضربوا)؛ لمناسبة الواو، فهي عارضة، أو كان مع الضمير المرفوع المتحرك، فيسكن آخره تسكين بناء؛ ك (ضربت) بثلاث التاء.

ومن الفعل الماضي: نعم، وبش، وعسى، وليس؛ لقبولها التاء المذكورة، تقول: نعمت، وبشت، وعست، وليست.

وأما الأمر: فهو مجزوم أبداً، وهو مبني على الأصح عند جمهور البصريين وبناءؤه: على ما يجزم به مضارعه؛ فإن كان صحيح الآخر فعلى السكون، ك (اضرب)، و (انطلق)، و (استخرج)، فإن مضارعه يجزم بالسكون؛ نحو: (لم يضرب)، و (لم ينطلق)، و (لم يستخرج)، وإن كان معتلاً - وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء - فبناءؤه على حذف آخره وهو حرف العلة؛ ك (اغز)، و (اخش)، و (ارم)؛ فإن مضارعه يجزم بحذف آخره؛ نحو: (لم يغز)، و (لم يخش)، و (لم يرم)، وإن اتصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة؛ نحو: (قوما)، و (قوموا)، و (قومي) فبناءؤه على حذف النون من آخره؛ فإن مضارعه يجزم بحذف النون، نحو: (لم تضربا)، و (لم تضربوا) و (لم تضربي).

ومن فعل الأمر: (هات) بكسر التاء، ما لم يتصل به ضمير جماعة الذكور فتضم، ومنه (تعال) بفتح اللام في جميع أحوالها؛ لدلالتهما على الطلب، وقبولهما مع ذلك ياء

(١) على الأصل، مبني على الفتح، سواء كان ثلاثياً كضرب، أو رباعياً كدحرج، أو خماسياً كانهطلق، أو سداسياً كاستخرج؛ أو تقديراً للتعذر، نحو: رمى، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيسكن، نحو: ضربت، أو واو الجمع فيضم نحو: ضربوا.

(٢) أي: فيعامل معاملة المجزوم، وهذا مذهب مرجوح، وعند سيبويه وغيره: الأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر، نحو: اضرب، أو على حذف الآخر، إن كان معتلاً، نحو: اغز واخش وارم أو على حذف النون إن كان مسنداً لضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: اضربا، اضربوا اضربي.

المخاطبة؛ ك (هاتي) و (تعالى)، فإن أمرت بهما مذكراً، كان بناؤهما على حذف حرف العلة؛ تقول: (هاتِ)، و (تعالِ)؛ ك (ارمِ)، و (اخشِ)، وإن أمرت بهما مؤنثاً، كان بناؤهما على حذف النون؛ تقول: (هاتي)، و (تعالى)، ك (ارمى)، و (اخشى).

قال ابن آجروم: (والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك " أنيت " ^(١)، وهو مرفوع أبداً، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم ^(٢))

والمضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، المسماة بأحرف المضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والياء المثناة من تحت، والتاء المثناة فوق: يجمعها حروف، قولك: أنيت، بمعنى: أدركت، أو نأيت، بمعنى: بعدت، بشرط: أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ومن معه، أو المعظم نفسه، ولو ادعاء، والياء للغائب المذكر مطلقاً ولجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مطلقاً، أو للغائبة، أو للغائبتين؛ نحو قولك: (أقوم)، و(تقوم) و (يقوم)، و (تقوم).

فإن قيل: هذه الأحرف تدخل على الماضي؛ نحو: (أكرمت زيداً)، وتعلمت المسألة، ونرجس تال دواء، إذا جعلت فيه نرجساً، و (يرنأت الشيب)، إذا خضبته باليرناء وهو الحناء.

أجيب: بأنك إذا قيدته بما ذكر لم يرد ذلك.

(١) أي: والمضارع شرطه؛ أن يوجد في أوله إحدى الزوائد الأربع، المسميات بأحرف المضارعة، سميت زوائد، لأنه يزيد بها على حروف الماضي يجمعها قولك: أنيت، بمعنى: أدركت، تفاعلاً، وإلا فيجمعها نأيت، أو نأتي، أو أتيت؛ وشرط دخول هذه الأحرف على المضارع: أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، نحو: أقوم، والنون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نحو: نقوم، والياء للغائب، نحو: يقوم، والتاء للمخاطب، نحو: تقوم فهذه أفعال المضارعة، لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة بخلاف: همزة أكرم، ونون نرجس، وياء يرناً، وتاء تعلم.

(٢) أي: والمضارع المجرد من نوني التوكيد، ومن نون النسوة، ومن الناصب والجازم، مرفوع أبداً، ورافعه: التجرد من الناصب والجازم، لسلامته من النقص.

وتقدم: أن عوامل النحو اللفظية أكثر من مائة عامل، وله عاملان معنويان، وهما: عامل المضارع، وعامل المبتدأ؛ فإن عامله الابتداء، والمضارع التجرد؛ وهو مستمر على رفعه، حتى يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه.

تنبيه

للمضارع حكمان: حكم باعتبار أوله، وحكم باعتبار آخره.

فالحكم الذي باعتبار أوله: أنه يضم أوله - وهو الحرف المفتوح به - إن كان ماضيه رباعياً؛ ك (يدحرج)، إذ ماضيه (دحرج)، ويفتح في غيره، سواء أكان ثلاثياً، ك (يضرب)؛ فإن ماضيه (ضرب)، أم خماسياً؛ ك (ينطلق)، فإن ماضيه (انطلق)، أم سداسياً؛ ك (يستخرج)؛ فإن ماضيه (استخرج).

والحكم الذي في آخره: أنه يسكن آخره مع نون النسوة؛ فإنه مبني معها على الأصح؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ويفتح آخره مع نون التوكيد المباشرة، سواء كانت ثقيلة؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا﴾، أو خفيفة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْكُنَّا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ويعرب المضارع فيما عدا ذلك، كما أشار إليه المصنف بقوله: وهو مرفوعٌ أبداً، أي: بالتجرد من النصاب والجازم، نحو: (يقوم زيد)، و (يخشى زيد)، و (يغزو زيد)، و (يرمي زيد)، فهذه الأفعال الأربعة مرفوعة بالتجرد، وعلامة رفعها الضمة، ونحو: يضربان، وتضربان، ويضربون وتضربون، وتضربين. فهذه الأفعال الخمسة مرفوعة بالتجرد، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة، ويستمر على رفعه حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه.

قال ابن أجروم: (فالنواصب عشرة^(١)، وهي: أن^(٢)، ولن^(٣)، وإذن^(٤)، وكي^(٥)، ولام كي^(٦)، ولام الجحود^(٧)، وحتى^(٨)، والجواب بالفاء والواو، وأو^(٩))

(١) أي: فالتواصب، وهي: جمع ناصب عشرة على ما ذكر، أربعة منها تنصب بنفسها، وستة بأن مضمرة وجوبا، أو جوازا، وعند الجمهور: النواصب أربعة.

(٢) أن: يفتح الهمزة، وسكون النون، وهي أم الباب، وتسمى المصدرية، لأنها مع منصوبها تؤول بمصدر، فأخرج الشرطية، والمخففة، والتفسيرية، وهي: تنصب المضارع لفظاً، والماضي والأمر محلاً، وتعمل ظاهره نحو: (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ)، ومضمره كما يأتي، ويشترط لأن المصدرية: أن لا تسبق بعلم، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، غير واو القسم، وبظن يجوز الرفع والنصب.

(١) والثاني: من النواصب: لن وهي تنصب بنفسها، وقدمها بعضهم على أن وهي: حرف معناه النفي في المستقبل، ينصب المضارع وينفي معناه، نحو: (لَنْ تُبْرَخَ).

(٢) إذن: هو الثالث من النواصب بنفسها؛ وهي: حرف جواب وجزاء ويشترط للنصب بها ثلاثة شروط: أن تكون في صدر الجواب، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، غير واو القسم، أو لا النافية، نحو: إذن أكرمك، جوابا لمن قال: أريد أن أزورك.

(٣) والرابع: كي، المصدرية، الداخلة عليها لا التعليل لفظا نحو: (لَكَيْ لَا تَأْسُوا)، أو تقديرا نحو: (كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا)، فإن لم يتقدمها اللام، لا لفظا ولا تقديرا، فهي حرف تعليل وجر، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد كي.

فالحاصل: أن لكي ثلاث حالات، تكون مصدرية، نحو: (كَيْ لَا يَكُونَ ذُلُّهُ) وتكون تعليلية، نحو: جئت كي أقرأ، وتكون لهما، نحو: جئت كي تكرمني.

(٤) سميت بذلك لأن كي تخلفها في التعليل، ويقال لام التعليل، لأن ما بعدها علة لما قبلها، وهي: أول النواصب المختلف فيها، نحو (لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)، ولا فرق بين أن تكون للعاقبة، أو الصيرورة، نحو (لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ)، (لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ)، ومحل جوازه: ما لم يقترب الفعل بلا النافية، أو أن، فيكون واجبا.

ولأن ثلاثة أحوال، لزوم الإضمار، وهو فيما عدا لام كي، ولزوم الإظهار وهو مع لام كي، إذا كانت مع لا، وجواز الأمرين مع كي إذا لم تكن مع لا، نحو: أسلمت كي أدخل الجنة.

(٥) أي: لام النفي، لكن بأن مضمرة وجوبا، وضابطها: أن يسبقها كان المنفية بما، أو يكن المنفية بلم، نحو: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)، (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْزِرْ لَهُمْ).

(٦) أي: بأن مضمرة وجوبا، ويشترط في النصب بها: أن تكون جارة بمعنى إلى، أو بمعنى لام التعليل، نحو: (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وأسلم حتى تدخل الجنة.

(٧) أي: والجواب بالفاء المفيدة للسببية، والواو المفيدة للمعية، وفيه قلب. والأصل: الفاء والواو في الجواب، إذ الجواب منصوب لا ناصب، أي: من النواصب الفاء، والواو، الواقعتان في الجواب، لكن بأن مضمرة وجوبا، والمراد بالجواب: الجواب الواقع بعد واحد من التسعة، التي جمعها بعضهم فقال:

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفسي قد كمل

فبعد الأمر، نحو: أقبل فأحسن إليك. أو: وأحسن إليك.

الدعاء نحو: رب وفقني فأعمل صالحا، أو: أعمل صالحا، والنهي نحو: لا تخاصم زيدا فيغضب، أو: ويغضب، والسؤال، وهو الاستفهام، نحو: هل زيد في الدار فأذهب إليه، أو: وأذهب إليه، والعرض، وهو الطلب نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا، أو: وتصيب خيرا، والتخفيض، وهو الطلب

ولما فرغ من رفعه بالتجرد شرع في نصبه بالنواصب فقال: فالتواصب للمضارع وفقاً وخلافاً عشرة على ما هنا، والمتفق عليها أربعة، والستة الباقية بعدها تنصب المضارع بإضمار (أن) بعدها، ولكن نسب المصنف النصب إليها تقريباً على المبتدئ، ثم أشار إلى الأربعة المتفق عليها بقوله.

(أن) المفتوحة الهمزة، الساكنة النون، وهي موصولٌ حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر؛ فلذلك تسمى مصدرية، وتقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع على الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وفي موضع نصب على المفعولية؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَزْدَتْ أَنْ أَعْيَبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، أو في موضع جر؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [الروم: ٤٣].

ولأصالتها - لأنها أم الباب - تنصب ظاهرة ومضمرة؛ ومن أمثلة الأول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ومن أمثلة الثاني: [الوافر] وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

بحث نحو: هلا أكرمت زيدا فيشكر، أو: ويشكر، والتمني، نحو: ليت لي مالا، فأتصدق منه أو: وأتصدق منه، والترجي: نحو لعلي أراجع.

(١) البيت من شعر ميسون بنت بحدل: وهي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن قتافة بن عدي بن حارثة بن جناب.

شاعرة إسلامية تزوجها معاوية بن أبي سفيان ومن قبله تزوجت من زامل بن عبد الأعلى فقتله أخ له كان قد خطبها ثم تزوجها معاوية فولدت له يزيد، وطلقها وهي حامل به.

انظر: الأشموني ٧٥١/٣، وابن عقيل ٦٦/٢، وابن الناطم، والسيوطي ص ١١٦، والمكودي ص ١٤٧، وابن هشام ٣٨٧/٣، وفي الشذور ص ٣٢٨، والقطر ص ٦١، وفي شرح المفصل ٢٤/٣، والشاهد ٦٥٨ في الخزانة.

ف (تقر) منصوب ب (أن) مضمرة، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على (لبس)، والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني.

وخرج بالمصدرية: (أن) المفسرة، وهي المسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ لأنها بمنزلة (أي)، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي: أي اصنع الفلك، والزائدة، وهي التالية لـ (لما) التوقيتية؛ نحو، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وخرج بها أشياء آخر ذكرتها في "شرح القطر"، لا يحتملها هذا المختصر.

والثاني: (لن) وهو حرف لنفي المستقبل؛ نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾ [طه: ٩١]، ف(لن) حرف نفي ونصب، و(نبرح) فعل مضارع منصوب ب (لن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذكرت ما يتعلق ب (لن) فيما مر.

والثالث: (إذن) وهي حرف جواب وجزاء عند سبويه وأتباعه، والأصح: أنها بسيطة، لا مركبة من (إذ) و (أن)، وأنها ناصبة بنفسها، لا ب (أن) مضمرة بعدها.

والمراد بكونها للجواب: أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر، ملفوظ أو مقدر، سواء أوقعت في صدره، أم في حشوه، أم في آخره.

والمراد بكونها للجزاء: أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

تنبيه

إنما تنصب (إذن) المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال، فإن كان حالاً ارتفع؛ نحو أن يقول قائل: (أحبك)، فتقول له: (إذن أصدقك).

الثاني: أن تكون (إذن) مصدرة في أول الكلام؛ نحو أن يقول قائل: (آتيك غداً)، فتقول له: (إذن أكرمك)، فإن لم تكن مصدرة؛ كأن توسطت بين شيئين؛ نحو: (زيد إذن يكرمك) لم تعمل.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل؛ نحو: (إذن أكرمك)، فإن فصل؛ نحو: (إذن أنا أكرمك) لم تعمل.

نعم؛ إذا كان الفاصل اليمين؛ نحو: (إذن والله أكرمك) لم يضر.

فمثال ما استوفيت فيه الشروط: أن تقول لمن قال: (أزورك غداً): (إذن أكرمك)، ف(إذن) حرف جواب ونصب، و (أكرم)، فعل مضارع منصوب بـ(إذن)، وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله مستتر فيه تقديره أنا في محل رفع بـ(أكرم)، و (الكاف)، مفعول به في محل نصب بالمضارع.

والرابع: (كي) المصدرية، وهي الداخلة عليها اللام لفظاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديرًا، نحو: حثتك كي تكرمني، إذا قدرت أن الأصل: لكى، وأنتك حذف (اللام) استغناءً عنها بنيتها، ف (اللام) حرف تعليل وجر، و (كي) حرف مصدري ونصب، و (لا) حرف نفي، و (تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ (كي)، وعلامة نصبه حذف النون، فإن لم يتقدم (كي) لام التعليل لا لفظاً ولا تقديرًا ف (كي) تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً.

ولما فرغ من النواصب الأربعة المتفق عليها شرع في النواصب الستة المختلف فيها، والأصح: أن الناصب بعدها (أن) مضمرة كما مرت الإشارة إليه، فقال:

(ولام كي) التعليلية، وأضيفت إلى (كي)؛ لأنها تخلفها في إفادة التعليل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَكُونُ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج: ٧٨]، ف (يكون) فعل مضارع منصوب بـ

(أن) مقدرة جوازاً بعد (لام كي)، وعلامة نصبه الفتحة؛ و (الرسول) اسم (يكون)، مرفوع به، و (شهيداً)، خبر (يكون) منصوب به، و (عليكم) جار ومجرور متعلق بـ (شهيداً)، وتسمى هذه اللام لام التعليل.

والثانية: (لام الجحود) أي: لام النفي، وهي: الزائدة الواقعة في خبر (كان) المنفية بـ (ما)، أو في خبر (يكون) المنفية بـ (لم)، مثال الأولى: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ومثال الثانية: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ (يذر) و (يغفر)، فعلاان مضارعان منصوبان بـ (أن) مقدرة وجوباً بعد (لام الجحود)، وعلامة نصبهما الفتحة.

وسميت هذه اللام لام الجحود؛ لكونها مسبقة بالكون المنفي، والنفي يسمى جحوداً.

والثالثة: (حتى) الجارية المفيدة للغاية، نحو: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١] فـ (يأتي) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (حتى) وجوباً، وعلامة نصبه الفتحة، و (وعد) فاعل مرفوع بـ (يأتي)، و (الله) لفظ الجلالة مخفوض بإضافة (وعد) إليه.

والرابعة والخامسة: الجواب بالفاء المفيدة للسببية، والواو المفيدة للمعية الواقعتين في جواب الطلب المحض أو النفي المحض، مثال النفي: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر ٣٦]، أو (ويموتوا)، وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر، نحو: (زني فأكرمك)، أو (وأكرمك).

الثاني: النهي؛ نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، أو (ويحل)، في غير القرآن.

الثالث: الدعاء؛ كقول الشاعر^١: [الرملة]

(١) لم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء.

انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وابن النّاطم ٦٧٨، وشرح قطر الندى ٨١، وابن عقيل ٣٢٣/٢، والمقاصد التحوّية ٣٨٨/٤، والهمع ١٢٠/٤، والأشمونى ٣٠٢/٣.

رَبِّ وَقَفَّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ
[في رواية]: ولا أعدل.

الرابع: الاستفهام؛ كقوله^(١): [البسيط]

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تَقْضَى فَيَزِيدَ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ
[في رواية]: يرتد.

الخامس: العرض؛ كقوله^(٢): [البسيط]

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذْنُو فَبَصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا
[في رواية]: تبصر.

السادس: التحضيض؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا أَخْرَجْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقْ﴾
[المنافقون: ١٠]، أو (وأصدق) في غير القرآن.

السابع: التمني؛ كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، أو
(وأفوز).

فالجواب بعد (الفاء) أو (الواو)، في هذه الأمثلة كلها منصوب بـ (أن) مضمرة
وجوباً.

(١) لم أقف على قائله.

(والبأنية): الحاجة.

والشاهد فيه: (فأرجو) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة
في جواب الاستفهام.

يُنظر هذا البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وابن الناطم ٦٧٨، وشرح قطر الندى ٨٢،
والمقاصد التحوية ٣٨٨/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشموني ٣٠٢/٣.

(٢) قال العيني ٣٨٩/٤: لم أقف على اسم قائله.

تنبيه

لو قال: (والفاء والواو في الجواب) لكان أوضح؛ لأن الجواب منصوب لا ناصب.
 وخرج به (النفى المحض): النفي المبطل بالإثبات؛ نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا،
 ومن الأمر باسم الفعل؛ نحو: (نزال فنكرمك)، بالرفع في هذين ليس إلا.
 والسادس: (أو) العاطفة إذا صلح في موضعها (إلى) أو (إلا).

الأول نحو قولك: لألزمك أو تقتضيني حقي. أي: إلى أن تقتضيني، وكقول
 الشاعر^(١): [الطويل]

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
 أي: إلى أن أدرك.

والثاني نحو: (لأقتلن الكافر أو يسلم)، أي: إلا أن يسلم، ف (يسلم) و (تقضي)
 منصوبان بـ (أن) مضمرة بعد (أو) وجوبًا.

تنبيه

حاصل ما مر: أن (أن) تضمير بعد ثلاثة من حروف الجر، وهي: (اللام)، و (كي)
 التعليلية، و (حتى)، وبعد ثلاثة من حروف العطف، وهي: (الفاء)، و (الواو)، و (أو).
 قال ابن أجروم: (والجوازم ثمانية عشر^(١))، وهي: لم، ولما، وألم، وألما،
 ولام الأمر، والدعاء، و"لا" في النهي والدعاء، وإن وما، وَمَنْ ومهما، وإذ ما،
 وأي ومتى، وأيان، وأين، وأنى، وحينما، وكيفما، وذأ في الشعر خاصة

(١) لم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (حتى).

يُنظَرُ هذا البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٣، وابن الناطم ٦٧٣، وشرح قطر الندى ٧٨، وابن عقيل ٣١٩/٢، والمقاصد التحوّية ٣٨٤/٤، والهمع ١١٧/٤، والأشمونى ٢٩٥/٣.

ولما فرغ من نصب الفعل المضارع بالنواصب شرع في جزم المضارع بالجوازم. فقال: الجوازم ثمانية عشر جازماً، وهي قسمان: قسم يجزم فعلاً واحداً، وقسم يجزم فعلين، وقد بدأ بالقسم الأول - وهو ستة - مبتدئاً بالأول منها فقال:

(لم) وهي حرف نفي وجزم، تجزم المضارع وتقلب معناه إلى الماضي؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿[الإخلاص: ٣-٤]، ف (لم) حرف نفي وجزم، و (يلد) و (يولد) و (يكن)، كل منها فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون.

والثاني: (لما) النافية، وهي حرف يجزم المضارع، وينفي معناه ويقبله إلى الماضي؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣]، ف (يقض) فعل مضارع مجزوم بـ (لما)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، ف (لما) تشارك (لم) في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، والقلب، والماضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليها، وتنفرد (لم) عنها بأمور، ذكرتها في "شرح القطر"، لا يحتملها هذا المختصر.

فائدة

قد تتعارض (أن) المصدرية و(لم)؛ فيجزم بـ (أن)، وينصب بـ (لم)، وقد قرئ شاذاً: (أَلَمْ نَشْرَحْ) [الشرح: ١] بالنصب، وقد تهمل (لم) حملاً على (لا) النافية، فيرتفع بعدها الفعل؛ كقول الشاعر^(١): [البسيط]

(١) أي: جازماً، وهي: قسمان، قسم يجزم فعلاً واحداً، وقسم يجزم فعلين، وأخره لطول الكلام عليه، والذي يجزم فعلاً واحداً ستة.
(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله.
البيت كاملاً:

لَوْ لَا فَوَارِسَ مِنْ نَعَمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ
اللغة: "الفوارس" جمع فارس على غير قياس "ذهل" حي من بكر "أسرتهم" أسرة الرجل - بالضم - رهطه "الصليفاء" - بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد - اسم موضع.

..... لم يُوفَّوْنَ بالجَارِ

والثالث: (ألم) نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ف(ألم) حرف تقرير وجزم، و (نشرح) مجزوم بـ (ألم)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره نحن في محل رفع به، و (لك) جار ومجرور متعلق بـ (نشرح)، و (صدرك)، مفعول به منصوب بـ (نشرح)، وعلامة نصبه الفتحة، و (الكاف) في محل جر بإضافة (صدر) إليها.

والرابع: (ألمّا) أخت (ألم)؛ نحو: (ألمّا أحسن إليك؟)، ف (ألمّا) حرف تقرير وجزم، و (أحسن) فعل مضارع مجزوم بـ (ألمّا)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا في محل رفع بـ (أحسن)، و إليك جار ومجرور متعلق بـ (أحسن).

تنبيه

(ألم) و (ألمّا) هما (لم) و (لما)، كررهما المصنف مع الهمزة تقريراً على المبتدئ.
والخامس: (لام الأمر) نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، ف(اللام) لام الأمر، و (ينفق) فعل مضارع مجزوم بـ (لام الأمر)، وعلام جزمه السكون، و (ذو) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و (سعة) مضاف إليه مجرور بالمضاف، و (من سعته) جار ومجرور متعلق بـ (ينفق)، ولام الدعاء، وهي لام الأمر في الحقيقة، ولكن سميت لام الدعاء تأدباً، نحو: ﴿لِيَقْضِ غَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ف(اللام) لام الدعاء، و (يقض) فعل مضارع مجزوم بـ (لام الدعاء)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، و (علينا) جار ومجرور متعلق

الإعراب: "لولا" امتناع لوجود "فوارس" مبتدأ "من ذهل" جار ومجرور في محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محذوف تقديره: لولا فوارس كائنون من ذهل موجودون "وأسرتهم" بالرفع عطف على فوارس "يوم" منصوب على الظرفية "الصليفاء" مضاف إليه "لم يوفون بالجار" جواب لولا.
الشاهد: قوله: "لم يوفون" حيث إن "لم" قد تهمل فلا تجزم، والفعل بعدها ثبت فيه النون.
مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٥٧٦/٣، والسيوطي في الهمع ٥٦/٢، والشاهد ٦٧٦ في الخزانة.

بـ(يقض)، و (رب) فاعل (يقض) مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، و (الكاف) مضاف إليه مجرور بالمضاف.

تنبيه

الفرق بين لام الأمر والدعاء: أن الأمر لمن هو دونك، والدعاء لمن هو أعلى منك، وإذا طلبت من مساويك كان التماسًا.

(و) السادس: (لا) المستعملة في النهي؛ نحو: (لا تضرب)، ف (لا) حرف نهى وجزم، و (تضرب) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت في محل رفع به، و (لا) المستعملة في (الدعاء)، وهي الناهية في الحقيقة، ولكن سميت دعائية تأديبًا؛ نحو: ﴿لَا تَوَاحِدُنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ف(لا) حرف دعاء وجزم، و (تواخذ) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الدعائية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت في محل رفع به، و(نا) مفعول به في محل نصب بـ (تواخذنا).

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً شرع فيما يجزم فعلين - وهو اثنا عشر - مبتدئاً بالأول منها فقال:

(وإن) الشرطية، بكسر الهمزة وسكون النون، وهو حرف يجزم المضارع لفظاً، والماضي محلاً، ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال عكس (لم)؛ نحو: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَنَسَّوْا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، ف(إن) حرف شرط وجزم، و(تؤمنوا) فعل مضارع مجزوم بـ (إن)، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و (تتنقوا) معطوف عليه مشارك له في جزمه بـ (إن)، وعلامة جزمه حذف النون أيضاً نيابة عن السكون، و (الواو) في الفعلين فاعل مرفوع بهما محلاً، و (يؤت) فعل مضارع مجزوم بـ (إن)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو في محل رفع به، و (كم) مفعول به في محل نصب بالفعل، و (أجوركم) مفعول ثان منصوب بالفعل، و (كم) مضاف إليه مخفوض بالمضاف، والفعل الأول الذي هو (تؤمنوا) يسمى فعل الشرط، و(يؤت) يسمى جواب الشرط؛ لأنه مرتب على

الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويسمى جزاءاً أيضاً؛ لأنه مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

والثاني: (ما) الشرطية؛ نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، ف (ما) اسم شرط وجزم، و (ننسخ) فعل مضارع مجزوم بـ (ما) الشرطية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه في محل رفع به تقديره نحن، و (من آية) جار ومجرور متعلق بـ (ننسخ)، و (أو ننساها) معطوف بـ (أو) على (ننسخ)، مشارك له في جزمه بـ (ما) الشرطية، و (ها) مفعول به في محل نصب بـ (ننسا)، وفاعل (ننسا) ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره نحن، وه واسم؛ لإسناد الفعل إليه، و (نأت) فعل مضارع مجزوم بـ (ما) الشرطية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، وفاعله مستتر فيه تقديره نحن في محل رفع به، و (ننسخ) فعل الشرط، و (نأت) جواب الشرط، و (بخير) جار ومجرور متعلق بـ (نأت)، و (منها) جار ومجرور متعلق بـ (خير)، و (مثل) معطوف بـ (أو) على (خير)، مشارك له في خفضه، و (الهاء) مخفوضة بإضافة (مثل) إليها.

والثالث: (من) الشرطية؛ نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ف (من) اسم شرط جازم، و (يعمل) فعل مضارع مجزوم بـ (من)، وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو في محل رفع، (سوءاً)، مفعول به منصوب بـ (يعمل)، وعلامة نصبه الفتحة، و (يجز) فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بـ (من)، وهو جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره نيابة عن السكون، وفيه ضمير مستتر تقديره هو في محل رفع بالفعل لنيابته عن الفاعل، و (به) جار ومجرور متعلق بـ (يجز)، والضمير في (يجز) عائد على (من)، وعوده عليها علامة على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

والرابع: (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، ف (مهما) اسم شرط وجزم، و (تأتنا) فعل الشرط، وهو مجزوم بـ (مهما)، وعلامة جزمه حذف الياء، و (به) جار ومجرور متعلق بـ (تأتنا)، و (من آية) بيان لـ (مهما) في موضع نصب على الحال من الهاء في (به)، و (لتسحر) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد (لام كي)، والفاعل مستتر فيه وجوباً، و (نا)

مفعول، و(فما) الفاء: رابطة للجواب، وما: نافية، و (نحن) اسمها إن قدرت حجازية، و (لك) جار ومجرور متعلق بـ (مؤمنين)، و (بمؤمنين) في موضع نصب خبر (ما)، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين)، في موضع جزم جواب الشرط.

والخامس: (إذ ما)، نحو: (إذ ما تقم أقم معك)، ف (إذ ما) حرف على الأصح، وهي أداة شرط وجزم، و (تقم) فعل مضارع مجزوم بـ (إذ ما)، وعلامة جزمه السكون، ويسمى فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت في محل رفع بالفعل، و(أقم) فعل مضارع مجزوم بـ (إذ ما) أيضًا، وعلامة جزمه السكون، ويسمى جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا في محل رفع بالفعل، و (معك) ظرف متعلق بـ (أقم).

والسادس: (أي) نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، ف (أي) اسم شرط جازم منصوب بـ (تدعوا)، و (ما) صلة، و (تدعوا) فعل الشرط مجزوم بـ (أي)، وعلامة جزمه حذف حرف النون، و (فله) الفاء: رابطة للجواب، وله: جار ومجرور خبر مقدم، و (الأسماء) مبتدأ مؤخر، و (الحسنى) نعت لـ (الأسماء)، وجملة (فله الأسماء الحسنى): في موضع جزم جواب الشرط.

فائدة

(أي): بحسب ما تضاف إلهي؛ فهي في قولك: (أي يقيم أقم) من باب (من)، وفي قولك: (أي الدواب تركب أركب)، من باب (ما)، وفي قولك: (أي وقت تصم أصم) من باب (متى)، وفي قولك: (أي مكان تجلس أجلس)، من باب (أين).

والسابع: (متى) نحو: (متى تقم أقم)، ف (متى) اسم شرط جازم، و (تقم) فعل مضارع مجزوم بـ (متى)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه مرفوع به تقديره أنت، و (أقم) فعل مضارع مجزوم بـ (متى) أيضًا، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضميره مستتر فيه تقديره أنا، و (تقم) فعل الشرط، و (أقم) جواب الشرط.

والثامن: (أيان) بفتح الهمزة؛ نحو قوله: [الطويل]

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

ف (أيان) اسم شرط جازم، و (ما) زائدة، و (تعدل) فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، و (تنزل) جواب الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وكسره عارض له؛ لأن حرف الروي مكسور.

والتاسع: (أينما) نحو: (أينما تجلس أجلس)، ف (أين) اسم شرط جازم، و (ما) صلة، و (تجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أين) على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره أنت، و (أجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أين) أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره أنا.

والعاشر: (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة، نحو: (أنى تجلس أجلس)، ف (أنى) اسم شرط جازم، و (تجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أنى) على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت مرفوع به، و (أجلس) فعل مضارع مجزوم بـ (أنى) على أنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره أنا.

والحادي عشر: (حيثما)، نحو: (حيثما تقم أقم)، وإعرابه كإعراب المثال الذي قبله. والثاني عشر: (كيفما)، نحو: (كيفما تصنع أصنع)، ف (كيفما) اسم شرط جازم، و (تصنع)، فعل ماضع مجزوم بـ (كيفما) على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت، و (أصنع) فعل مضارع مجزوم بـ (كيفما) على أنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقدير أنا في محل رفع بـ (أصنع).

فائدة

فعل الشرط وجوابه لهما أربعة أحوال: فإما أن يكونا فعلين ماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا﴾ [الإسراء: ٨]، أو مضارعين، نحو: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، أو الأول مضارع والثاني ماضٍ، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يَرِيدُ

حَرَتْ الْأَخِيرَةَ نَزَدَ لَهُ فِي حَزْنِهِ ﴿[الشورى: ٢٠]، أو الأول مضارع ولاتاني ماضٍ؛ نحو قول القائل^(١): [الخفيف]

مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ويوجد في بعض النسخ: (وإذا في الشعر) زيادة على الثمانية عشر، ومثالها قول الشاعر^(٢): [الكامل]

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

فـ (إذا) اسم شرط، و (تصيبك) فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون؛ و (تجمل) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوباً، وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط، وقرن بـ (الفاء)؛ لأنه فعل طلب، وإنما عملت (إذا)، وإن كانت شرطاً غير جازم؛ حملاً على (متى)، كما أهملت (متى) حملاً عليها؛ كقول عائشة رضي الله عنها^(٣): (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ) رواه ابن الجوزي في "جامع المسانيد" كما قال ابن مالك.

(١) قاله أبو زيد الطائي "ديوان أبي زيد ص ٥٢".

قال ابن الخباز في شرح الدرر الألفية ٢١: وهو رديء؛ لأن الشرط مضارع والجواب ماضٍ، الشجا: ما اعترض في خلق الإنسان، والدابة من عظم أو عود أو غيرهما.

(٢) أنشده الفراء، ولم يعزه لكنني رأيته في قصيدة قالها عبد القيس بن خفاف، والقصيدة في المفضليات ٣٨٥، والأصمعيات ٢٣٠، والخزانة ١٧٦/٢، وفي اللسان مادة "كرب".

ويروى "فتجمل" في مكان "تتحمل"، والتجمل: المعاملة بالجميل والخصاصة: الحاجة والشدة.

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٦٣/٤، رقم ٧١١٩)، والطبراني (٥٧/٧، رقم ٦٣٦٧)، قال الهيثمي (١٨٣/٥): رجاله ثقات.

بَابُ: مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ ^(١)

قال ابن آجروم: (المرفوعات سبعة ^(٢))، وهي: الفاعل ^(٣)، والمفعول الذي لم يسم فاعله ^(٤)، والمبتدأ، وخبره ^(٥)، واسم كان وأخواتها ^(٦)، وخبر إن وأخواتها ^(٧)

(باب مرفوعات الأسماء) خاصة.

المرفوعات من الأسماء سبعة؛ وهي:

الفاعل، كـ (قام زيد).

والثاني: المفعول الذي لم يسم فاعله، كـ (ضرب عمرو)، بضم الضاد وكسر الراء.

الثالث والرابع: المبتدأ وخبره، كـ (زيد قائم).

والخامس: (اسم كان) كـ (كان زيد قائماً)، واسم أخواتها، كـ (أمسى زيد ضاحكاً).

والسادس: خبر إن، كـ (إن زيدا قائم)، وخبر أخواتها كـ (ليت عمراً موسراً).

قال ابن آجروم: (والتابع للمرفوع ^(٨))، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل ^(٩)

(١) من إضافة الصفة للموصف، أي: الأسماء المرفوعة، بدأ بها لأنها العمدة في الكلام، وثنى بالمنصوبات لأنها الفضلة غالباً وثلت بالمجرورات لأنها منصوبة المحل، والمنصوب محلاً دون المنصوب لفظاً.

(٢) أي: المرفوعات من الأسماء: سبعة بالاستقراء.

(٣) نحو: قد قام زيد قدمه: لأن عامله لفظي، وقدم بعضهم الابتداء، نظرنا إلى أنه أصل المرفوعات.

(٤) أي: لم يذكر فاعله الاصطلاحي، ثنى به لأنه ينوب عن الفاعل، نحو: ضرب زيد (٢)، فإن أصل الكلام: ضرب عمرو زيدا، فحذف عمرو، لغرض، ثم أقيم المفعول مقامه، في كونه عمدة مرفوعاً.

(٥) هذان: هما الثالث، والرابع، من مرفوعات الأسماء، نحو: زيد قائم.

(٦) أي: نظائرها في رفع المبتدأ، ونصب الخبر، نحو: كان زيد قائماً.

(٧) أي: نظائرها في رفع الخبر، نحو: إن زيدا قائم.

(٨) وهو: تمام المرفوعات السبعة.

والسابع: التابع للمرفوع، وهو أي: التابع أربعة أشياء:

أولها: النعت، نحو: قام زيد العاقل.

وثانيها: العطف، نحو: قام زيد وعمرو.

وثالثها: التوكيد، كـ (قام زيد نفسه).

ورابعها: البدل، كـ (قام زيد أخوك).

هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل فقد ذكر لكل واحد منها باباً على هذا الترتيب، وقد بدأ بالأول فقال:

(١) قدم النعت، لأن النعت والمنعوت، كالشيء الواحد، نحو: جاء زيد الكاتب، ثم ثنى بالعطف، وهو نوعان، فذكر عطف النسق، نحو: جاء زيد وعمرو، وثالث بالتوكيد، نحو: جاء زيد نفسه، وربع بالبدل، نحو: جاء زيد أخوك، ذكرها مجتمعة وسيأتي تفصيلها على هذا الترتيب باباً باباً، صنع ذلك تسهيلاً للمستفيد، وذلك: لأنه إذا عرفهن جملة، بقي متشوقاً إلى معرفة معانيهن، وأهمل عطف البيان ولعله استغناء عنه بالبدل، لأن القاعدة: أن ما صح جعله عطف بيان، صح جعله بدلاً، وبالعكس إلا في مسائل معروف.

بَابُ الْفَاعِلِ (١)

قال ابن أجروم: (الفاعل، هو: الاسم المرفوع^(٢) المذكور قبله فعله^(٣))

وقدمه المصنف على المبتدأ، وذلك مبني على أن أصل المرفوعات: هل هو المبتدأ أو الفاعل؟

وجه الأول: أن المبتدأ مبتدأ به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول، والفاعل معمول ليس غير. ووجه الثاني: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي. والفاعل لغة: من أوجد الفعل.

واصطلاحاً: اسم صريح أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام أو ما في تأويله، مقدم على المسند إليه، فارغ، أصلي المحل والصيغة.

فمثال الاسم الصريح إذا تقدمه فعل نحو: (تبارك الله)، أو مئول بالفعل نحو: ﴿مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل: ٦٩] أي: صنف مختلف ألوانه، أو مئول بالاسم نحو: ﴿وَلَمْ يَكْفُهُمْ إنا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا.

وقيد التمام يخرج كان، والتقديم يخرج المبتدأ، والفارغ يخرج نحو: (يقومان الزيدان)، وأصلي المحل يخرج نحو: (قائم زيد)، فإن أصله التأخير؛ فإنه خبر، وزيد: مبتدأ وأصلي الصيغة يخرج النائب عن الفاعل.

(١) الفاعل في اللغة: من أوجد الفعل، لما ذكر المرفوعات السبعة مجملة شرع يفصلها، ويبدأ بالفاعل: لأنه الذي يبدأ به أولاً، ولأنه الأصل في المرفوعات عند الجمهور.

(٢) أي: الفاعل في الاصطلاح، ما رسمه ببعض خواصه، تقريباً للمبتدئ فقال: هو الاسم أي: الصريح كقال الله، أو المئول كـ ﴿وَلَمْ يَكْفُهُمْ إنا أَنْزَلْنَاهُ﴾، ومثل الاسم: الجملة، إذا أريد لفظها كقوله: صدر عني الله حسبي، والمسمى بها نحو: تأبط شراً.

وخرج بالاسم: الحرف والفعل، وقوله: المرفوع أي: حكمه الرفع بفعله، لفظاً كجاء زيد، أو تقديره كجاء الفتى، والقاضي، وغلامي.

(٣) على كل حال نحو: قام زيد، أو ما يعمل عمل فعله، كأقائم الزيدان، ومنه: (لاهِتَ قُلُوبُهُمْ)، وخرج بذلك المبتدأ، فإنه لم يذكر قبله عامل لفظي.

ثم إن المصنف عرفه ببعض خواصه تقريباً على المبتدئ، فقال: (الفاعل: هو الاسم المرفوع)، بفعله.

المذكور قبله فعله، ك (قام زيد)، ف (قام) فعل ماضٍ، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، وإنما كان (زيد) فاعلاً؛ لأنه يصدق عليه: أنه اسم مرفوع مذكور قبله فعله الذي رفعه.

ففهم من قوله: (الاسم) أن الفاعل لا يكون إلا اسماً؛ فلا يكون فعلاً ولا حرفاً. وفهم من قوله: (المرفوع) أن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً؛ فلا يكون منصوباً ولا مجروراً، وهذا هو الأصل، وقد يجر لفظاً بإضافة المصدر؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ب (من) أو (الباء) الزائدتين؛ فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، أي: ما جاءنا بشير، والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، أي: كفى الله، وقد ينصب شذوذاً إذا فهم المعنى، سمع من كلامهم: (خرق الثوب المسمار)، و (كسر الزجاج الحجر)، برفع أولهما ونصب ثانيهما، واستأنس لذلك بعضهم بقراءة عبد الله: (فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) [البقرة: ٣٧] بنصب (آدم)، ورفع (كلمات).

وفهم من قوله: المذكور قبله فعله، أن الفاعل لا يتقدم على فعله، ومتى تقدم الاسم الظاهر على الفعل، كان الاسم الظاهر مبتدأ، وفاعل الفعل ضمير عائد على المبتدأ؛ نحو: (زيد قام)، و (الزیدان قاما)، و (الزیدون قاموا)، فالفاعل على هذه الأمثلة ضمير عائد على المبتدأ.

قال ابن آجروم: (وهو على قسمين: ظاهر، ومضمر^(١)). فالظاهر نحو قولك: قام زيد، ويقوم زيد^(٢)، قام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام الزيدون،

(١) يعني: أن الاسم الواقع فاعلاً، ينقسم إلى قسمين: ظاهر، وهو: ما دل على مسماه بلا قيد، ومضمر، وهو: ما دل على مسماه بقيد تكلم، ونحوه.

(٢) أي: فالظاهر يرفعه الماضي، والمضارع إذا أسند إلى غائب وكذا ما يعمل عمل فعلهما، ولا يرفعه الأمر.

ويقوم الزيدون، وقام الرجال، ويقوم الرجال، وقامت هند، وتقوم هند،
وقامت الهندان، وتقوم الهندان، وقامت الهندات، وتقوم الهندات، وتقوم
الهنود، وقام أخوك، ويقوم أخوك^(١)، وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه
ذلك^(٢)

ولما فرغ من تعريف الفاعل شرع في تقسيمه فقال: (وهو) أي: الفاعل، على
قسمين: قسم ظاهر، وقسم مضمّر.

ثم الظاهر أقسام، ذكر المصنف منها أربعة أمثلة:

الأول: المفرد المذكر؛ نحو: قام زيد، ويقوم زيد، فأتى بالفاعل مفردًا، وهو فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، ونوع الفعل الذي رفعه إلى ماضٍ وهو قام، وإلى مضارع
وهو يقوم.

والثاني: المثنى المذكر؛ نحو قولك: (قام الزيدان، ويقوم الزيدان) فأتى بالفاعل مثنى
مرفوعًا بالألف وهو الزيدان، ونوع الفعل الذي رفعه إلى ماضٍ وهو قام، وإلى مضارع
وهو يقوم.

والثالث: جمع المذكر السالم؛ نحو قولك: قام الزيدون، ويقوم الزيدون، فأتى
بالفاعل جمعًا مرفوعًا بالواو وهو (الزيدون)، ونوع الفعل الذي رفعه إلى ماضٍ وهو
(قام)، وإلى مضارع وهو (يقوم).

والرابع: المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة؛ نحو قولك: قام
أخوك، ويقوم أخوك، فأتى بالفاعل من الأسماء الخمسة مرفوعًا بالواو، ونوع الفعل
الرافع له إلى ماضٍ وهو (قام)، وإلى مضارع وهو (يقوم).

وهو على عشرة أقسام، فالمفرد المذكر مع الماضي، نحو قولك: قام زيد، والمفرد المذكر مع
المضارع نحو: يقوم زيد، فقام فعل ماضٍ، وزيد فاعل، ويقوم فعل مضارع، وزيد فاعل.

(١) للمفرد من الأسماء الخمسة، المضاف إلى غير ياء المتكلم.

(٢) أي: أشبه أمثلة الظاهر هذه التي مثل له بها، وهي: عشرة مع الماضي، وعشرة مع المضارع،
والفاعل: معرفة، أو نكرة فجملته: أربعون مثالا وكلها أسماء ظاهرة.

والخامس: جمع المذكر المكسر؛ نحو قولك: قام الرجال، ويقوم الرجال.
والسادس: المفرد المؤنث، نحو قولك: (قامت هندٌ، وتقوم هند).
والسابع: مثنى المؤنث؛ نحو قولك: (قامت الهندان، وتقوم الهندان).
والثامن: جمع المؤنث السالم؛ نحو قولك: (قامت الهندات، وتقوم الهندات).
والتاسع: جمع المؤنث المكسر؛ نحو قولك: (قامت الهنود، وتقوم الهنود).
والعاشر: المضاف لياء المتكلم؛ نحو: قام غلامي، ويقوم غلامي. (غلامي) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة للياء وهو الكسرة (وما أشبه ذلك) فالفاعل في هذه الأمثلة كلها اسم ظاهر.

قال ابن أجروم: (والمضمر اثنا عشر^(١))، نحو قولك: ضربت، وضربنا، وضربت، وضربت، وضربتما، وضربتم، وضربتني، وضرب، وضربت، وضربا، وضربوا، وضربن

ولما فرغ من قسم الفاعل الظاهر شرع في قسم الفاعل المضمر فقال: (والمضمر - وهو: ما كني به عن الظاهر اختصاراً -: قسمان: متصل، ومنفصل، وكل منهما: إما لمتكلم وحده، أو معه غيره، أو لمخاطب أو مخاطبة، أو لمثنيهما، أو لجمع الذكور المخاطبين، أو لجمع الإناث المخاطبات، أو للمفرد الغائب، أو المفردة الغائبة، أو لمثنى الغائب مطلقاً، أو لجمع الذكور الغائبين، أو لجم الإناث الغائبات.

والحاصل من كل من قسمي الاتصال والانفصال: اثنا عشر قسمًا، ومجموعهما: أربعة وعشرون، حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر.

فالمتصل: هو الذي لا يبتدأ به، ولا يلي (إلا) في الاختيار، ويرفعه الماضي والمضارع والأمر.

(١) وهي: ما كني به عن الظاهر اختصاراً وهو قسمان: متصل بعامله، ومنفصل منه، والمتصل هو: الذي لا يبدأ به، ولا يلي إلا في الاختيار، ويرفعه الماضي والمضارع والأمر، وذلك نحو ما ذكره.

الأول من الاثني عشر: ضمير المتكلم وحده، نحو قولك: ضربت، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض، و (التاء) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله.

والثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه؛ نحو قولك: (ضربنا) بسكون الباء، وف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض، و (نا) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب؛ لأنه ضمير، وكذا حيث سكن ما قبل النون وكان غير ألف فإنها فاعله، وإن انفتح ما قبلها فهي مفعوله؛ نحو: (ضربنا زيداً).

والثالث: ضمير المخاطب، وهو التاء المفتوحة؛ نحو قولك: (ضربت)، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض، و (التاء) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب.

والرابع: ضمير المؤنثة المخاطبة، وهو التاء المكسورة؛ نحو قولك: (ضربت)، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض، و (التاء) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب.

والخامس: التاء المضمومة لمثنى المخاطب والمخاطبة؛ نحو قولك: (ضربتما) ف (ضرب) بفتح الضاء: فعل ماض، و (التاء) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب، والألف والميم علامة التثنية.

والسادس: التاء المضمومة لجمع الذكور المخاطبين؛ نحو قولك: (ضربتم) ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض؛ و (التاء) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب، والميم علامة لجمع الذكور.

والسابع: التاء المضمومة لجمع الإناث المخاطبات؛ نحو قولك: (ضربن) ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض، والتاء فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب، والنون علامة لجمع النسوة، والباء من (ضرب) في الأمثلة كلها ساكنة؛ لاتصالها بالضمير المرفوع المتحرك كما مرت الإشارة إليه.

والثامن: الضمير المستتر للواحد الغائب؛ نحو قولك: زيد ضرب، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض، والضمير المستتر فيه المقدر ب (هو) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب.

والتاسع: الضمير المستتر للواحدة الغائبة؛ نحو قولك: هند ضربت، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والتاء علامة للتأنيث، والضمير المستتر المقدر بـ (هي) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب.

والعاشر: الضمير البارز لمثنى الغائب والغائبة؛ نحو قولك: الزيدان (ضربا)، و (الهندان ضربتا)، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، و (الألف) فيه فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب، و (التاء) في (ضربتا) علامة للتأنيث، وأصلها السكون، ولكن حركت لالتقاء الساكنين، وفتحت لمناسبة الألف، وهذا المثال ساقط من أصل المصنف.

والحادي عشر: الضمير البارز في جمع الذكور الغائبين، وهو الواو؛ نحو قولك: الزيدون ضربوا، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والواو فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب، والألف زائدة.

والثاني عشر: الضمير البارز لجمع النسوة الغائبة، وهو النون؛ نحو قولك: الهندات ضربن، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والنون فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب، والاسم المتقدم على الفعل والفاعل الضمير في أمثلة الغائب، مبتدأ، والفعل والفاعل جملة فعلية محلها رفع خبر عن ذلك المبتدأ.

تنبيه

هذا كله حكم الفاعل الضمير المتصل، وأما الفاعل الضمير المنفصل: فهو ما يقع بعد (إلا) أو ما هو في معناه؛ نحو قولك: (ما ضرب إلا أنا)، و (ما ضرب إلا نحن)، و (ما ضربت إلا أنت)، و (ضرب إلا أنت)، و (ما ضرب إلا أنتما)، و (ما ضرب إلا أنتم)، و (ما ضرب إلا هما)، و (ما ضرب إلا هم)، و (ما ضرب إلا هن)، وتقول: (إنما ضرب أنا)، و (إنما ضرب نحن)، وكذا الباقي، هذا كله مع الماضي.

وتقول في المضارع مع الاتصال: (أضرب) بفتح الهمزة، ف (أضرب) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه متصل تقديره أنا في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب، وكذلك قياس باقيها إلى آخر الاثنى عشر.

وفي الانفصال: (ما يضرب إلا أنا)، و (إنما يضرب أنا)... إلى آخرها.

ومع الأمر ولا يكون إلا متصلًا، فيكون للواحد المخاطب، نحو: (اضرب)،
ولمثناه، نحو: (اضربا)، ولجمعه؛ نحو: (اضربوا)، وللمؤنثة المخاطبة، نحو: (اضربي)،
ولمثنائها؛ نحو: (اضربا)، ولجمع النسوة؛ نحو: (اضربن)، والضمير المتصل في هذه
الأمثلة كلها فاعل في محل رفع لا يظهر فيه إعراب.

باب نائب الفاعل

قال ابن أجروم: (بَابُ: الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(١))

ولما فرغ من بيان الفاعل شرع في بيان المفعول الذي لم يسم فاعله فقال:
(بَابُ: الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل،
وأحسن من هذه الترجمة ما ترجم به ابن مالك في "الفيته"، بقوله: النائب عن الفاعل؛
لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الأول على المنصوب في قولك: أعطيت زيد درهماً،
وليس مراداً.

وإنما ذكر هذا الباب عقب الفاعل؛ لأن حكم المفعول الذي لم يسم فاعله حكم
الفاعل في وجوه كثيرة كما ستعرفه، ورسمه المصنف ببعض خواصه تقريباً على
المبتدئ، فقال: وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، لقيامه مقامه في رفعه،
وعمديته، ووجوب تأخره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

تنبيه

قال ابن أجروم: (وهو: الاسم، المرفوع^(٢))، الذي لم يذكر معه فاعله^(٣)

فهم من قوله: الاسم، أنه لا يكون فعلاً ولا حرفاً.

ومن قوله: المرفوع أن حكمه الرفع كما مر.

(١) أي: الذي لم يذكر معه فاعله، وعبارة المتأخرين: النائب عن الفاعل، وهي: أحسن وأعم.
(٢) أي: النائب عن الفاعل، وهو: الاسم الصريح كضرب زيد، أو المؤول كأحب أن تقرأ، وقوله:
المرفوع، أي: حكمه الرفع، إما لفظاً كضرب زيد، أو تقديرًا كضرب الفتى، أو محلاً كضرب هذا،
والفتى، وذا: كل منها نائب فاعل.

(٣) أي: الذي حذف فاعله، وأقيم مفعوله مقامه، في رفعه وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل،
وتأنيث الفعل لتأنيثه، نحو قولك: ضرب زيد، والأصل: ضرب عمرو زيداً، فحذف عمرو، لغرض،
ويبقى الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه، فأقيم المفعول به مقام الفاعل، في الإسناد إليه، فصار مرفوعاً
بعد أن كان منصوباً، فالتبس بالفاعل صورة، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر، فأبقى الفعل مع
الفاعل على أصله، وغير مع نائبه في الماضي والمضارع.

ومن قوله: لم يذكر معه فاعله، أن فاعله لا يكون إلا محذوفاً؛ إذ لو ذكر الفاعل لكان مرفوعاً والمفعول منصوباً.

قال ابن أجروم: (فإن كان الفعل ماضياً ضم أوله، وكسر ما قبل آخره^(١)، وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره^(٢)).

فإن كان الفعل ماضياً، وأردت أن تنقل المفعول من باب الفاعل إلى هذا الباب علمت فيه ثلاثة أعمال:

الأول: أن تحذف الفاعل.

الثاني: أن تقيم المفعول مقامه.

الثالث: أنك إذا أقمت المفعول مقام الفاعل التبس بالفاعل صورة، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر، فأبقى الفعل مع الفاعل على أصله، وغير مع نائبه؛ فقليل في الماضي: (ضرب زيد)، ب (ضم أوله، وكسر ما قبل آخره) تحقيقاً؛ كالمثال المذكور، أو تقديرًا؛ ك (قليل)، و (بيع)، والأصل: (قال)، و (باع)، فلما بيته للمفعول قلت: قول وبيع، واستثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء، فسكنت، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها بعد كسرة، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ﴾ [هود: ٤٤].

وإعرابه: ضرب فعل ماض أسند إلى المفعول الذي لم يسم فاعله؛ وزيد هو المفعول الذي لم يسم فاعله، وهو مرفوع ب (ضرب)؛ لقيامه مقام الفاعل، وعلامة رفعه الضمة، والأصل: ضرب عمرو زيداً، فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب، لغرض من الإيجاز، فبقي الفعل محتاجاً إلى ما أسند إليه، فأقيم المفعول مقام الفاعل في الإسناد إليه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً.

وإن كان مضارعاً ضم أوله، وفتح ما قبل آخره، وأسند للمفعول الذي له يسم فاعله، عبد أن كان مسنداً إلى الفاعل في نحو: (يضرب زيداً)، بضم أوله، وفتح ما قبل

(١) أي: إذا أردت تمييز المبني للمفعول من المبني للفاعل فإن كان الفعل ماضياً ضم أوله، وكسر ما قبل آخره، إن لم يكن مكسوراً تحقيقاً، كضرب أو تقديرًا كقليل، وبيع، وشد.
(٢) إن لم يكن مفتوحاً تحقيقاً، كيضرب، أو تقديرًا نحو: يقال، وبيع ويشد.

آخره، وأسند إلى المفعول الذي لم يسم فاعله بعد أن كان مسندًا إلى الفاعل، وأصله في باب الفاعل: (يضرب عمرو زيدًا) بفتح أوله، وكسر ما قبل آخره، فـ (عمرو) فاعل مرفوع بـ (يضرب)، و (زيدًا) مفعول منصوب بـ (يضرب)، فإذا أردت نقله إلى هذا الباب حذف الفاعل الذي هو عمرو، وأقمت المفعول الذي هو زيد مقام عمرو فارتفع؛ لقيامه مقامه، وغيّرت الفاعل من يضرب بفتح أوله وكسر ما قبل آخره إلى يضرب بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وأسندته للمفعول الذي هو زيد، وزيد، هو المفعول الذي لم يسم فاعله، فصار التركيب: يضرب زيدًا، وإعرابه: يضرب فعل مضارع أسند إلى المفعول الذي لم يسم فاعله الذي هو زيد، وزيد مرفوع لنيابته عن الفاعل، وعلامة رفعه الضمة، وقس على هذا المثال ما أشبهه.

تنبيه

سكت المصنف عن فعل الأمر؛ لأنه لا يبتنى للمفعول.

قال ابن آجروم: (وهو على قسمين: ظاهر، ومضمّر^(١))، فالظاهر نحو قولك "ضرب زيد"، "يضرب زيد^(٢)"، "أكرم عمرو"، "يكرم عمرو"^(٣)

وهو أي: المفعول الذي لم يسم فاعله على قسمين: ظاهر، ومضمّر، كما في الفاعل.

فالظاهر: المسند إليه الماضي، نحو قولك: ضرب زيدًا، بضم الضاد وكسر الراء، وقد تقدم إعرابه، والمسند إليه المضارع نحو قولك: يضرب زيدًا بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وقد تقدم إعرابه أيضًا.

(١) أي: النائب عن الفاعل، قسمان: ظاهر، وأقسامه كثيرة تبلغ أربعين صورة، كما تقدم في الفاعل، ومضمّر وهو: ما دل على غيبة، أو حضور كما مثل.

(٢) أي: فنانب الفاعل الظاهر المسند إليه الماضي، نحو قولك: ضرب زيد، فضرب فعل ماض مبني للمجهول، وزيد نائب فاعل مرفوع، والظاهر المسند إليه المضارع، نحو قولك: يضرب زيد فيضرب فعل مضارع مبني للمجهول وزيد نائب فاعل مرفوع.

(٣) وإعرابها كما مر، وهكذا ما بقي من أقسام الظاهر، المتقدمة في باب الفاعل.

ولا فرق في الفعل بين أن يكون مجرداً كما مر، أو مزيداً؛ نحو قولك: أكرم عمرو، بضم الهمزة وكسر الراء، ويكرم عمرو بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما على وزن ما مر قبلهما، وقس ما بقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل.

قال ابن آجروم: (والمضمر اثنا عشر، نحو قولك "ضربت"، "ضربنا"^(١)، "وضربت"، "وضربت"^(٢)، "وضربتما"، "وضرتن"، "وضرتن"^(٣)، "ضرب"، "ضربت"، "وضربا"، "ضربوا"، "ضربن"^(٤))

ولما فرغ من القسم الظاهر، شرع في القسم الثاني، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله المضمر، وهو قسمان: متصل، ومنفصل، وهما اثنا عشر ضميراً.

الأول: التاء المضمومة للمتكلم وحده. نحو قولك: ضربت، بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء، وأصله: ضربني زيد، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد)، فاعل مرفوع بـ (ضرب)، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربت، وإعرابه: ضرب بضم الضاد: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

(١) أي: ونائب الفاعل المضمر، وهو قسمان أيضاً: متصل ومنفصل، والمتصل نحو قولك: ضربت، فـضرب فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم وحده متصل، مبني على الضم محله رفع نائب فاعل، وضربنا ضرب فعل ماض مبني للمجهول، ونا ضمير المتكلم، ومعه غيره، أو المعظم نفسه، مبني على السكون محله رفع نائب فاعل.

(٢) ضربت للمخاطب المفرد، وضربت للمخاطبة المفردة.

(٣) ضربت للثنائي المخاطب مطلقاً، وضرتن لجمع الذكور المخاطبين، وضرتن لجمع الإناث المخاطبات، فالفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، والتاء نائب فاعل، وهذا كله للحاضر.

(٤) ضرب للثلاث المفرد، وضرب للثلاث المفردة، وضربا للثنائي المذكر، وأهمل ضربنا للثنائي المؤنث الغائب، وضربوا لجماعة الذكور الغائبين، وضرتن لجماعة الإناث الغائبات، هذا كله في المتصل وتقول في المنفصل: ما ضرب إلا أنا وما ضرب إلا نحن إلى آخرها، والفعل في الجميع: مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وتجري في المضارع كالماضي.

والثاني: النون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه؛ نحو قولك: (ضربنا) بضم الضاد وكسر الراء وفتح النون، والأصل: ضربنا زيدً، بفتح الضاد، ف (ضرب) فعل ماضٍ، والنون مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربنا، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والنون هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

والثالث: التاء المفتوحة للمخاطب؛ نحو قولك: ضربتَ بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء، وأصله: ضربك زيدً بفتح الضاد، ف (ضرب)، فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتَ، وإعرابه: (ضرب)، فعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

والرابع: التاء المكسورة للمخاطبة؛ نحو قولك: (ضربتِ) بضم الضاد وكسر الراء، أصله: ضربك زيدً، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتِ، وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مبني للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

والخامس: التاء المضمومة لمثنى المخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً؛ نحو قولك: ضربتُما، بضم الضاد وكسر الراء، أصله: ضربكما زيدً، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتُما، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل، والميم، والألف، علامة التثنية.

والسادس: التاء المضمومة لجمع الذكور المخاطبين؛ نحو قولك: ضربتُهم بضم الضاد وكسر الراء، وضم التاء المتصلة بالميم، أصله: ضربكم زيدً، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع بـ (ضرب)، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتُهم، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مسند للمفعول

الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل، والميم علامة لجمع الذكور المخاطبين.

والسابع: التاء المضمومة لجمع المخاطبات المؤنثات؛ نحو قولك: ضربتن بضم الضاد وكسر الراء، وأصله: ضربكن زيد، فـ (ضرب) فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، وزيد فاعل مرفوع بـ (ضرب)، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتن، وإعرابه: ضرب بفعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل، والنون المشددة علامة لجمع النسوة.

تنبيه

الحاصل: أن الفاعل في الجميع مضموم الأول، مكسور ما قبل الآخر، وأن التاء في الجميع مفعول م لم يسم فاعله، إلا أنها لما وضعت مشتركة بين المفرد المتكلم والمخاطب، والمخاطبة والمثنى والمجموع احتيج إلى تمييز كل منهما عن الآخر؛ فضموها في المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروه في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنى، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث، ومناسبة كل بما اختص به لا يليق بهذا المختصر، هذا كله في الحاضر.

وأما في الغائب: فتقول في ضمير المفرد الغائب المذكر: ضرب، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول ما لم يسم فاعله تقديره هو.

وتقول في ضمير المفردة الغائبة: ضربت بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء الساكنة في آخره حرف تأنيث، ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر جوازاً في ضربت تقديره هي.

وتقول في ضمير المثنى المذكر الغائب: ضربا، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله.

تنبيه

أخل المصنف بضمير المؤنث الغائب، ومثاله: ضربت، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء حرف تأنيث، والألف ضمير المثنى الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

وتقول في ضمير الجماعة المذكورين الغائبين: ضربوا بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والواو في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف زائد.

وتقول في ضمير الإناث الغائبات: ضُربنَ بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير الإناث الغائبات في محل رفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، هذا كله إذا كان المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل.

أما إذا كان منفصلاً عن الفعل بـ (إلا)، أو (إنما): فإنه يكون أيضًا في محل رفع بطريق النيابة عن الفاعل؛ مثاله: ضُربَ إلا أنا، وما ضُربَ إلا نحن، وما ضُربَ إلا أنت، وما ضُربَ إلا أنتِ، وما ضُربَ إلا أنتما، وما ضُربَ إلا أنتم، وما ضُربَ إلا أنتنَّ، وما ضُربَ إلا هو، وما ضُربَ إلا هي، وما ضُربَ إلا هما، وما ضُربَ إلا هم، وما ضُربَ إلا هن، وكذا تقول: إنما ضرب أنا... إلى آخرها.

والفعل في الجميع مضموم الأول، مكسور ما قبل الآخر، وقس عليه ما أمكن في المضارع؛ فلا نطول بذكره.

بَابُ: الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (١)

قال ابن أجروم: (المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية^(٢))، والخبر: هو الاسم المرفوع المسند إليه^(٣)، نحو قولك "زيد قائم"^(٤)، "الزيدان قائمان"، "الزيدون قائمون"^(٥)

ولما فرغ من الثاني من المرفوعات شرع في الثالث والرابع منها، وهما: المبتدأ والخبر، فقال: (باب المبتدأ والخبر).

(١) الابتداء: الاهتمام بالشئ وجعله أولا لئلا يكون الثاني خيرا عن الأول، وجمعهما في باب واحد، لأن الخبر ملازم للمبتدأ وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبر، نحو: أقام الزيدان، أقل رجل يقول ذلك، فالزيدان فاعل سد مسد الخبر، وجملة يقول ذلك في محل جر صفة.

(٢) أي: المبتدأ اصطلاحاً، هو: الاسم الصريح كزيد قائم، أو المؤول كقوله تعالى: (وَأَنْ تَضُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) تقديره: صومكم خير لكم، وقوله المرفوع، أي: بالابتداء لفظاً نحو: زيد قائم، أو محلاً نحو: موسى يخشى، ورفع بالابتداء على الصحيح، قال ابن مالك:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ

وقيل: كل منهما رفع الخبر وقيل: إن الابتداء رافع لهما، وقيل: الابتداء رفع المبتدأ، وهما رفعاً الخبر، وكونه المرفوع هو حكمه وكثيراً ما يذكر الحكم في الحد زيادة توضيح، وإلا فذكر الحكم في الحد فيه نظراً، والعاري، أي: المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، فإن عامله معنوي وقد يدخل عليه عامل زائد كبجسك درهم، أو شبهه بالزائد مثل لعل.

(٣) أي: والخبر الأصلي، هو: الاسم الصريح كقائم، أو مؤول، كحق زيد أن يقوم فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، وحكمه مرفوع بالمبتدأ، المسند إلى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر: مفردين لمذكرين أو مثنيين، أو مجموعين جمع تصحيح، كما مثل.

(٤) هذا شروع في أمثلة المبتدأ والخبر الظاهر وهي: عشرة، أحدها: نحو زيد قائم، فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم خبر المبتدأ، وهذا مثال المبتدأ والخبر، المفردين لمذكر.

(٥) وعلامة رفعهما: الألف في المثنى، والواو في الجمع نيابة عن الضمة، وتارة يكونان مجموعين جمع تكسيرة كالزيدون قيام، فهذه أربعة للمذكر، أو مفردين لمؤنث كهند قائمتان، أو مثنيين لمؤنث كالهندان قائمتان، أو مجموعين لمؤنث جمع تصحيح، كالهندات قائمات، أو جمع تكسيرة كالهناد قيام، وهذه أربعة للمؤنث، وتام العشرة المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف إلى غير ياء المتكلم.

ثم شرع في تعريف المبتدأ بقوله: المبتدأ: هو الاسم، الصريح، أو المثل، به، المرفوع لفظاً أو محلاً، العاري أي: المجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلة المجرد، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر، أو بمنزلة الوصف.

فالاسم الصريح: نحو قول من يعتقد السامع عدم إيمانه: الله ربنا، ومحمد نبينا. والمؤول بالصريح: هو المصدر المنسبك من (أن) والفعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ف (أن تصوموا) مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل: صومكم، وخبره (خير لكم).

فخرج ب (الاسم): الفعل والحرف، وب (المرفوع): المنصوب والمجرور، وب (العاري عن العوامل اللفظية): الفاعل، واسم كان وأخواتها؛ لكون عاملها لفظياً وهو الفعل.

فمثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية: ما مثلنا به للوصوم المثل، والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية: ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، فالأول نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ونحو: بحسبك درهم، ف (خالق) و (حسبك) مبتدآن وإن كانا غير مجردين عن من والباء الزائدين؛ لأن وجود الحرف الزائد كلاً وجود. والخبر: هو الاسم المرفوع المسند إليه، أي: إلى المبتدأ.

تنبيه

قد علم أن المبتدأ والخبر مرفوعان، هذا لا خلاف فيه، وإنما اختلف في رافعهما. والأصح: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد للإسناد في ارتفاع الخبر بالمبتدأ. وقيل: إن كلاً منهما رفع الآخر. وقيل: الرفع لهما الابتداء.

ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر؛ نحو قولك: زيد قائم، ف (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقام خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة الرفع فيهما الضمة؛ لأنهما اسمان مفردان.

وتارة يكونان مفردين لمؤنث؛ نحو: هند قائمة.

وتارة يكونان مثنيين لمذكر؛ كقولك: الزيدان قائمان، فـ (الزيدان) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و(قائمان) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة الرفع فيهما الألف نيابة عن الضمة. وتارة يكونان مثنيين لمؤنث؛ نحو: الهندان قائمتان.

وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح؛ كقولك: الزيدون قائمون، فـ (الزيدون) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و(قائمون) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة الرفع فيهما الواو نيابة عن الضمة.

وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح؛ نحو: الهندات قائمات.

وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير؛ نحو: الزيود قيام.

وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث؛ نحو: الهنود قيام.

قال ابن آجروم: (والمبتدأ قسمان: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره، والمضمر اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، نحو قولك: "أنا قائم"، "نحن قائمون" وما أشبه ذلك)

ثم قسم المبتدأ إلى قسمين فقال: والمبتدأ، أي: من حيث هو قسمان: قسم ظاهر، وقسم مضمر؛ فالظاهر ما تقدم ذكره، وأراد بذلك: أن المبتدأ - وهو الجزء الأول - في الأمثلة المتقدمة ظاهر لا مضمر.

ولما فرغ من المبتدأ الظاهر شرع في المبتدأ المضمر فقال: والمضمر اثنا عشر ضميراً منفصلاً، وهي: أنا للمتكلم وحده، ونحن للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه ولو إلهاء، وأنت بفتح التاء للمخاطب، وأنتِ بكسر التاء للمخاطبة، وأنتما للمثنى مطلقاً، وأنتم لجمع الذكور المخاطبين، وأنتن لجمع الإناث المخاطبات، وهو للفرد الغائب، وهي للمفردة الغائبة، وهما للمثنى للغائب مطلقاً، وهم لجمع الذكور الغائبين، وهن لجمع الإناث الغائبات، وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة.

والغالب إذا وقعت مبتدأ: أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى، فمن غير الغالب: ﴿هُم أَحْسَنُ أَتَانًا﴾ [مريم: ٧٤]، ومن الغالب: نحو قولك: أنا قائم، فـ (أنا) ضمير رفع

منفصل في محل رفع بالابتداء، و (قائم) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة، ونحن قائمون، ف (نحن) مبتدأ مضمرة في محل رفع بالابتداء، و(قائمون) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وما أشبه ذلك، من نحو: أنت قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، وأنتما قائمتان، وأنتم قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، وهما قائمتان، وهم قائمون، وهن قائمات، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمرة مبني لا يدخله إعراب.

تنبيه

جملة الضمائر البارزة: ستون ضميرًا، وذلك لأن البارز: إما متصل، أو منفصل، والمتصل: مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل: مرفوع ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام: ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة، منها واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولمن معه، وخمسة للمخاطب؛ واحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لثنيتيهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمسة للغائب كذلك، وإذا ضربت خمسة في اثني عشر خرج ستون، ولا نطيل الكلام بأمثلتها.

والمختار في (أنا): أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، ومذهب الكوفيين: أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك.

وفي (أنت) وفروعه: أن الضمير نفس (أن) عند البصريين، واللواحق له حروف خطاب.

وذهب الفراء: إلى أن (أنت) بكماله هو الضمير.

وذهب ابن كيسان: إلى أن التاء هي الضمير، وهي التي في فعلت، وكبرت ب (أن).

وفي (هو) و (هي): الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع.

وفي (هما) و (هم): الضمير الهاء وحدها، وحكي عن الفارسي: أنه المجموع.

وفي (هن): الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في (هم)، والثانية كالواو في (همو).

قال ابن أجروم: (والخبر قسمان: مفرد وغير مفرد، فالمفرد نحو قولك: "زيد قائم"، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وغير المفرد أربعة أشياء: الجار والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: "زيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قائم أبوه، وزيد جاريته ذاهبة")

ولما فرغ من تقسم المبتدأ إلى ظاهر ومضمر شرع في تقسيم الخبر إلى مفرد ومركب فقال: والخبر، أي: من حيث هو قسمان: قسم مفرد، وقسم غير مفرد، والمراد بالمفرد هنا: ما ليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعاً؛ فإنه في هذا الباب يسمى مفرداً.

فالمفرد نحو: زيد قائم، ف(زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و(قائم) خبره مرفوع بالمبتدأ وهو خبر مفرد وكذلك: الزيدان قائمان، ف(الزيدان) مبتدأ، و(قائمان) خبره، وكذلك: الزيدون قائمون، ف(الزيدون) مبتدأ، وقائمون خبره، والخبر في هذه الأمثلة كلها مفرد؛ لأنه ليس بجملة ولا شبهها، بل هو لفظة واحدة.

ولما فرغ من الخبر المفرد شرع في الخبر المركب فقال: وغير المفرد أربعة أشياء: شيثان في الجملة، وشيثنان في شبهها.

فالشيثنان في شبه الجملة: الجار والمجرور، والظرف التامان، والمراد بالتام منهما: ما يفهم بمجرد ذكره مع ما يتعلق به، كما يعلم مما مثل به كما سيأتي، بخلاف الناقصين؛ نحو: جاء الذي مكاناً، والذي بك، فلا يفهم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر؛ نحو أن تقول: جاء الذي سكن مكاناً، والذي مر بك.

والشيثنان في الجملة هما: الفعل مع فاعله، أي: الظاهر أو المضمر، والمبتدأ مع خبره، أي: المفرد أو غيره.

والجار والمجرور نحو قولك: زيد في الدار، ف(زيد) مبتدأ، وفي الدار جار مجرور خبر عن زيد.

والظرف؛ نحو قولك: زيدٌ عندك، فـ (زيد) مبتدأ، وعندك ظرف خبر عن زيد.

والصحيح: أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف، لا هما، وهذان يشبهان بالجملة؛ لأنهما متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره: كائن أو مستقر، أو كائن أو استقر، ويرجعان في التقدير إلى المفرد إن قدر: كائن أو مستقر، أو إلى الجملة إن قدر: كان أو استقر، فـ (كان) و (استقر) فعلان، وفاعلهما ضمير مستتر عائد على المبتدأ، وكل منهما جملة فعلية خبر عن المبتدأ.

وقوله: والفعل مع فاعله، نحو قولك: زيد قام أبوه: إشارة إلى أن الخبر جملة فعلية، فـ (زيد) مبتدأ، وجملة (قام أبوه) من الفعل والفاعل والمضاف إليه: في محل رفع خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه.

وقوله: والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: زيدٌ جاريتُه ذاهبة: إشارة إلى أن الخبر جملة اسمية، فـ (زيد) مبتدأ أول، وجاريتُه مبتدأ ثان، وذاهبة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره: في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريتُه.

تَمِيَّة

للخبر ثلاث حالات:

أحدها: التأخير، وهو الأصل؛ كـ (زيد قائم).

ويجب تأخير الخبر في مسائل:

الأولى: أن يخاف التباسه بالمبتدأ؛ بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر؛ نحو: زيد أخوك، ونحو: أفضل منك أفضل مني، فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية، عمل بها.

فالأول نحو: رجل صالح حاضر؛ فإن القرينة اللفظية قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية، تقدمت أو تأخرت.

والثاني: أبو يوسف أبو حنيفة؛ فإن القرينة المعنوية - وهي التشبيه الحقيقي - قاضية بأن أبا يوسف مبتدأ؛ لأنه مشبه، وأبو حنيفة خبر؛ لأنه مشبه به، تقدم أو تأخر.

المسألة الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل؛ نحو: زيد قام، فلو قدم وقيل: قام زيد، التبس المبتدأ بالفاعل.

المسألة الثالثة: أن يقترن الخبر بـ (إلا) معنى؛ نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بـ (إلا) معنى، والتقدير: ما أنت إلا نذير، أو يقترن بـ (إلا) لفظاً؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فلا يجوز تقديم الخبر؛ لما مر.

ويجوز حذف ما علم من مبتدأ وخبر جوازاً، وقد يجب.

فمثال حذف المبتدأ جوازاً: قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، والتقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

ومثال حذفه وجوباً: قولهم: في ذمتي لأفعلن، فـ (في ذمتي) خبر لمبتدأ محذوفاً وجوباً؛ لسد جواب القسم مسده؛ أي: في ذمتي ميثاق أو عهد.

ومثال حذف الخبر جوازاً: قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، فـ (ظللها) مبتدأ، وخبره محذوف جوازاً؛ لدلالة ما قبله عليه؛ أي: دائم.

ومثال حذف الخبر وجوباً: قولهم: كل صانع وما صنع، فـ (كل)، مبتدأ، و (صانع) مضاف إليه، (وما صنع)، معطوف على المبتدأ، الخبر محذوف وجوباً؛ أي: مقترنان، وإنما وجب الحذف؛ لدلالة الواو مقام مع، ولو جيء به مع، كان كلاماً تاماً، فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية، لم يجب الحذف، نحو^(١): [الطويل]

وكلُّ امرئٍ والمـُؤْتِ يَلْتَقِيَانِ

واجتمع حذف كل واحد منهما في نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فـ (سلام)، مبتدأ حذف خبره وهو (عليكم)، و(قوم) خبر حذف مبتدؤه، وهو أنتم.

(١) لم أقف على قائله.

بَابُ: الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ^(١)

قال ابن آجروم: (وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها^(٢))

ثم شرع في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر فقال: (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر).

وتسمى النواسخ، وهي هنا ثلاثة أشياء:

الأول: كان وأخواتها.

والثاني: إن وأخواتها.

والثالث: ظن وأخواتها.

وسميت هذه نواسخ؛ لإزالتها حكم المبتدأ أو الخبر؛ أخذًا من النسخ، وهو لغة: الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل، إذا أزالته، وهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف.

قال ابن آجروم: (فأما "كان" وأخواتها، فإنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر^(٣))

فأما كان وأخواتها: فإنها ترفع الاسم، أي: المبتدأ، ويسمى اسمًا لها حقيقة، وفاعلًا مجازًا، وتنصب الخبر أي: خبر المبتدأ، ويسمى خبرًا لها حقيقة، ومفعولًا مجازًا؛ لأنها أشبهت الفعل الصحيح المتعدي لواحد، هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح، ومذهب جمهور الكوفيين: أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلاً

(١) أي: باب بيان العوامل وتسمى النواسخ الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر، وهذه المناسبة لذكرها عقبه.

(٢) أي: والنواسخ ثلاثة أقسام: كان وأخواتها قدمها لأنها أفعال، ولاختصاصها بأحكام، وثنى بإن وأخواتها لأن خبرها باق على الأصل وثلت بظن لتنصبها الجزئين جميعاً.

(٣) أي: ترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل، ويسمى اسمًا لها، وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول، ويسمى خبراً لها تسمية اصطلاحية للنحاة، ولم يسم المرفوع فاعلاً، والمنصوب مفعولاً، لأن هذه العوامل حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي شأنه: أن يصدر من الفاعل على المفعول.

حقيقة، والمنصوب مفعولاً حقيقة؛ لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، وصارت كالروابط، ومن ثمَّ سمّاها الزجاجي حروفاً.

قال ابن آجروم: (وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وما دام، وما تصرف منها، نحو: كان، ويكون، وكن، وأصبح، ويصبح، وأصبح، تقول: "كان زيد قائماً، وليس عمر شاخصاً" وما أشبه ذلك)

وهي ثلاثة عشر فعلاً على ما ذكره المصنف هنا، وهي على ثلاثة أقسام:

- قسم يرفع الاسم وينصب الخبر بلا شرط، وهو: كان، وليس، وما بينهما.
- وقسم يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم النفي أو شبهه عليه، وهو: زال، وبرح، وفتيئ، وانفك.
- وقسم يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية عليه، وهو: دام.

ثم شرع في القسم الأول، وهو مشتمل على مسائل:

الأولى منها: (كان) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي؛ إما مع الدوام والاستمرار؛ نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، فـ (كان) فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر والله اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (عليماً حَكِيمًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وإما مع الانقطاع؛ نحو: كان الشيخ شاباً، فـ (كان)، فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر، و (الشيخ) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (شاباً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه بالفتحة.

والثانية منها: (أمسى)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء؛ نحو: (أمسى زيد فقيراً)، فـ (أمسى)، فعل ماضٍ من أخوات (كان)؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و (زيد) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (فقيراً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه بالفتحة.

والثالثة منها: (أصبح) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح؛ نحو: أصبح الحر شديدًا، فـ (أصبح)، فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر؛ و(الحر) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (شديدًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والرابعة منها: (أضحى) وهو لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى؛ نحو: أضحى الفقير ورعًا، فـ (أضحى)، فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و(الفقير)، اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (ورعًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والخامسة منها: (ظل) بالطاء المشالة، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا؛ نحو: ظل زيد مفطرًا، فـ (فظل) فعل ماضٍ من أخوات (كان)؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (مفطرًا)، خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والسادسة منها: (بات) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً؛ نحو: بات زيد نائمًا، فـ (بات) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، ونائمًا خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والسابعة منها: (صار) وهي للتحويل والانتقال؛ نحو: صار الطين خزفًا، فـ (صار) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، والطين اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، وخزفًا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والثامنة منها: (ليس) وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرع عن القرينة؛ نحو: ليس عمرو نائمًا، أي: الآن، فـ (ليس) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وعمرو اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، ونائمًا خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وهذا آخر القسم الذي يرفع الاسم وينصب الخبر من غير شرط.

ثم شرع في القسم الثاني، وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم النفي أو شبهه عليه، وهو مشتمل على مسائل:

الأولى منها: (ما زال)؛ نحو: ما زال بكر عالمًا، ف (ما) نافية، و (زال) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و(بكر) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (عالمًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والثانية منها: (ما انفك) نحو: ما انفك زيد جالسًا، ف (ما) نافية، و (انفك) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، وجالسًا خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والثالثة منها: (ما فتى) نحو: ما فتى عمرو محسنًا، ف (ما) نافية، و (فتى) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و (عمرو) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و(محسنًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والرابعة منها: (ما برح) نحو: ما برح محمد كريماً، ف (ما) نافية، و(برح) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و (محمد) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (كريماً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

وهذه الأفعال الأربعة تدل على ملازمة الخبر للمخبر عنه على ما يقتضيه الحال، ولا تعمل هذا العمل إلا إذا اقترنت بالنفي كما مثلنا.

ثم شرع في القسم الثالث، وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه.

وهو قوله: (ما دام) نحو: لا أصحبك ما دام زيد متردداً إليك، ف (لا) نافية، و (أصحبك) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعلُه ضمير مستتر وجوباً فيه تقديره أنا في محل رفع، و (الكاف) مفعول به في محل نصب، و (ما) مصدرية تسبك مع (دام) بمصدر، وظرفية؛ لدلالاتها على الزمان، و (دام) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و(متردداً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، و (إليك) جار ومجرور متعلق بـ (متردداً)، والتقدير: لا أصحبك مدة دوام تردد زيد إليك، فالمدة هي الظرف، والدوام هو المصدر.

وقوله: وما تصرف منها، إشارة إلى أن هذه الأفعال على أقسام:

- منها: ما له مضارع وأمر، ومصدر ووصف، وهو كان، وصار وما بينهما.
 - ومنها: ما له مضارع دون أمر، ووصف دون مصدر، وهو زال، وأخواتها.
 - ومنها: ما لا مضارع له ولا أمر، ولا مصدر ولا وصف، وهو ليس، ودام.
- فالمتصرف، نحو: كان في الماضي، ويكون في المضارع، وكن في الأمر، ونحو: أصبح في الماضي، ويصبح في المضارع، وأصبح في الأمر.
- ثم إن المتصرف يعمل مضارعه وأمره ومصدره واسم فاعله واسم مفعوله عمل ماضيه؛ تقول في عمل الماضي من كان: كان زيداً قائماً، وتقدم إعرابه وليس عمرو شاخصاً.
- وتقدم إعرابه أيضاً، وما أشبه ذلك من بقية هذه الأفعال.
- ومثال المضارع من كان: يكون زيد قائماً، ف (يكون) فعل مضارع متصرف من كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمه مرفوع به، وقائماً خبره منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.
- ومثال الأمر: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، ف (كن) فعل أمر من كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر: والواو اسمه في محل رفع به، وحجارة خبره منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.
- ومثال المصدر: كون زيد قائماً، ف (كون) مصدر ل (كان)، يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسم المصدر، مخفوض به لفظاً، مرفوع به محلاً، وقائماً خبر المصدر منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.
- ومثال اسم الفاعل من كان: كائن زيد قائماً، ف (كائن) اسم فاعل من كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمه مرفوع به، وقائماً خبره منصوب به.
- ومثال اسم المفعول: مكون قائم، ف (مكون) اسم مفعول من كان، وقائم مرفوع به على النيابة عن الفاعل.

ومثال المضارع من (أصبح): يصبح بكر صائئاً، فـ (يصبح) فعل مضارع متصرف من أصبح، يرفع الاسم وينصب الخبر، وبكر اسمه مرفوع به، وصائئاً خبره منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثال الأمر من أصبح: أصبح صائئاً، فـ (أصبح) فعل أمر يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه في محل رفع به تقديره أنت، وصائئاً خبره منصوب به، وقس على هذا ما تصرف من بقية الأفعال المتصرفة.

قال ابن أجروم: (وأما "إن وأخواتها" فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: "إن، وأن، ولكن، وكأن، وليت، ولعل، تقول: إن زيداً قائماً، وليت عمراً شاخصاً، وما أشبه ذلك)

ثم شرع في الشيء الثاني من النواسخ؛ وهو (إن) وأخواتها فقال: وأما إن وأخواتها، فإنها؛ أي: هذه الأحرف تنصب الاسم، أي: المبتدأ اتفاقاً، ويسمى اسماً لها، وترفع الخبر على الأصح؛ أي: خبر المبتدأ، ويسمى خبراً لها، وقيل: هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وهو المبتدأ.

وإنما علمت هذه الأحرف؛ لشبهها بالفعل في كونها رافعة وناصبة، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الأفعال، وهي - أي: هذه الأحرف - ستة:

أولها: (إن) بكسر الهمزة، مثالها: إن زيداً قائماً، فـ (إن) حرف توكيد ونصب، وزيداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقائم خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

وثانيها: (أن) بفتح الهمزة وتشديد النون، مثالها: بلغني أن عمراً فاضل، فـ (بلغ) فعل ماضٍ، والنون نون وقاية، والياء مفعول به في محل نصب، وأن حرف توكيد ونصب، وعمراً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وفاضل خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، وجملة أن واسمها وخبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، وجملة أن واسمها وخبرها في موضع المقدر الذي هو فاعل، بلغ، والتقدير: بلغني فضل عمرو، ولا بد أن يطلبها عامل كما في هذا المثال.

والفرق بين المكسورة والمفتوحة: هو أن المكسورة مع اسمها وخبرها في موضع جملة لا تتول بمفرد، والمفتوحة مع اسمها وخبرها تتول بمفرد.

وثالثها: (لكن) بتشديد النون؛ تقول قام القوم لكن خالداً قاعد، ف (قام) فعل ماضٍ، والقوم فاعل مرفوع بـ (قام)، ولكن حرف استدراك تنصب الاسم وترفع الخبر، وخالداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقاعد خبرها مرفوع بها؛ وعلامة رفعه الضمة، ويتقدم عليها الإيجاب كهذا المثال، والنفي؛ نحو: ما قام القوم لكن عمراً قاعد.

واربعها: (كأن) بتشديد النون؛ تقول: كأن زيداً أسد، ف (كأن) حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر، وزيداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وأسد خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

وخامسها: (ليت) تقول: ليت زيداً قائم، ف (ليت) حرفت تمنّي ينصب الاسم ويرفع الخبر، وزيداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقائم خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

وسادسها: (لعل) تقول: لعل الحبيب قادم، ف (لعل) حرج ترجّ ينصب الاسم ويرفع الخبر، والحبيب اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقادم خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

ثم مثل المصنف لبعض ذلك بقوله: تقول: إن زيداً قائم، وليت عمراً شاخص، وما أشبه ذلك.

قال ابن آجروم: (ومعنى "إن، أن" التوكيد، "ولكن" للاستدراك، "وكأن" للتشبيه، "وليت" للتمني، "ولعل" للترجي والتوقع^(١))

ولما فرغ من تعداد الحروف، شرع في معانيها - ومعانيها مختلفة - فقال:

(١) الترجي: طلب الأمر المحبوب، نحو: لعل الله يرحمنا، والتوقع: الإشفاق نحو: لعل زيداً هالك، والفرق بين التمني والترجي: أن التمني طلب ما يمكن وقوعه، وما لا يمكن، والترجي هو: ما يمكن وقوعه، ولا تعمل إن وأخواتها إلا متأخر اسمها وخبرها عنها، ولا يتقدم خبرها عن اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لضعفها عن العمل لأنها حروف بخلاف كان وأخواتها.

ومعنى (إن) - أي: المكسورة - و(أن) - أي: المفتوحة - للتأكيد؛ أي: لتأكيد النسبة بين المبتدأ والخبر.

ومعنى (لكن): للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما توهم ثبوته أو نفيه.

ومعنى (كأن): للتشبيه، وهو الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى من المعاني.

ومعنى (ليت): للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه؛ كقولك: لَيْتَ الشَّبَابَ يَعودُ يَوْمًا، أو طلب ما فيه عسر؛ كقولك: ليت لي مالًا فأحج به.

ومعنى (لعل): للترجي، وهو طلب الأمر المحبوب، والتوقع وهو المعبر عنه عند قوم بالإشفاق في المكروه؛ نحو: لعل زيدًا هالك، والترجي في المحبوب؛ نحو: لعل الله يرحمني؛ فإن الهلاك مما يكره، والرحمة مما يحب.

قال ابن أجروم: (وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر، على أنهما مفعولان لها^(١))، وهي: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت، واتخذت، وجعلت، وسمعت، تقول: ظننت زيدًا مُنْطَلِقًا، وَخَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وما أشبه ذلك^(٢))

(١) هذا هو القسم الثالث من النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر وتغيره ما لم تلغ أو تعلق، وهو ظننت ونظائرها في العمل، وأربعة منها: تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني، وثلاثة: تفيد تحقق وقوعه وإثباته: يفيدان التصيير والانتقال، والعاشر: يفيد حصول النسبة في السمع ويقال لها: أفعال الشك واليقين، وأفعال القلوب.

وكلها أفعال بالاتفاق ومتصرفة تعمل بلفظ المضارع، وبلغظ الماضي والأمر والمصدر واسم الفاعل تنصب المبتدأ ويسمى مفعولها الأول، وتنصب الخبر ويسمى مفعولها الثاني فتنصب الجزئين جميعًا، حيث لا مانع، وهو أمران:

الإلغاء: وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا جوازًا لضعف العامل بتوسطه نحو: زيد ظننت قائم، أو تأخره، نحو: زيد قائم ظننت، والإهمال أرجح، والثاني: التعليق وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا بسبب توسط ما له الصدارة بينها وبين معموليها كاللام نحو: علمت لزيد قائم، أو ما الاستفهامية وهذان الأمران لا يجريان في ظن، وجميع أخواتها، بل في بعضها.

(٢) فخلت فعل وفاعل، وأصل خلت خليت بكسر الياء وعمرًا مفعول أول، وشاخصًا مفعول ثان، وما أشبه ذلك من أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق، وهذا القسم من النواسخ: حقه أن يذكر في المنصوبات، ولكنه ذكره استطرادًا لتمييز بقية النواسخ.

ثم شرع في القسم الثالث من النواسخ لحكم المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها، وهي الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها عليهما، فتتصبها مفعولين، فقال: وأما ظن وأخواتها: فإنها تنصب المبتدأ والخبر، بعد استيفاء فاعلها كما مر، وهي عشرة أفعال على ما ذكره المصنف؛ أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني:

أولها: (ظننتُ)، نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا، ف (ظننتُ) فعل وفاعل، وزيدًا مفعولها الأول، وقائمًا مفعولها الثاني.

والظن هنا بمعنى الحسبان؛ نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، والعلم؛ نحو: ﴿وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، لا بمعنى التهمة.

وثانيها: (حسبتُ)، نحو: حسبتُ زيدًا صديقًا، ف (حسبتُ) فعل وفاعل، وزيدًا مفعول الأول، وصديقًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وحسب - بكسر السين - هنا بمعنى اعتقد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، أو علم؛ نحو: [الطويل]

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

لا بمعنى صرت أحسب؛ أي: ذا شقرة، أو حمرة وبياض.

وثالثها: (خلتُ)، نحو: خلعت الهلال لائحًا، ف (خلتُ) فعل وفاعل، والهلال مفعولها الأول، ولائحًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وخال ماضي يخال بمعنى ظن؛ نحو ^(١): [المتقارب]

يَخَالُ الْفِرَازُ يُرَاجِي الْأَجْلُ

أو علم؛ نحو ^(١): [الطويل]

(١) قائله: لم ينسب إلى قائل -وبالبحث لم أعثر له على قائل- وذكره سييويه وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها، وهو من المتقارب. وذكر أنه مضنوع.

انظر: الكتاب ١/١٩٢، والمنصف ٣/٧١، وشرح المفصل ٦/٥٩، ٦٤، والمقرب ١/١٣١، وابن النظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٤١، وابن عقيل ٢/٩٠، والتصريح ٢/٦٣، والخزانة ٨/١٢٧.

.... وَخِلْتُني ... لِي اسمٌ....

لا ماضي يخول، بمعنى يتعهد أو يتكبر.

ورابعها: (زَعَمْتُ) نحو: زَعَمْتُ بَكْرًا عَالَمًا، ف (زَعَمْتُ) فعل وفاعل، وبَكْرًا مفعولها الأول، وعَالَمًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وزعم بمعنى ظن؛ نحو ^(٢): [الخفيف]

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِييَا
لا بمعنى كفل أو سمن أو هزل.

وهذه الأربعة: تفيد رجحان وقوع المفعول الثاني على عدم وقوعه.

وخامسها: (رَأَيْتُ)، نحو: رَأَيْتُ المَعْرُوفَ مَحْبُوبًا، فرَأَيْتُ فعل وفاعل، والمَعْرُوفُ مفعولها الأول، ومَحْبُوبًا مفعولها الثاني.

ورأيت بمعنى علمت؛ نحو ^(٣): [الوافر]

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
وبمعنى ظن؛ نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦]، لا بمعنى أصاب الرؤية، أو من رؤية العين، أو الرأي.

وسادسها: (عَلِمْتُ)، نحو: عَلِمْتُ خَالِدًا نَائِمًا، فعَلِمْتُ فعل وفاعل، وخَالِدًا مفعولها الأول، ونَائِمًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

(١) البيت كاملاً:

دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَّهْنُ. وَخِلْتُني لِي اسمٌ، فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

(أي دعونني عَمَّهْنُ، وقد علمت أن لي اسماً، أفلا ادعي به وهو أول اسم لي. وياء المتكلم مفعول خال الأول، وجملة "اسم" في موضع نصب على أنها مفعولة الثاني).

(٢) هو لأبي أمية أوس الحنفي. وهو من شواهد تخليص الشواهد ص ٤٢٨ والعيني ٣٧٩/٢ والتصريح ٢٤٨/١ وجمع الهوامع ١٤٨/١ وشرح الأشموني ٢٢/٢.

والشاهد نصب (زعم) لمفعولين الأول ياء المتكلم والثاني (شيخاً).

(٣) انظر: النوادر لأبي زيد ٥٠/١.

وعلمت بمعنى تيقنت؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] لا بمعنى عرفت، أو صرفت أعلم.

وسابعتها: (وجدت)، نحو: وجدت العلم نافعا، فوجدت فعل وفاعل، والعلم مفعولها الأول، ونافعا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

ووجد بمعنى علم؛ نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]، لا بمعنى أصاب، أو غضب، أو حزن.

وهذه الثلاثة: تفيد وقوع المفعول الثاني يقينا.

وثامنها: (اتخذت)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، فاتخذ الله فعل وفاعل، وإبراهيم مفعولها الأول، وخليلا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وتاسعها: (جعلت)، نحو: جعلت الطين خزفا، فجعلت فعل وفاعل، والطين مفعولها الأول، وخزفا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وجعل بمعنى اعتقد؛ نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]، لا الذي بمعنى خلق.

وعاشرها: (سمعت)، نحو: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: فالتبني مفعولها الأول، وجملة: يقول مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

تنبيه

أغرب المصنف بذكر سمع في هذا الباب، وهو في ذلك تابع لأبي علي الفارسي؛ فإنه قال: إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت إلى مفعولين.

والجمهور: على أن جملة: يقول، ونحوها في محل نصب على الحال من المفعول؛ لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد؛ نحو: سمعت الكلام، وأبصرت الهلال، وشممت الطيب، وذقت الطعام، ولمست الثوب.

ثم مثل المصنف لبعض ذلك بقوله: تقول: ظننت زيدا منطلقا، وخلت عمرا شاخصا، وما أشبه.

بَابُ: النَّعْتِ^(١)

قال ابن آجروم: (النعت: تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه^(٢))، وتعريفه وتنكيره^(٣)؛ قام زيدُ العاقلُ^(٤)، ورأيتُ زيداُ العاقلُ^(٥)، ومررت بزید العاقلُ^(٦)

ولما فرغ من النواسخ شرع في التوابع، وهي أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، فقال: (باب النَّعْتِ).

(١) بمعنى المنعوت وهو الوصف، والصفة بمعنى واحد فالنعت لغة: وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً: إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه والتابع من حيث هو وعرفه بعضهم: بأنه المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، غير خبر أو: أنه التابع المشتق والمؤول بالمشتق الموضح لمتبوعه في المعارف، المخصص له في النكرات.

وهو على قسمين: مفرد، وهو ثلاثة: مشتق كضارب، وشبهه، كذا، وذئ، وأسماء النسب، كمكي، ومصدر: كرجل عدل، والقسم الثاني: الجملة وشبهها ويشترط للنعت بها ثلاثة: أن يكون نكرة إما لفظاً وإما معنى ك (اتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)، أو معنى لا لفظاً وهو المعروف بأل، وشرطان في الجملة: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، ملفوظ به أو مقدر، وأن تكون خبرية.

(٢) أي النعت تابع للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعاً ونصبه إن كان منصوباً وخفضه إن كان مخفوضاً.

(٣) أي: والنعت يتبع المنعوت في تعريفه إن كان المنعوت معرفة وتنكيره إن كان المنعوت نكرة، سواء كان النعت حقيقياً وهو ما رفع ضميراً مستتراً أو سبياً وهو ما رفع اسماً ظاهراً ثم إن رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضاً في تذكيره وتأنثه وإفراده وتثنيته وجمعه.

ويكمل له أربعة من عشرة، وهي: الرفع، والنصب، والجذر، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وذلك مع عدم المانع أما إذا منع مانع كأفعل التفضيل، فإنه مفرد مذكر فلا يتبع، ويسمى النعت حيثشذ حقيقياً وإن رفع سببي المنعوت الظاهر، تبعه في اثنين من خمسة، ويسمى النعت سببياً.

(٤) أي: تقول في النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة جاء زيد العاقل في الرفع.

(٥) يعني: في النصب

(٦) يعني: في الجذر، وتقول فيما إذا رفع سببي المنعوت الظاهر: جاء زيد القائم أبوه، ورأيت زيدا القائم أبوه ومررت بزید القائم أبوه.

ثم رسمه ببعض خواصه تقريباً على المبتدئ فقال: النعت: تابع للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعاً، ونصبه إن كان منصوباً، وخفضه إن كان مخفوضاً، وتعريفه إن كان المنعوت معرفة، وتنكيره إن كان المنعوت نكرة، سواء أكان النعت حقيقياً، وهو الوصف الجاري على من هو له حقيقة، أو سببياً، وهو الوصف الجاري على غير من هو له.

ثم إن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة؛ واحد من وجوه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع، والنصب، والجذر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، فكلما كان في المنعوت أربعة من هذه العشرة يجب أن يكون في نعته الحقيقي.

تقول في هذا النعت الحقيقي الجاري على من هو له لفظاً ومعنى، الرفع لضميره حال الرفع: جاء زيد العاقل، فجاء فعل ماضٍ، وزيد فاعله مرفوع وهو منعوت، والعاقل نعت لزيد، تابع له في رفعه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد في التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الأفراد والتثنية والجمع، وفي تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث، فهذه أربعة من عشرة موجودة في المنعوت والنعت.

وتقول في حال النصب: رأيتُ زيداً العاقل، فرأيتُ فعل وفاعل، وزيداً مفعول به منصوب برأى وهو منعوت، والعاقل نعت له، تابع له في نصبه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد من التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الأفراد والتثنية والجمع، وفي تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث، فهذه أربعة من عشرة موجودة في المنعوت والنعت.

وتقول في حال الجر: مررت بزيد العاقل، فمررت فعل وافعل، وبزيد جار ومجرور متعلق بمررت، وزيد: منعوت، والعاقل نعت له، تابع له في جره وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد من التعريف والتنكير، وتابع له في إفراده وهو واحد من الأفراد والتثنية والجمع، وتابع له في تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث، فهذه أربعة من عشرة موجودة في المنعوت والنعت.

وتقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان العاقلان، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، وفي جمع المذكر مع التعريف: جاء الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين.

وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هند العاقلة، وأريت هندًا العاقلة، ومررت بهند العاقلة، وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين، وفي جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات العاقلات، وأريت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات، هذا كله مع التعريف.

وأما في التنكير:

فتقول في المفرد المذكر: جاء رجل عاقل، ورأيت رجلًا عاقلًا، ومررت برجل عاقل، وتقول في تثنيته مع التنكير: جاء رجلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين، وتقول في جمعه مع التنكير: جاء رجال عقاء، ورأيت رجالًا عقاء، ومررت برجالًا عقاء.

وفي المفردة المؤنثة مع التنكير: جاءت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة، وفي تثنيته مع التنكير: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين، وتقول في جمعها مع التنكير: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات.

فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر، وإعراب ذلك كله بين مما مر؛ فلا نطيل بذكره.

وأما النعت السببي الذي يكون رافعًا لاسم ظاهر متصل بضمير المنعوت: فيشترط فيه أن يكون تابعًا للمنعوت في اثنين من خمسة؛ في واحد من وجوه الإعراب الثلاثة؛ وفي واحد من التعريف والتنكير، فكلما كان في المنعوت اثنان من خمسة يجب أن تكون في النعت، ولا يجب أن يتبعه في اثنين من الخمسة الباقية من العشرة التي هي الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

تقول: مررت برجل قائمة أمه، قائمة نعت لرجل، تابع له في خفضه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تنكيره وهو واحد من التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الأفراد والثنية والجمع، ولم يتبعه في التذكير؛ لأن رجلاً مذكر، وقائمة مؤنث؛ فلم يتبعه في أربعة من العشرة، والأم فاعل مرفوع بقائمة.

وتقول: مررت بامرأة قائم أبوها، فقائم نعت لمرأة، تابع لها في الخفض، وفي التنكير، وفي الأفراد، ولم يتبعها في التأنيث؛ لأن امرأة مؤنث، وقائماً مذكر، فلم يتبع النعت منعوته في أربعة من العشرة، والأب في فاعل مرفوع بقائم.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن النعت تابع لمنعوته في رفعه ونصبه... إلى آخره لازم في كل نعت؛ حقيقياً كان أو سببياً، ولذلك اقتصر عليه ليشمل مسمى النعت بقسميه.

تنبيه

يجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها بدونها رفعاً بتقدير هو إذا كان منصوباً أو مجروراً؛ نحو: الحمد لله الحميد، بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الحميد، ونصباً بتقدير أعني في الإيضاح، أو أمدح في المدح، أو أذم في الذم، أو أرحم في الترحم، أو غير ذلك مما يناسب الصفة.

تَمَمَّة

يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت، والمنعوت إذا علم، لكن يكثر في المنعوت ويقل في النعت؛ فمن حذف المنعوت قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ﴾ [الصفافات: ٤٨]، أي: حور قاصرات الطرف، ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: كل سفينة صالحة، وقول عباس بن مرداس^(١): [المقارب]

(١) قاله: العباس بن مرداس الصحابي من كلمة يقولها في رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكان الرسول قد قسم الغنائم في حنين، فأعطى منها قوماً من المؤلفة قلوبهم ومنهم عيينة بن حصن والأقرع بن حابس عطاء كثيراً يتألفهم به على الإسلام، ولم يعط العباس مثلهم، فكره العباس ذلك.

وقد كنت في الحرب ذا تُدْرَأَ فلم أُعْطَ شَيْئاً ولم أَمْنَعِ
أي: شيئاً طائلاً؛ لأن الواقع أنه أُعْطِيَ شيئاً، بدليل قوله: ولم أَمْنَعِ.

وسبب إنشاده ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أُعْطِيَ المؤلفة قلوبهم من نفل حنين منه مائة أعطاه أبا عر فسخطها، وزاد على ذلك أبياتاً أخرى، لا يحتملها هذا المختصر، فقال صلى الله عليه وسلم^(١): "اقطعوا لسانه عني"، فزادوه حتى رضي.
(والتُدْرَأُ) بضم المشنة الفوقانية، وإسكان الدال المهملة، وفتح الراء، وبعدها همزة: القوة والعدة.

قال ابن آجروم: (والمعرفة خمسة أشياء^(٢))، الاسم المضممر نحو: أنا وأنت^(١)، والاسم العلم نحو: زيد ومكة^(٢)، والاسم المبهم نحو: هذا وهذه

اللغة: "تدراً" - بضم التاء وسكون الدال وفتح الراء - أي: ذو عدة وقوة على دفع الأعداء عن نفسه، وهو اسم موضوع للدفع، والتاء فيه زائدة كما زيدت في تنفل.
الإعراب: "وقد" حرف تحقيق، "كنت" كان واسمها، "في الحرب" متعلق بكان، "ذا" خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، "تدراً" مضاف إليه، "فلم" الفاء عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب، "أعط" فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول، "شيئاً" مفعول ثان، "ولم" حرف نفي، "أمنع" فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وحرك بالكسر للروي ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.
الشاهد فيه: "فلم أعط شيئاً" حيث حذف منه النعت، والتقدير: فلم أعط شيئاً طائلاً.
ولولا هذا التقدير، لتناقض مع قوله: "ولم أمنع".

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٠١، والسيوطي ص ٩٣، والمكودي ص ١١٦، وابن الناطم. وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٢٠.

(١) ذكره الخطابي في غريب الحديث ١٦/٢.

(٢) والسادس: الموصول والمعرفة: ما وضع لشيء بعينه وقدم المصنف المعرفة على النكرة مع أن الأولى تقديم النكرة لأنها الأصل لاندرج كل معرفة تحتها لكنه قدم المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين.

وأعرف المعارف على الإطلاق: لفظ الجلالة، ثم ضمير المتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب، ويليها: العلم، واسم الإشارة، الموصول، والمحلى بالألف واللام، ثم المضاف إلى واحد من هذه الخمسة.

وهؤلاء^(٣)، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل والغلام^(٤)، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة^(٥)

ولما ذكر المصنف أن النعت تابع للمنعوت في تعريفه وتنكيره احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة، والنكرة هي الأصل؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، ولكن المصنف بدأ بالمعرفة - وكان الأولى أن يبدأ بالنكرة - فقال:

(والمعرفة): أي من حيث هي (خمسة أشياء)، بل ستة كما ستعرفه:

(١) المضممر يقال له: الضمير وهو: ما دل على متكلم، أو مخاطب أو غائب، نحو: أنا ونحن للمتكلم، وأنت، وأنتم، وأنتما، وأنتم، وأنتن، للمخاطب، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، للغائب
(٢) أي: والثاني العلم وهو لغة: العلامة وينقسم إلى قسمين: علم شخص، وهو: ما علق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه، كزيد وهند، ولغيره: كشد قم، وهيلة، ولمكان كمكة، وعدن، والثاني: علم جنس، وهو: ما وضع للماهية، بقيد الاستحضار كأسماء.
(٣) الاسم المبهم: يشمل اسم الإشارة كما مثل والموصول، واسم الإشارة أقسام فنحو: هذا، لحيوان وجماد، ورجل: لمفرد المذكر، وهذه: للمفردة المؤنثة، وهذان: لمتثنى المذكر، وهاتان: لمتثنى المؤنث، وهؤلاء: لجمع المذكر، والمؤنث، ومراتب المشار إليه: ثلاث هذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد.

والموصول أيضًا أقسام، الذي للمفرد المذكر، والذان للمتثنى المذكر، والذين لجمع المذكر، والتي لمفرد المؤنث، واللتان لمتثنى المؤنث، واللاتي لجمع المؤنث، وكلها معارف.
(٤) فهما معرفتان بالألف واللام، لأن مجموعهما التعريف، ويعبر عنهما بأل، وهي نوعان: عهدية، وجنسية والعهدية: إما للعهد الذكري، نحو (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)، أو الذهني، نحو: (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)، أو الحضور، نحو: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ).
والجنسية: إما لاستغراق الأفراد نحو: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ)، أو لاستغراق الصفات، نحو: أنت الرجل علما، أو للتحقيقه نحو: الرجل خير من المرأة.

(٥) يعني المذكورة، المضممر، والعلم، والاسم المبهم، والذي فيه الألف واللام، وهذا هو الخامس، فتقول في المضاف إلى المضممر: غلامي، وإلى العلم: غلام زيد، وإلى المبهم: غلام هذا وإلى الذي فيه أل، غلام الرجل، ويكون ما أضيف إلى واحد منها معرفة، بثلاثة شروط: أن لا يكون المضاف متوغلا في الإبهام، كمثل، وغير، أو واقعا موقع نكرة، كجاء زيد وحده، وأن يكون إضافة معنوية، نحو: جاء ضارب زيد الآن، أو غدا.

الأول: الاسم المضممر، وهو ما دل على متكلم؛ نحو: أنا، ونحن، أو مخاطب؛ كَأَنْتَ، وَأَنْتِ، أو غائب: كهو، وهي.

وأعرف المعارف: الجلالة الكريمة، ثم الضمير العائد إليها، ثم ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب، ثم ضمير المشار إليه والمنادى، فهما في رتبة، ثم الموصول وذو الأداة، فهما في رتبة أيضًا، والمضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى ضمير فإنه في رتبة العلم، وهذا الترتيب هو المختار وإن خالف بعضهم في ذلك.

والضمير: إما مستتر، وهو ما لا صورة له في اللفظ، بل ينوى، ولا يكون إلا مرفوعًا، وهو قسمان: واجب الاستتار، وجائزه.

فالقسم الأول: كالمقدر وجوبًا، وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وذلك في مواضع:

- منها: المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة؛ نحو: أقوم.
- ومنها: المرفوع بمضارع مبدوء بالنون؛ نحو: نقوم.
- ومنها: المرفوع بأمر الواحد المذكر؛ نحو: قم.

والقسم الثاني - وهو جائز الاستتار - كالمقدر جوازًا، وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، وهو المرفوع بفعل الغائب؛ نحو: زيد يقوم، أو بفعل الغائبة؛ نحو: هند قامت، أو باسم الفاعل؛ نحو: زيد قائم، أو باسم المفعول؛ نحو: زيد مضروب، فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتر جوازًا، وإذا برز انفصل؛ تقول: زيد ما قام إلا هو، وكذا الباقي.

وإما ضمير بارز، وهو قسمان أيضًا:

- قسم متصل بعامله: وهو الذي لا يبتدأ به ولا يلي إلا اختياريًا، وينقسم إلى مرفوع؛ كتاء قمت، وإلى منصوب؛ نحو كاف، أكرمك، وإلى مجرور؛ نحو هاء غلامه، فهذه الضمائر الثلاثة متصلة؛ لأنه لا يبتدأ بها ولا تلي إلا اختياريًا.

- وقسم منفصل: وينقسم إلى مرفوع؛ كأنا للمتكلم واحده، وأنت بفتح التاء للمخاطب، وهو للغائب، وإلى منصوب؛ نحو: إياي للمتكلم وحده، وإياك للمخاطب المذكر، وإياه للغائب المذكر، هذه الضمائر أصول، ولها فروع.

ففرع الأول واحد فقط، وهو نحن، وهو للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه حقيقة أو ادعاء؛ لأن المتعدد فرع المفرد.

وفرع الثاني أربعة، وهي: أنت بكسر التاء للمخاطبة، وأنتما للمخاطبين مطلقاً، وأنتم للمخاطبين، وأنتن للمخاطبات؛ لأن المؤنث فرع المذكر، والمثنى والجمع فرع المفرد.

وفرع الثالث أربعة، وهي: هي للغائبة، وهما للغائبتين مطلقاً، وهم للغائبتين، وهن للغائبات.

وفرع الرابع واحد، وهو إيانا.

وفرع الخامس أربعة، وهي: إياك بكسر الكاف، وإياكما، وإياكم، وإياكن.

وفرع السادس أربعة أيضاً، وهي: إياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن، على ما تقدم من التعليل.

فائدة

الضمائر البارزة ستون ضميراً، وذلك لأن البارز: إما متصل، أو منفصل.

والمتصل: مرفوع، ومنصوب، ومخفوض.

والمنفصل: مرفوع، ومنصوب فقط.

فهذه خمسة أقسام؛ ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من الخمسة اثنتا عشرة لفظة؛ منها واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولمن معه، وخمسة للمخاطب؛ واحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لثنيتهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمسة للغائب كذلك، وإذا ضربنا خمسا في اثني عشر خرج منها ستون، ذكر المصنف منها اثني عشر في باب الفاعل، واثنى عشر في باب المبتدأ والخبر، وأربعة

وعشرون سيذكرها في باب المفعول به، ويزاد على ذلك الياء، من تفعلين، وأمثلتها مشهورة؛ فلا نطيل الكلام بذكرها.

تنبيه

المختار في أنا: أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة الحركة، ومذهب الكوفيين: أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك.

وفي أنت وفروعه: أن الضمير نفس أن عند البصريين، واللواحق لها حروف خطاب.

وفي هو، وهي: الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين.

ومذهب الكوفيين: إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع.

وفي هما، وهم: الضمير الهاء وحدها، وقيل: إنه المجموع.

وفي هن: الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في هم، والثانية كالواو في همو.

وفي إياه: الضمير نفس إيا، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة.

واستشكل: بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وإيا على حدثها لا تدل على ذلك.

وأجيب: بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة؛ فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث، وها هنا مذاهب آخر، لا حاجة لنا بذكرها.

والثاني من المعرفة: الاسم العلم، بفتح العين واللام، وهو اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً.

فخرج بتقيد التعيين: النكرات؛ فإنها لا تعين مسمياتها، وتقيد الإطلاق: ما عدا العلم من المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها: إما بقيد لفظي، وهو المعروف بالصلة، و(أل)، والمضاف إليه، أو معنوي، وهو اسم الإشارة، والمضمر.

والعلم نوعان:

- إما شخصي، وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له، سواء كان لعاقل مذكر؛ نحو: زيد، أو لمؤنث؛ نحو: خرنق، بكسر الخاء المعجمة والنون، علم منقول من ولد الأرنب لامرأة شاعرة أو غير عاقل؛ إما لمكان؛ نحو: عدن بفتح العين والبدال المهملتين، علم لبلد بساحل اليمن، ومكة، أو لغيره؛ كقرن - بفتح القاف والراء - اسم قبيلة من نزال منها أويس القرني رحمه الله تعالى، ومن قال: إنه منسوب إلى قرن المنازل - بسكون الراء، كالجوهري - فقدسها، ولاحق، علم فرس كان لمعاوية رضي الله عنه، وشذقم علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر، وهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب، واشق علم لكلب، هذه أمثلة ابن مالك في "الفيته"، غير مكة إلى سبعة أعلام، وثامنها علم كلب؛ موازنة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُهُمْ كُلُّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

- وإما جنسي، وهو ما وضع لمعين في الذهن؛ أي: ملاحظ الوجود فيه؛ كأسامة علم للسبع، وثعالة علم للثعلب.

والعلم باعتبار ذاته شخصيًا كان أو جنسيًا: إما اسم، وهو ما عدا الكنية واللقب، وهو الغالب كما مثلنا في نحو: زيد، وأسامه، أو لقب، وهو ما أشعر برفعة المسمى، كزين العابدين، أو ضعته - والوضيع: الدنيا من الناس - كأنف الناقة، وقفة، أو كنية، وهي كل مركب إضافي صدر بآب، كأبي عمرو، وأبي بكر الصديق رضي الله عنه، أو أم؛ كأمر، وأم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم، زاد الفخر الرازي في اعلم الجنسي: أو ابن أو بنت؛ كابن داية للغراب، وبنت الأرض للحصاة.

والثالثة من المعرفة: الاسم المبهم، وأراد به: اسم الإشارة، وحده: ما دل على مسمى وإشارة إليه، ووجه إبهامه: عمومته وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص، والمشار إليه: إما واحد أو اثنان أو جماعة، وكل واحد منها: إما مذكر أو مؤنث، وكل واحد من هذه الستة: إما قريب المسافة أو بعيدها، وزاد بعضهم: أو متوسطها، فمجموع ذلك حينئذ ثمانية عشر، وهي: للمذكر القريب (ذا) بألف ساكنة، و(ذائه) بهمزة مكسورة بعد ألف، و(ذائه) بهاء مكسورة بعد الهمزة، وذائه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، وللمؤنث المفرد في القرب ذي بكسر أوله وسكون ثانيه، وذه

بإسكان الهاء، وتي بكسر التاء وسكون ثانيه، وته بإسكان الهاء، وذان للمثنى المذكر القريب، وتان للمثنى المؤنث القريب، بالالف فيهما رفعاً، وبالياء فيهما جرّاً ونصباً كإعراب المثنى، وهل هما مثنى حقيقة أو جيء بهما على صورة المثنى؟ رأيان، والأصح الثاني؛ لأن من شرط التثنية قبول التنكير، وأسماء الإشارة لازمة للتعريف، وأولاء - ممدودة عند الحجازيين، ومقصورة عند بني تميم - لجمع المذكر والمؤنث، وبلغه أهل الحجاز جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، هذا كله في المشار إليه القريب كما تقرر، ويجب تجرده من الكاف، ويقرن بهاء التنبيه جوازاً، نحو: هذا زيد، وهذه هند، وهذان، وهاتان، وهؤلاء.

وأما البعيد على الأول الذي هو قريب ثان: فيشار إليه بالكاف الحرفية مجردة من اللام مطلقاً، سواء كان المشار إليه مفرداً أو لا، أو مقرونة باللام مبالغة في البعد إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: في المثنى مطلقاً، سواء أسبقه هاء التنبيه أم لا.

والثانية: في الجمع في لغة من مده، وهم أهل الحجاز كما مر.

والثالثة: فيما تقدمته هاء التنبيه بألف غير ممدودة، فلا تقترن اللام بالكاف في هذه المواضع؛ فل يقال: ذانك، ولا: أولئك، ولا: هذانك.

وأما على أن المراتب ثلاثة وهو ما جرى عليه ابن هشام في "شرح اللمحة": فالقريبى هي المجردة من اللام والكاف، والبعدي هي المقرونة بهما، والوسطى هي المقرونة بالكاف وحدها؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة، وقد أشبعت الكلام على ذلك في "شرح القطر".

والرابع من المعرفة: الاسم الذي فيه الألف واللام للتعريف؛ نحو: الرجل، والغلام، والفرس، والمعرف أل لا اللام وحدها؛ وفقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة وائدة، خلافاً لسيبويه، وهي: إما جنسية؛ فإن لم تخلفها كل، فهي لبيان الحقيقة؛ نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإن خلفتها حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس؛ نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وإن خلفتها مجازاً، فلشمول خصائص الجنس مبالغة؛ نحو: أنت الرجل علماً، وإما عهديه، والعهد: إما

ذكري؛ نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو علمي؛ نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والخامس من -المعرفة وهو الذي أسقطه المصنف: الموصول، وهو قسمان: حرفي، واسمي.

فالحرفي: ما أُوِّلَ مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد؛ نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صومكم، وليس هذا من المعارف.

وأما الموصول الاسمي وهو المراد: فهو كل اسم افتقر إلى صلة وعائد، وهو ضربان: ضرب نص في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، وضرب مشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد.

فالضرب الأول: نحو الذي للمفرد المذكر، عاقلًا كان أم لا، واللذان لثنية المذكر، واللتان لثنية المؤنث، ويتلفظ بهما بالألف رفعا، وبالياء جزا ونصبا كإعراب المثنى؛ تقول: جاءني اللذان قاما، واللتان قامتا بحذف الياء، من الذي، والتي، ولجمع المذكر شيئان: أحدهما الذين للعاقل فقط بالياء في حالة الرفع والنصب والجزم، والثاني الألي للعاقل وغيره، ولجمع المؤنث شيئان أيضا: أحدهما اللاتي بإثبات الياء وبحذفها، والثاني اللاتي بإثبات الياء وبحذفها.

والضرب الثاني: نحو من بفتح الميم، وهي مختصة بالعاقل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وتكون لغير العاقل إن نزل منزلته؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]، أو اختلط به تغليبا للأفضل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإن الأول: يشمل الملائكة والشمس، والقمر والنجوم وغيرها. والثاني: الآدميين والجبال، والشجر والودواب وغيرها.

وما الموصولة، وهي لغير العاقل فقط؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، وتكون له من العاقل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١].

والسادس - وهو في كلام المصنف خامس -: ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة على كلام المصنف، وما أضيف إلى واحد من الخمسة؛ لأن النكرة إذا أضيفت

إلى معرفة تعرفت؛ تقول: جاء غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، أو غلام الذي في الدار، وغلام القاضي.

والمضاف إلى معرفة في رتبة التعريف بحسب ما يضاف إليه؛ فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم، وإلى اسم الإشارة في رتبته، وكذا الباقي، إلا المضاف إلى الضمير - ك (غلامي) - فهو في رتبة العلم، لا في رتبة الضمير؛ لأنك تقول: مررت بزيد صاحبك، فتصف العلم بالاسم المضاف إلى الضمير، فلو كان الاسم المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، وهو ممنوع.

تنبيه

إنما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة؛ لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام:

الأول: المضمّر، لا ينعت ولا ينعت به.

الثاني: العلم، يُنعت ولا ينعت به.

الثالث والرابع والخامس: اسم إشارة والمعرف بـ (الألف واللام) والمعرف بالإضافة، ينعت وينعت به.

قال ابن أجروم: (والنكرة: كل اسم شائع في جنسه^(١))، لا يختص به واحد دون آخر^(٢))، وتقريبه: كل ما صلح دخول الألف واللام عليه^(٣))، نحو أرجل والفرس^(٤)

(١) أي: والنكرة لا تحصر بالعدد، بل بالحد، وحدها: كل اسم شائع، أي: عام في أفراد جنسه، الشامل له ولغيره.

(٢) أي: لا يختص به واحد من أفراد جنسه دون آخر، نحو: رجل فإنه شائع في جنس الرجال، الصادق على كل حيوان، ذكر، ناطق، بالغ، من بني آدم.

(٣) أي: وتسهيل حد النكرة على المبتدئ في هذا الفن أن تقول: كل ما صلح -بفتح اللام وضمها- دخول الألف واللام عليه، في فصيح الكلام فهو نكرة.

(٤) يعني: قبل دخول الألف واللام عليهما، فتقول في رجل وفرس: الرجل والفرس، ولا فرق بين النكرة، واسم الجنس في اللفظ، وقيل: وفي المعنى، والتحقيق: الفرق بحسب الاعتبار.

والاسم النكرة لا ينحصر بالعد، بل بالحد، وحده: كل اسم موجود شائع في جنسه الشامل له ولغيره، لا يختص به واحد من أفراد جنسه دون آخر، نحو: رجل، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالغاً، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه، أو ما شاع في جنس مقدر كـ (شمس)؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك، وإنما يختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجد لكان اللفظ صالحاً له؛ فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كـ (زيد) و (عمرو)، وإنما وُضِعَ وضع أسماء الأجناس.

وما ذكره المصنف من حد اسم النكرة فيه غموض على المبتدئ، فوضحه بقوله: وتقريبه، أي: الاسم النكرة على المبتدئ: كل ما، أي: كل اسم يصلح بفتح اللام وضمها دخول الألف واللام عليه في فصيح الكلام، فهو نكرة؛ نحو: الرجل للعاقل، والفرس لغيره؛ فإن أصلهما: رجل، وفرس، فهما نكرتان قبل دخول (أل) عليهما، ومعرفتان بعد دخولها عليهما، ولا يصلح في غيرهما في المعارف أن تقول: الزيد، والهند؛ لأنهما معرفتان بالعلمية؛ فلا يصلح دخول الألف واللام عليهما.

بَابُ: الْعُطْفِ^(١)

قال ابن آجروم: (وحروف العطف عشرة^(٢))، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإمّا، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع^(٣)، فإن عطفت بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نُصبت، أو على مخفوض خفضت، أو على مجزوم جزمت، تقول: «قام زيد وعمرو، ورأيتُ زيداً وعمراً، ومررتُ بزيد وعمرو، وزيدٌ لم يَقم ولم يقعد»^(٤)

ولما فرغ المصنف من التابع الأول وهو النعت وما يتعلق به من المعرفة والتكرة شرع في التابع الثاني وهو العطف فقال:

(باب العطف) أي: المعطوف، وهو نوعان: عطف بيان، وعطف نسق، والذي أراه هنا: عطف النسق، وهو - بفتح السين بمعنى المنسوق، من نسقت الشيء نسقاً بالتسكين إذا أتيت به متتابعاً -: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي

(١) هو لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، واصطلاحاً: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه، أحد حروف العطف المذكورة ولم يذكر عطف البيان، وهو: التابع الموضح لمتبوعه، إن كان تكرة، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، والمخصص له نحو: (فَذِيَّةٌ طَعَامٌ وَمَشْكِينٌ).
(٢) هذا على القول: بأن أما عاطفة، والعاطفة إنما هي الواو، التي قبلها، وحروف العطف قسمان: ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهو: بل، ولا، ولكن، وما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، أي: في الإعراب والحكم وهو السبعة الباقية.

(٣) حتى: كالواو ومعناها: للتدرج والغاية، ولا تفيد الترتيب وشروط العطف بها أربعة: أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه، أو كبعضه، وأن يكون غاية في الشرف، أو عدمه، وأن يكون ظاهراً لا مضمراً، وأن يكون مفرداً لا جملة وتكون عاطفة في بعض المواضع، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقد تكون ابتدائية أو جارة نحو: (هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ).

(٤) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من إطلاقه: أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضممر على المضممر وعكسه وكذا التكرة والمعرفة والمفرد وغيرها.

وإذا عطفت على الضمير المرفوع المتصل، وجب الفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء كالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) وكالمفعول به، ولا النافية، نحو: أكرمته وزيداً، وقوله: (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا).

وضعتها العرف للعطف، وذكرها المصنف بقوله: وحروف العطف عشرة بناء على القول بأن إما المكسورة الهمزة عاطفة، والتحقيق خلافه؛ فهي تسعة فقط.

(وهي) أي: حروف العطف مختلفة المعاني.

الأول: (الواو)، وهي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى.

أما تشريكها بينهما في اللفظ: فلأنها تجعل الثاني تابعاً للأول في إعرابه؛ من رفع، ونصب، وخفض، وجزم.

وأما تشريكها بينهما في المعنى: فلأنها تجعل الثاني تابعاً للأول في الحكم عليه نفياً أو إثباتاً.

وتكون لمطلق الجمع على الصحيح، لا للترتيب ولا للمعية؛ تقول للعطف بها: جاء زيد وعمرو، ورأيت زيدا عمراً، ومررت بزي وعمرو، (فعمرو) تابع لـ (زيد) في رفعه ونصبه وخفضه، ومشارك له في حكمه، وإذا كانت لمطلق الجمع فتعطف متأخراً في الحكم على متقدم عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ومتقدماً في الحكم على متأخر؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، ومصاحباً للمعطوف عليه في الحكم؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَضْحَابَ السَّيِّئِينَ﴾ [العنكبوت: ١٥].

والثاني: (الفاء) وهي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والمعنى مع الترتيب المعنوي، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً؛ كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾ [الانفطار: ٧].

وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به: أن يكون المعطوف بها بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب الذكر لفظاً، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٥٣].

وتكون مع الترتيب للتعقيب، وهو أن يكون متصلاً بها بلا مهلة؛ نحو: ﴿أَمَانَةٌ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١]، وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدة متطاوله؟

تقول في العطف بها: جاء زيد فعمر، ورأيت زيداً فعمر، ومررت بزيد فعمر، ف(عمر) تابع لـ (زيد) في إعرابه، ومشارك له في حكمه مع الترتيب والتعقيب.

والثالث: (ثم) بضم الثاء المثناة، وهي للتشريك بين المعطوف المعطوف عليه في الإعراب والمعنى، وتفيد الترتيب والتراخي بين المتعاطفين؛ تقول: جاء زيد ثم عمرو، ورأيت زيداً ثم عمر، ومررت بزيد ثم عمرو، فعمر تابع لزيد، في إعرابه، ومشارك له في حكمه، إلا أن المعنى المنسوب إلى المعطوف متأخر عن المعنى المنسوب إلى المعطوف عليه في الزمان، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْبِرْهُ﴾ (٢١) ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ﴾ [عبس: ٢١، ٢٢].

والرابع: (أو) وهي تشارك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى؛ تقول: جاء زيد أو عمرو، ورأيت زيداً أو عمر، ومررت بزيد أو عمرو، ف(عمر) تابع لـ (زيد) في إعرابه، ومشارك له في حكمه، وهي لأحد الشيئين؛ نحو: جاء زيد أو عمرو، أو أحد الأشياء؛ نحو: جاء زيد أو عمرو أو بكر، ومفيدة بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين؛ نحو: تزوج زينب أو أختها، أو الإباحة؛ نحو: جالس العلماء أو الزهاد.

والفرق بين التخيير والإباحة: امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة، وبعد الخبر - وهو مقابل الطلب؛ أي: الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل الصدق والكذب - للشك من المتكلم؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضُ﴾ [الكهف: ١٩]، أو الإبهام على المخاطب؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤].

والخامس: (أم) لطلب التعيين إذا وقعت بعد همزة دالة على أحد الشيئين المستويين؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، تقول: زيد، أو تقول: عمرو، لا بنعم، ولا بلا؛ لعدم التعيين، وتسمى أم هذه متصلة، وهي على نوعين:

أحدهما: أن تكون مسبوقة بهمزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين كما مثلنا.

النوع الثاني: أن تكون مسبوقة، بهمزة التسوية، سواء أوجدت أم لا، وهي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠]، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه.

وإنما سميت أم هذه متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، والمتصلة بقسميها تشرك في الإعراب، والمعنى؛ نحو: سواء أ جاء زيد أم عمرو، وسواء أ رأيت زيدًا أم عمرًا، وسواء أ مررت بزيد أم عمرو، وأ جاء زيد أم عمرو، وأ رأيت زيدًا أم عمرًا؟، وأ مررت بزيد أم عمرو؟
فعمرو تابع لزيد في إعرابه، ومشارك له في حكمه.

وأما (أم) المنقطعة: فهي الخالية مما ذكر في المتصلة؛ فلا يقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، ولا همزة التسوية، وسميت منقطعة؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين، ولا يفارقها معنى الإضراب؛ تقول: جاء زيد أم عمرو، ورأيت زيدًا أم عمرًا، ومررت بزيد أم عمرو، ومعناه: بل عمرو، وهي حينئذٍ مشتركة في الإعراب دون المعنى.

وسادها: (إما) المكسورة الهمزة المسبوقه بمثلها مثل: أو، في معناها؛ تقول: جاء إما زيد وإما عمرو، ورأيت إما زيدًا وإما عمرًا، ومررت إما بزيد وإما بعمرو، ف(عمرو) تابع لـ (زيد) في إعرابه وفي حكمه.

وأسقط هذه من حروف العطف ابن هشام، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان وبرهان بفتح الباء الوحده، وأثبتها أكثر النحويين، فهي عندهم في الطلب؛ نحو: تزوج إما هندا وإما أختها، وفي الخبر؛ نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو بمنزلة أو في العطف والمعنى، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة، وبعد الخبر للشك والإبهام، وعند الأولين: إنها مثل أو في المعنى فقط لا في العطف.

والسابع: (بل) فيعطف بها بعد الإيجاب؛ نحو: قام زيد بل عمرو، ورأيت زيدًا بل عمرًا، ومررت بزيد بل عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وعمرو هو الموصوف بالفعل دون زيد، وبعد النفي؛ نحو: ما جاء زيد بل عمرو، وما رأيت زيدًا بل عمرًا، وما مررت بزيد بل عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وعمرو هو الموصوف بالفعل دون زيد.

والثامن: (لا) فيعطف بها بعد الإيجاب؛ نحو: قام زيد لا عمرو، ورأيت زيدًا لا عمرًا، ومررت بزيد ولا عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وزيد هو الموصوف بالفعل دون عمرو، وبعد الأمر؛ نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، فزيد هو المأمور بضربه دون عمرو، وعمرو تابع لزيد في إعرابه.

والثاسع: (لكن) بسكون النون، ويعطف بها بشرط: أفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وألا تقترن بـ (الواو) عند الأكثرين.

مثالها بعد النفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، وما رأيت زيداً لكن عمراً، ومررت بزيد لكن عمرو، فعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه، وعمرو هو الموصوف بالفعل دون زيد.

ومثالها بعد النهي نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، فزيد هو المنهي عن ضربه دون عمرو، وعمرو تابع لزيد في إعرابه دون حكمه.

وليست عاطفة إن تلتها جملة؛ كقول الشاعر^(١): [البسيط]

إِنْ ابْنٌ وَرَقَاءٌ لَا تَخْشَى بَوَادِرَهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تَنْتَظِرُ

فوقائعه مبتدأ، وتنتظر: خبره، فـ (لكن) الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء، أو تلت واوًا؛ نحو: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فليس رسول الله، فعمرو مبتدأ، ولم يقم خبره، ولكن حرف ابتداء، ولا يجوز: لكن عمرو، بالإفراد على أنه معطوف؛ لفوات شرطه، وهو النفي أو النهي.

والعاشر: (حتى) وهي تشرك في الإعراب والمعنى، وقوله: في بعض المواضع، أشار به إلى أن العطف بها قليل عند البصريين، وأنكره الكوفيون، ويحملون ما أوهم العطف على أن حتى فيه ابتدائية، وما بعدها على إضمار عامل، وعلى إعمالها إنما تعمل بشروط أربعة:

أحدها: كون المعطوف اسمًا؛ لأنها منقولة من حتى الجارة، وهي لا تدخل على الأفعال.

والثاني: كونه ظاهرًا؛ فلا يجوز: قام القوم حتى أنا.

والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه تحقيقًا؛ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو تأوينا؛ نحوه^(٢): [الكامل]

(١) البيت لزهير، انظر: الديوان ٥٣/١.

(٢) نسبه سيويه - في الكتاب ٩٧/١ - لابن مروان التَّحَوِّي، ويُنسب للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد التَّحَوِّي في مُعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ١٤٦/١٩، وَيُغْنِيَةُ الْوُعَاةِ ٢٨٤/٢.

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فإن الصحيفة والزاد في تأويل: ألقى ما يثقله، أو شبيهاً بالبعض في شدة الاتصال؛ كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ويمتنع: حتى ولدها؛ لأن ولدها ليس جزءاً منها ولا شبيهاً به.

وضابط ذلك: أنه إن حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى، وإلا فلا. والرابع: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها إلى الحس والمشاهدة؛ نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، أو في زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى؛ نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص حسي؛ نحو: المؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال الذرة، أو في نقص معنوي؛ نحو: غلبك الناس حتى النساء والصبيان.

وتكون للتدرج؛ بأن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً، وتفيد مطلق الجمع كالواو، لا للترتيب كالفاء وثم، خلافاً لابن الحاجب، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم^(١): "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"، ولا ترتيب في القضاء والقدر، إنما الترتيب في ظهور المتعلقات.

وهذه الحروف العشرة مع اختلاف العشرة مع اختلاف معانيها تشترك ما بعدها لما قبلها في إعرابه؛ فإن عطفت أنت بها على مرفوع رفعت المعطوف، أو على منصوب

والشاهد فيه: (حتى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتى) ثلاثة أوجه: الرفع على أن (حتى) ابتدائية، و (نعله) مبتدأة، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر المبتدأ؛ والنصب على أن يكون (نعله) مفعولاً لفعل مبهجوز؛ يفتشره المذكور بعده، والتقدير: حتى ألقى نعله.

ويجوز أن تكون (حتى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نعله) معطوف على (الزاد) عطف مفرد على مفرد.

والجزم على أن (حتى) حرف جرّ وغاية، و (نعله) مجرور بها.

انظر: الأصول ٤٢٥/١، وأسرار العربية ٢٦٩، وشرح المفصل ١٩/٨، ورضف المباني ٢٥٨، والجنى الداني ٥٤٧، ٥٥٣، والخزانة ٢١/٣.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٤٧/٦)، رقم (٦٠٤٦).

نصببت المعطوف، أو على مخفوض خفضت المعطوف، أو على مجزوم جزمت المعطوف.

تقول في عطف الاسم على الاسم في الرفع: جاء زيدٌ وعمرو، وفي النصب: رأيتُ زيدًا وعمراً والخفض: مررت بزيدٍ وعمرو.

وأما في الفعل: فتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع: يقوم ويقعد زيد، وفي النصب: لن يقوم ويقعد زيد، وفي الجزم: لم يقم ويقعد زيد، وقس سائر الحروف على هذا.

تنبيه

فهم من كونه لم يشترط في العطف ما اشترط في النعت من كونه موافقاً للمنعوت في التعريف والتذكير: أنه يجوز عطف النكرة على المعرفة؛ نحو: جاء زيد ورجل، وعطف المعرفة على النكرة؛ نحو: جاء رجل وزيد، والمفرد على المثنى والمجموع، وعكسه، والمذكر على المؤنث، وعكسه، والظاهر على المضمر، والمضمر على الظاهر.

باب: التوكيد^(١)

قال ابن أجروم: (التوكيد: تابع للمؤكّد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه)^(٢). ويكون بألفاظ معلومة، وهي: النفس، والعين، وكلّ، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي: أكتع، وأبتع، وأبصع، تقول: «قام زيد نفسه، ورأيت القوم كلّهم، ومررت بالقوم أجمعين»

ولما فرغ من بيان الثاني من التوابع وهو عطف النسق شرع في بيان الثالث منها وهو التوكيد فقال:

(باب التوكيد) أي: المؤكّد بكسر الكاف، من إطلاق المصدر مراراً به اسم الفاعل، ويقال فيه أيضاً: التأكيد؛ بالهمزة، وبإبدال الهمزة ألفاً، والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة.

التوكيد بمعنى المؤكّد: تابع يقرر أمر متبوعه في النسبة والشمول، وهو على قسمين: لفظي ومعنوي.

فاللفظي: هو الذي يعاد فيه المتبوع بعينه أو بموافقة معنى.

وكل منهما يكون في الاسم؛ نحو قول الشاعر^(٣): [الطويل]

(١) فيه: ثلاث لغات، أفصحها الواو، وهو لغة: التقوية، والتشديد، واصطلاحاً: تعقيب المسند إليه، المعروف بالتابع المخصوص والمراد هنا: نفس التابع المخصوص وهو قسمان لفظي وهو: إعادة الأول بلفظه، نحو: جاء زيد زيد، أو بمرادفه نحو: وأنت بالخير حقيق قمن، والقسم الثاني: المعنوي، وهو: ما ذكره المصنف.

(٢) التوكيد بمعنى: المؤكّد تابع للمؤكّد بفتح الكاف في رفعه إن كان مرفوعاً نحو: جاء زيد نفسه وتابع له في نصبه إن كان منصوباً نحو: رأيت زيداً نفسه وتابع له في خفضه إن كان مخفوضاً نحو: مررت بزيد نفسه، وتابع له في تعريفه إن كان معرفة ولم يقل: وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف إلا إذا كانت محدودة، كصمت شهراً كله.

(٣) نسب في كتاب سيبويه ١/ ١٢٩ لمسكين الدارمي وهي في ديوانه ص ٢٩. وذكر الأعلام الششمري أن قائل الأبيات إبراهيم بن هرمة الفهري، وهي في محلقات ديوانه ص ٢٦٣.

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سَلَامٍ
فانتصاب أخاك الأول بتقدير: احفظ، أو لزم، أو نحو ذلك، وأخاك الثاني تأكيد
للاول، وقولك: حقيق جدير؛ فإنه بمعنى حقيق.

ويكون في الفعل؛ نحو قول الشاعر: [الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْغَلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاسِقُونَ الْخَبِيسُ الْخَبِيسُ
والشاهد في قوله: أتاك أتاك، فكرر الفعل والمفعول، واللاحقون فاعل أتاك الأول،
وأما الثاني: فلا فاعل له؛ لأنه لم يؤت به للإسناد، بل لمجرد التأكيد، وقولك: سكت
صمت؛ فإنه بمعنى السكوت.

ويكون في الحرف؛ نحو قول الشاعر ^(١): [الكامل]

لَا لَا أَبُوحَ بِخُبْرٍ بَشَّةً إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَغُهُودًا
فكرر حرف الجواب - وهو لا - مرتين، وقولك: أجل جبر؛ فإن جبر بمعنى أجل.
وليس من التوكيد اللفظي ما كرر في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾
[الفجر: ٢١]؛ لأن معناه: دكًا بعد دكٍّ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثًا، ولا
ما كرر في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ لأن معناه: أن
الملائكة يقومون فيصطفون صفًّا بعد صفٍّ محدقين بالجن والإنس، فليس الثاني في
الآيتين تأكيدًا، بل المراد به التكرير، كما تقول: علمته النحو بابًا بابًا.
والقسم الثاني: المعنوي، وسيأتي في كلامه.

وكل من القسمين تابع للمؤكد بفتح الكاف في رفعه إن كان مرفوعًا، وفي نصبه إن
كان منصوبًا، وفي خفضه إن كان مخفوضًا، وفي تعريفه إن كان معرفة، وفهم من
اقتصاره على التعريف: أن التوكيد لا يكون نكرة، بخلاف النعت، فإنه يكون نكرة.

والمعنوي نوعان:

الهيجا: الحرب تمد وتقصر.

انظر: الأغاني ١٨/٦٩، الخزانة ١/٤٦٥، المقاصد النحوية للعيني ٤/٣٠٤.

(١) لجميل بئنة، انظر: همع الهوامع ٣/١٧٣.

أحدهما: ما يؤكد به لرفع المجاز عن الذات، ويكون بالفاظ معلومة عند العرب، وهي: النفس، والعين خاصة، فإذا قلت: جاء زيد. احتمال أن يكون الجائي خبره، أو كتابه، أو غلامه، فإذا قلت: نفسه، أو عينه، ارتفع الاحتمال.

ولك أن تؤكد بـ (النفس) وحدها، وبـ (العين) وحدها، وأن تجمع بينهما، بشرط أن تقدم النفس وتؤخر العين في اللفظ؛ نحو: جاء زيد نفسه عينه؛ لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها.

ويجمعان على وزن أفعال -بضم العين- جمع قلة وجوباً على الأفصح مع غير المفرد، وهو المثنى والمجموع.

تقول في التثنية: جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينهما، أو أنفسهما أعينهما، ويجوز في غير الأفصح: نفسهما عينهما بالإفراد.

وفي الجمع: جاء الزيدون - أو زيد وعمرو وبكر - أنفسهم، أو أعينهم، أو أنفسهم أعينهم، ولا يجوز: نفوسهم، أو عيونهم، أو نفوسهم عيونهم.

وفي المفرد المذكر: جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه. وفي المؤنث: جاءت هند نفسها، أو عيناها، أو نفسها عيناها.

وفي جمع المؤنث: جاءت الهندات أنفسهن، أو أعينهن، أو أنفسهن أعينهن. وقد علم ما تقرر: أنه لا بد من ضمير متصل بالنفس والعين مطابق للمؤكد بفتح الكاف، إلا في التثنية على الأفصح كما مر.

والنوع الثاني: ما يؤكد به لدفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويكون بلفظ: كل وأجمع، وجميع، وعامة من قلة لغير المثنى - وهو الجمع والمفرد - أن يتجزأ ذلك الغير بنفسه؛ نحو: جاء القوم كلهم، أو أجمعون، أو جميعهم، أو عامتهم، أو تجزأ بعامله؛ نحو: اشتريت العبد كله أو جميعه، أو عامته، ولا يجوز: جاء زيد كله؛ لأنه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله.

وإنما كان ذلك لدفع ما ذكر؛ لأنك إذا قلت: (جاء القوم كلهم) يحتمل أنك تريد بالقوم بعضهم، كما في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] أي: بعضها، وهو الأنامل، فلما قلت: (كلهم) اندفع ذلك الاحتمال.

ويجب أن يتصل كل، وأجمع، وجميع، وعامة بضمير المؤكد لفظاً؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، فليس من التوكيد: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]

لعدم الضمير، ولو كان كذلك، لقال: جميعه، وأيضاً التوكيد بجميع قليل كما مر؛ فلا يحمل عليه التنزيل، كما قاله ابن هشام في "المغني"، بل جميعاً حال من ما الموصولة. ويؤكد المنثنى بكلا، وكلتا؛ تقول: جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلاهما، إذا اتحد معنى المسند إلى المؤكد، كما في قام الزيدان كلاهما، فلا يؤكد بهما إذا اختلف؛ فلا يقال: مات زيد وعاش عمرو كلاهما.

ويؤكد بأجمع للمفرد المذكر، وبجمعاء للمفرد المؤنث، وبجمعهما لجمعهما؛ فجمع أجمع: أجمعون، مؤكد به جمع الذكور كما مر، وجمع جمعاء: جمع بضم الجيم وفتح الميم، فيؤكد به جمع الإناث.

وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بالفاظ آخر معلومة، وتسمى تلك الألفاظ توابع أجمع، وتوابع أجمع لا يتقدم عليه، وهي أي: توابع أجمع: أكتع مأخوذ من: تكتّع الجلد إذا اجتمع، وأبتع مأخوذ من البتع، وهو طول العنق، وقيل: شدة المفاصل، وأبضع بالصاد المهملة مأخوذ من البضع، وهو العرق المجتمع.

والأصل: أفراد النفس عن العين، وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه؛ تقول: في أفراد العين في الرفع: قام زيد نفسه وفي أفراد كل عن أجمع في النصب: رأيت القوم كلهم، وفي أفراد أجمع عن توابعه في الخفض: مررت بالقوم أجمعين.

تنبيه

هذه الألفاظ كلها يؤكد بها حال كونها غير مضافة لضمير المؤكد؛ لأنها إنما يؤكد بها غالباً بعد كل، وكل مضافة إلى ضمير المؤكد، وهذه تابعة لها؛ فلا يحتاج إلى إضافة، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وقد يؤكد بهن استقلالاً من غير أن يتقدم عليهن كل؛ نحو قولك: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والقوم أجمعون، والنساء جمع، قال الله تعالى: ﴿وَأَغْوَيْنَهُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، ﴿وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].

ولا يجوز تثنية أجمع، وجمعاء عند جمهور البصريين؛ استغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمع، وجمعاء، كما استغنوا غالباً بتثنية سي - بكسر السين المهملة وتشديد الياء - عن تثنية سواء بالمد، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواء ان إلا نادراً.

وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد وجب ترتيبها؛ بأن تقدم كل، ثم أجمع، ثم أكتع، ثم أبصع، ثم أبتع، فيجوز أن يتعدد إذا أريد التقوية، لكنها بخلاف المنعوت المعتدة لمنعوت؛ فإنه يجوز فيها أن تتعاطف؛ لاختلاف المعاني، ولا يجوز أن تتعاطف الكلمات المؤكدات، بل تذكر متتابعة دون فصل على الأصح؛ لاتحاد معناها، فنزلت منزلة الشيء الواحد، والعطف يقتضي المغايرة؛ فلا يقال: جاء زيد نفسه وعينه؛ لما مر، ويقال في النعت: جاء زيد العالم والصالح والورع، لما تقدم. ولا يجوز قطع ألفاظ التأكيد، بخلاف النعت كما مر.

تتمة

إذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس، أو بالعين وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل؛ نحو: قمت أنت نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، وقاما هما أنفسهما، وقوموا أنتم أنفسكم، وقاموا هم أنفسهم، وقمن هن أنفسهن، وقمن أنتن أنفسكن، وقاموا هم أنفسهن، وقمن هن أنفسهن، وقمن أنتن أنفسكن؛ كراهة إيهام الفاعلية عند إسناد الضمير لمؤنث؛ إذ لو قيل: خرجت عينها، توهمت الباصرة، أو نفسها، توهمت الحياة، وحمل ما ليس فيه لبس على ما التبس، بخلاف: قام الزيدون أنفسهم، فيمتنع الضمير المنفصل؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرافية، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو دونه، وبخلاف: ضربتهم أنفسهم، ومررت بهم أنفسهم، وقاموا كلهم، فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب؛ لأن الضمير المؤكد في الأولين غير مرفوع؛ ولأن المؤكد في الثالث غير النفس والعين.

بَابُ: الْبَدَلُ^(١)

قال ابن آجروم: (إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه^(٢)). وهو على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء^(٣)، وبدل البعض من الكل^(٤)، وبدل الاشتمال^(٥)، وبدل الغلط^(٦). تقول: «جاء زيد أخوك»^(٧)، «أكلت الرغيف ثلثه»^(٨)، «نفعني زيد علمه»^(٩)، «ورأيت زيدا الفرس»^(١٠)، أردت أن تقول الفرس^(١١) فغلطت فأبدلت زيدا منه

(١) هو لغة: العوض عن الشيء، والمراد هنا المبدل واصطلاحاً: التابع المقصود بالحكم، بلا واسطة بينه وبين متبوعه، فهو تابع للمبدل منه، في رفعه، ونصبه، وخفضه وجزمه.

(٢) من رفع، ونصب، وخفض، وجزم.

(٣) أي: بدل شيء من شيء، مساو له في المعنى.

(٤) وهو: أن يكون الثاني بعضاً من الأول سواء كان مساوياً لنصفه، أو أقل أو أكثر.

(٥) وهو: أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالاً بطريق الإجمال.

(٦) من اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أنه الغلط.

(٧) فأخو بدل من زيد بدل شيء من شيء.

(٨) أو نصفه، أو ثلثه، فثلثه بدل من الرغيف، بدل بعض من كل.

(٩) فعلمه بدل من زيد بدل اشتمال.

(١٠) فالفرس: بدل من زيد بدل غلط.

(١١) صوابه: فأبدلت الفرس من زيد، فهذه أقسام البدل في الاسم.

وأما في الفعل فقال بعضهم: تجري فيها الأقسام الأربعة، مثال بدل شيء من شيء:

(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)

وبدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك، وبدل الاشتمال:

أَنْ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تَوَخَّذْ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

وبدل الغلط: إن تأتينا تسألنا نعطك.

واستدرك عليه: بدل الإضراب هو: أن يكون كل من الأول والثاني مقصوداً في الابتداء، وبدل النسيان، وهو: أن يكون القصد الإخبار بالأول ثم تبين أن المقصود الثاني، وبدل الغلط: فيما يقع باللسان وبدل النسيان: فيما يقع بالجنان.

ولما فرغ المصنف من الثالث من التوابع وهو التوكيد شرع في رابعها وهو البذل فقال:

(باب البذل) وهذه تسمية بصرية، وعند أهل الكوفة يسمى بالترجمة، والتبيين قاله الأخفش، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير.

وهو لغة: العوض، واصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم بلا وساطة بينه وبين متبوعه هذا حده.

وأما حكمه: فإنه تابع للمبدل منه في إعرابه؛ من رفع ونصب وخفض وجزم، وهذا معلوم من قوله: إذا أبدل اسم من اسم، أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم، وهو أي: بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل على أربعة أقسام بل ستة كما ستعرفه.

الأول: بدل الشيء من الشيء وهو أن يكون الثاني نفس الأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبا: ٣١، ٣٢] الآية.

تنبيه

عبارة المصنف بما ذكره أولى من تعبيره غيره بدل كل من كل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى؛ نحو: ﴿إِلَهِ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فمن قرأ بالجر، فالله بدل من العزيز بدل شيء من شيء، ولا يقال فيه: بدل كل من كل؛ لأن لفظ الكل إنما يطلق على ما يقبل التجزؤ، والله تعالى منزّه عن ذلك.

ولا يحتاج بدل الشيء إلى ضمير يربطه بالمبدل منه؛ لأن نفس المبدل منه في المعنى.

والثاني: بدل البعض من الكل، وهو بدل الجزء من الكل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] ف (من استطاع) بدل من الناس.

ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون قليلاً بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه؛ أو مساوياً، أو أكثر منه؛ نحو: أكلت الرغبة ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه.

ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه؛ ليربط البعض بكلمة، سواء أكان مقدراً كما في الآية؛ فإن الضمير العائد على المبدل منه مقدر؛ أي: منهم، أم مذكوراً كالأمثلة المذكورة.

والثالث: بدل الاشتمال، نحو قوله تعالى: ﴿سَأَلْنَاكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

واختلف في المشتمل ما هو؟

فقيل: هو الأول؛ لأن الثاني: إما صفة له؛ كـ (أعجبني الجارية حسنها)، أو مكتسب منه صفة؛ نحو: سلم زيد ثوبه. ورد: سرق زيد فرسه.

وقيل - وهو الأولى -: لا اشتمال لأحدهما على الآخر، بل هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال؛ نحو: أعجبني زيد علمه، أو حسنه، أو كلامه، ألا ترى أن الإعجاب يشتمل على زيد بطريق المآزر، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة، وكذلك: سرق زيد ثوبه، أو فرسه، فإن زيدا مسروق مجازاً، والثوب والفرس مسروقان حقيقة؟

ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير كما في بدل البعض من الكل؛ إما مذكور كما في الآية المتقدمة؛ فقتال بدل اشتمال من الشهر، والرباط بينهما الهاء المجرورة بفي، وإما مقدر كما في قوله تعالى: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ﴾ [النار: ٤، ٥] فالنار بدل من الأخدود، والعائد محذوف؛ أي: النار فيه.

والرابع: بدل الإضراب.

والخامس: بدل الغلط.

والسادس: بدل النسيان.

ولفظ هذه الثلاثة لا يختلف، وإنما يختلف بحسب قصد المتكلم؛ نحو قولك: تصدقت بدرهم دينار، فهذا صالح للأقسام الثلاثة؛ بحسب قصد الأول وهو المبدل منه، وقصد الثاني وهو البدل.

بأن تكون قصدت الإخبار بأنك تصدقت بدرهم، ثم عنك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار، فكل منهما مقصود، فهذا بدل إضراب، ويسمى أيضاً: بدل بداء، بالدال المهملة والمد.

أو قصد الثاني فقط وسبق اللسان إلى الأول، فهو بدل الغلط؛ أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ.
أو قصد الأول وتبين الخطأ؛ بأن أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطقت به ظهر لك فساد ذلك القصد بعد الثاني، ويسمى: بدل النسيان، أي: بدل شيء ذكر نسياناً.
وقد علم مما تقرر: أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان.
ثم مثل المصنف لأمثلة البدل المذكورة في كلامه مبتدئاً بالأول منها فقال: نحو قولك: جاء زيدٌ أخوك، وإعرابه: جاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل، وأخوك بدل شيء من شيء، ويسميه ابن مالك: بالبدل المطابق.
ثم مثل للثاني بقوله: وأكلت الرغيف ثلثه، وإعرابه: أكلت فعل وفاعل، والرغيف، مفعول به، وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل.

فائدة

منع المحققون دخول (أل) على كل، وبعض.
ثم مثل للثالث بقوله: ونفعني زيدٌ علمه، وإعرابه: نفعني فعل ومفعول، وزيد فاعل، وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال.
ثم مثل للرابع بقوله: ورأيتُ زيداً الفرس، وإعرابه: رأيت فعل وفاعل، وزيداً مفعول به، والفرس بدل من زيد بدل غلط؛ وذلك لأنك أردت أن تقول: رأيت الفرس ابتداءً، فغلطت في لفظك بالفرس، فأبدلت زيداً منه، أي: عوضت زيداً من لفظ الفرس، هذه أقسام البدل في الاسم.

وأما في الفعل: فقال الشاطبي: يجري فيه ذلك.

مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]؛ فإن معنى مضاعفة العذاب هي لقي الآثام.
ومثال بدل البعض من الكل: إن تصل تسجد لله، يرحمكم.
ومثال بدل الاشتمال قوله^(١): [الرجز]

(١) لم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (تؤخذ) حيث نصب؛ لأنه بدل اشتمال من (أَنْ تُبَايَعَا)؛ والبدل هنا من بدل الجملة من الجملة.

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذُ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

لأن الأخذ كرهاً والمجيء طوعاً من صفات المبايعة.

ومثال بدل الغلط: إن تأتينا تسألنا نعطك، هذا ملخص كلامه، قال الشيخ خالد: والدرك عليه.

تَمَمَّة

أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب في جهة الحساب أربعة وستون؛ حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر، وذلك لأنهما: إما معرفتان، أو نكرتان، أو الأولى معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس، فهذه أربعة، وكل منها: إما مضمرة، وإما مظهر، أو مختلفاهما، فهذه ستة عشر، وكل منها: إما بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتغال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون، وتفصيلها في الجواز والامتناع يعرف أكثره مما مر.

بَابُ: مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ^(١)

قال ابن آجروم: (المنصوبات خمسة عشر^(٢))، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمُنَادَى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، البدل^(٣))

ولما فرغ المصنف من مرفوعات الأسماء شرع في منصوباتها فقال:

(باب منصوبات الأسماء) وتقدمت منصوبات الأفعال.

المنصوبات من الأسماء خمسة عشر منصوبًا على سبيل الإجمال والتعداد، وسيذكر لكل منها بابًا على سبيل التفصيل، وهي: أي: منصوبات الأسماء: أولها: المفعول به، نحو: ضربت زيدًا، فزيدًا مفعول به منصوب بضرب، وعلامة نصبه الفتحة.

وثانيها: المصدر نحو ضربًا، في قولك: ضربت ضربًا، فضربًا منصوب بضرب على أنه مفعول مطلق.

وثالثها: ظرف الزمان، نحو: صمت اليوم، فاليوم، ظرف زمان منصوب بصام على أنه مفعول فيه.

ورابعها: ظرف المكان، نحو: جلست أمامك، فأمامك ظرف مكان منصوب بجلس على أنه مفعول فيه.

وخامسها: الحال نحو: جاء زيد راكبًا، فراكبًا منصوب بجاء على أنه حال.

وسادسها: التمييز نحو: طاب محمد نفسًا، فنفسًا منصوب بطاب على أنه تمييز.

(١) أي باب الأسماء المنصوبة، وتقدمت منصوبات الأفعال.

(٢) ذكر منها أربعة عشر، على سبيل الإجمال والتعداد؛ لأنه أبلغ للطلاب، ثم فصلها بابًا بابًا، والخامس عشر: المنصوب بنزع الخافض.

(٣) التابع للمنصوب، وهو: تمام العدد، وهو: أربعة أشياء النعت، نحو: رأيت زيدًا العاقل، والعطف، رأيت زيدًا وبكرًا، والتوكيد رأيت زيدًا نفسه، والبدل رأيت زيدًا أخاك.

وسابعها: المستثنى، نحو: قام القوم إلا زيدًا، فزيدًا منصوب على الاستثناء بإلا.
 وثامنها: اسم لا، نحو: لا غلام سفر حاضر، فغلام اسم لا منصوب بها.
 وتاسعها: المنادى نحو: يا عبد الله، فعبد الله منصوب على أنه منادى.
 وعاشرها: المفعول من أجله، نحو: قام زيد إجلالًا لبكر، فإجلالًا منصوب بقام على أنه مفعول من أجله.
 وحادي عشرها: المفعول معه، نحو: سرت والنيل، فالنيل منصوب بسار على أنه مفعول معه.
 وثاني عشرها: خبر كان وأخواتها نحو: كان زيد قائمًا، فقائمًا خبر كان منصوب بها.
 وثالث عشرها: اسم إن وأخواتها، نحو: إن زيدًا قائم، فزيدًا اسم إن منصوب بها.
 ورابع عشرها: مفعولا ظننت وأخواتها، وهذا ساقط في غالب نسخ المتن، وثابت في بعضها؛ نحو: ظننت زيدًا قائمًا، فزيدًا وقائمًا منصوبان على أنهما مفعولا ظننت.
 وخامس عشرها: التابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء، كما مر في المرفوعات: النعت نحو: رأيت زيدًا العاقل، والعطف نحو: رأيت زيدًا وعمروًا، والتوكيد نحو: رأيت القوم كلهم، والبدل نحو: رأيت زيدًا أخاك، فهذه التوابع الأربعة منصوبات على أنها تابعة لما قبلها في إعرابه.

باب: المفعول به^(١)

قال ابن آجروم: (وهو: الاسم، المنصوب، الذي يقع عليه الفعل^(٢))، نحو قولك: «ضربتُ زيداً وركبتُ الفرسَ»^(٣)

ولما فرغ من ذكر المنصوبات على سبيل الإجمال شرع في ذكرها على سبيل التفصيل، فذكر لكل منها باباً على الترتيب المتقدم، وبدأ منها ببيان المفعول به فقال: (باب المفعول به)

وقدمه على غيره؛ لأن غير البصريين لا يسمى مفعولاً إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره: مشبه بالمفعول، قاله ابن هشام في حواشيه.

المفعول به: هو الاسم المنصوب الذي يقع به. أي: عليه الفعل الصادر من الفاعل؛ نحو: ضربتُ زيداً، فزيداً مفعول به؛ لأنه وقع عليه الضرب الصادر من الفاعل، وركبتُ الفرس، فالفرس مفعول به؛ لأنه وقع عليه الفعل وهو الركوب.

والمراد بوقوع الفعل عليه: تعلقه به من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا به، فيشمل: ما ضربتُ زيداً، ولا تضرب عمراً.

وخرج بما وقع عليه: بقية المفاعيل؛ لأن المفعول معه وقع معه لا عليه، والمفعول فيه، وقع فيه لا عليه، والمفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل، والمفعول له وقع لأجله، وهذا التعريف بالرسم تقريباً على المبتدئ.

قال ابن آجروم: (وهو قسمان: ظاهر، ومضمر؛ فالظاهر ما تقدم ذكره^(١))، والمضمر قسمان: متصل، ومنفصل^(٢)، فالمتصل اثنا عشر، وهي: ضربني،

(١) أي: الذي يقع عليه الفعل كما مثل، أو معنويًا كتعلمت العلم ولما ذكر المنصوبات إجمالاً، شرع يذكرها تفصيلاً، وبدأ بالمفعول به، لأنه قد يوجد في العمد، إذا كان نائباً عن الفاعل.

(٢) أي: المفعول به هو: الاسم الصريح كما مثل أو المؤول بالصريح نحو: (وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ)، المنصوب لفظاً أو محلاً بفعل متعد كضرب أو ما أشبه الفعل، كاسم الفاعل وهذا حكمه الذي يقع به، أي: يقع عليه الفعل الصادر من الفاعل.

(٣) فزيداً مفعول به منصوب والفرس مفعول به منصوب، وزيد والفرس هما اللذان يقع عليهما فعل الفاعل، وهو الضرب والركوب.

وضربنا، وضربك، وضربكما، وضربكن، وضربة، وضربها،
وضربهما، وضربهم، وضربهن

وهو أي: المفعول به قسمان: قسم ظاهر، وقسم مضمّر.

فالظاهر: ما تقدم ذكره، أي: وهو زيداً، والفرس، وتقدم إعرابها.

والمضمّر قسمان: متصل، ومنفصل.

فالم متصل: هو الذي لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبينه بإلا، وهو اثنا عشر

ضميراً:

الأول: ضمير المتكلم وحده، وهو الياء؛ نحو: ضربي زيد، فضرب فعل ماضٍ،
والنون للوقاية؛ تقي الفعل من الكسر، والياء مفعول به في محل نصب بضرِب، وزيد
فاعل مرفوع بضرِب، وعلامة رفعه الضمة.

والثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، وهو النون في نحو: ضربنا
عمرو، فضرب بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والنون مفعول به في محل نصب بضرِب،
وعمرو فاعل مرفوع بضرِب، وعلامة رفعه الضمة.

والثالث: ضمير المخاطب، وهو الكاف، في نحو: ضربك بكر، فضرب بفتح
الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بضرِب، وبكر، فاعل مرفوع
بضرِب، وعلامة رفعه الضمة.

والرابع: ضمير المخاطبة المؤنثة، وهو الكاف، في نحو: ضربك محمد، فضرب
بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف المكسورة، مفعول به في محل نصب بضرِب،
ومحمد فاعل مرفوع بضرِب، وعلامة رفعه الضمة.

(١) من، نحو: ضربت زيداً، وركبت الفرس، فكل منهما ظاهر الدلالة. على مسماء ولا فرق بين أن
يكون مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثني، أو مجموعاً، كضربت الزيدتين، أو مضافاً كضربت غلامي

(٢) والمتصل، هو: الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بإلا، والمنفصل، وهو: الذي
يتقدم على عامله، أو يقع بعد إلا أو ما في معناها.

والخامس: ضمير المخاطبين أو المخاطبتين، وهو الكاف في نحو: ضربكما خالد، فضرب بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف المضمومة مفعول به في محل نصب بضرب، والميم والألف علامة التثنية، وخالد فاعل مرفوع بضرب، وعلامة رفعه الضمة.

والسادس: الضمير لجمع المخاطبين المذكورين، وهو الكاف المضمومة في نحو: ضربكم سالم، فضرب بفتح الضاد: فعل مضارع، والكاف مفعول به في محل نصب بضرب، والميم علامة لجمع المذكر، وسالم فاعل مرفوع بضرب، وعلامة رفعه الضمة.

والسابع: الضمير لجمع المخاطبات المؤنثات، وهو الكاف المضمومة في نحو: ضربكن زيد، فضرب بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بضرب، والنون علامة لجمع النسوة، وزيد فاعل مرفوع بضرب، وعلامة رفعه الضمة.

والثامن: الضمير للواحد المذكر الغائب، وهو الهاء في نحو: ضربه بكر، فضرب بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به في محل نصب بضرب، وبكر فاعل مرفوع بضرب، وعلامة رفعه الضمة.

والعاشر: الضمير للمثنى للغائب والغائبة، وهو الهاء في نحو: ضربهما قاسم، فضرب بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به في محل نصب بضرب، والميم والألف علامة التثنية، وقاسم فاعل مرفوع بضرب، وعلامة رفعه الضمة.

والحادي عشر: الضمير لجمع المذكر من الغائبين، وهو الهاء في نحو: ضربهم عامر، فضرب بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به في محل نصب بضرب، وعامر فاعل مرفوع بضرب، وعلامة رفعه الضمة، والميم علامة لجمع الذكور.

والثاني عشر: الضمير لجمع المؤنثات الغائبات، وهو الهاء في نحو: ضربهن صالح، فضرب بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به في محل نصب بضرب، والنون علامة لجمع النسوة الغائبات، وصالح فاعل مرفوع بضرب، وعلامة رفعه الضمة.

فهذه الاثنا عشر ضميرًا كلها في محل نصب لا يظهر فيها إعراب كما تقرر؛ لأنها مبنية، وإنما كررت إعرابها؛ ليتمرن المبتدئ على ذلك؛ والأمور بمقاصدها، فربما يطلع على ذلك بعض المتعنتين فيقول: ما هذا الغث السمين؟!

قال ابن آجروم: (والمنفصل اثنا عشر^(١))، وهي: إِيَّاي، وإِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكُمَا، وإِيَّاكُم، وإِيَّاكَنَّ، وإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ^(٢)

ولما فرغ من المفعول الضمير المتصل بعامله شرع في المفعول المنفصل عن عامله، وهو الذي يتقدم على عامله، ويقع بعد إلا أو ما في معناها، فقال: والمنفصل اثنا عشر ضميرًا أيضًا:

الأول: ضمير المتكلم وحده، نحو قولك: إِيَّاي أَكْرَمْتُ، فإِيَّاي مفعول به مقدم منفصل عن الفعل في محل نصب بأكْرَم لا يظهر فيه إعراب؛ لأنه ضمير، والياء حرف تكلم، وأكْرَمْتُ فعل وفاعل.

والثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، وهو إِيَّا في نحو: إِيَّانَا أَكْرَمْتُ، فإِيَّا مفعول به مقدم منفصل عن الفعل في محل نصب بأكْرَم لا يظهر فيه إعراب؛ لأنه ضمير، والنون المتصلة بها علامة لجمع المتكلم مع المشاركة أو التعظيم، وأكْرَمْتُ إعرابها ما مر.

والثالث: ضمير المفرد المخاطب المذكر، وهو إِيَّا في نحو: إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، فإِيَّا مفعول به مقدم منفصل عن الفعل في محل نصب بأكْرَم، والكاف المتصلة به حرف خطاب، وأكْرَمْتُ إعرابها ما مر.

والرابع: ضمير المخاطبة المؤنثة، وهو إِيَّا في نحو: إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، فإِيَّا مفعول به مقدم منفصل عن الفعل في محل نصب بأكْرَم، والكاف المكسورة المنفصلة حرف خطاب، وإعراب أَكْرَمْتُ ما مر.

والخامس: ضمير المثنى المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً، وهـ وإِيَّا في نحو: إِيَّاكُمَا أَكْرَمْتُ، وإعراب إِيَّا ما مر، والكاف للخطاب، والميم والألف علامة للمثنى، وإعراب أَكْرَمْتُ ما مر.

والسادس: ضمير جمع المذكر المخاطبين، وهو إِيَّا في نحو: إِيَّاكُم أَكْرَمْتُ، وإعراب إِيَّا، وأكْرَمْتُ ما مر، والكاف حرف خطاب، والميم علامة للجمع.

(١) اثنان للمتكلم، وخمسة للحاضر، وخمسة للغائب.

(٢) إِيَّاي: للمتكلم وحده، وكذا... إلى آخرها كما تقدم والياء الثانية حرف دال على التكلم، والكاف في إِيَّاكَ ونحوه: حرف دال على الخطاب، والهاء في إِيَّاه ونحوه: حرف دال على الغيبة.

والسابع: ضمير جمع المؤنثات المخاطبات، وهو إيا في نحو: إياكن أكرمت، وإعراب إيا وأكرمت ما مر، والكاف المتصلة بإيا حرف خطاب، والنون المشددة علامة لجمع النسوة.

والثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، وهو إيا في نحو: إياه أكرمت، وإعراب إيا وأكرمت ما مر، والهاء المتصلة بإيا علامة الغيبة في المذكر.

والتاسع: ضمير المفردة الغائبة، وهو إيا في نحو: إياها أكرمت، وإعراب إيا وأكرمت ما مر، والهاء المتصلة بإيا، والألف علامة التأنيث والغيبة.

والعاشر: ضمير المثنى الغائب مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو إيا في نحو: إياهما أكرمت، وإعراب إيا وأكرمت ما مر، والهاء علامة الغيبة، والميم والألف علامة التثنية.

والحادي عشر: ضمير جمع الذكور الغائبين، وهو إيا في نحو: إياهم أكرمت، وإعراب إيا وأكرمت ما مر، والهاء للغيبة، والميم علامة لجمع الذكور.

والثاني عشر: ضمير جمع المؤنث الغائب، وهو إيا في نحو: إياهن أكرمت، وإعراب إيا وأكرمت ما مر، والهاء علامة الغيبة، والنون المشددة علامة لجمع النسوة الغائبات، والفاعل في هذه الأمثلة كلها في محل رفع بأكرم.

بَابُ الْمَصْدَرِ^(١)

قال ابن آجروم: (المصدر هو: الاسم، المنصوب^(٢))، الذي يجيء ثالثاً في
تصريف الفعل^(٣)، نحو: ضرب يضرب ضرباً^(٤)

ولما فرغ المصنف من المفعول به الذي هو أول المنصوبات شرع في الثاني منها
وهو المفعول المطلق فقال: (باب المصدر).

وحده المصنف على سبيل التقريب على المبتدئ فقال: المصدر: هو الاسم
المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل.

فإذا قيل لك: صرف ضرب. قلت: ضرب، يضرب، ضرباً، فضرب مصدر؛ لأنه جاء
ثالثاً في تصريف الفعل، فإن ضرب هو الأول، ويضرب هو الثاني، وضرباً هو الثالث.
واعلم: أن المصدر ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون مرفوعاً؛ نحو: أعجبني ضربك، فأعجب فعل ماضٍ، والنون
للقاية، والياء مفعول به في محل نصب بأعجب، وضربك فاعل مرفوع بأعجب،
والكاف مضاف إليه.

والثاني: أن يكون مجروراً؛ نحو: عجبت من ضربك زيداً.

والثالث: أن يكون منصوباً، وهو المبوب له في هذا الباب.

(١) المنصوب، على أنه المفعول المطلق، والمصدر من حيث هو اسم للحدث الجاري على فعله.

(٢) أي: المصدر، وهو: الاسم لا الفعل المنصوب لا المرفوع بالفعل، الموافق له في اللفظ،

كضرب ضرباً، أو المنصوب بمصدر مثله، نحو: عجبت من ضربك ضرباً.

(٣) أي: تحويله من صيغة، إلى صيغة أخرى، وهذا ضابطه ذكره تسهيلاً للمبتدئ.

(٤) فضرباً مصدر، جاء ثالثاً في تصريف الفعل، منصوب على المصدرية.

تنبيه

كان من حق المصنف أن يقول بدل قوله: باب المصدر، باب المفعول المطلق؛ لأن المصدر قد يكون مرفوعاً، وقد يكون مجروراً، كما مر التمثيل لهما، ويكون منصوبان على أنه مفعول مطلق، وهو مراد المصنف بقوله: المصدر.

قال ابن أجروم: (وهو على قسمين: لفظي، ومعنوي^(١))، فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي، نحو قَتَلْتُهُ قتلاً، وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي، نحو «جَلَسْتُ قُعُوداً» و«قَمْتُ وَقُوفاً» وما أشبه ذلك^(٢)

(وهو) أي: المصدر الذي ينصب على أن مفعول مطلق هو الاسم الجاري على الفعل، بخلاف: اغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءاً، وأعطى عطاءً؛ فإن هذه أسماء مصادر وليست مصادر؛ لعدم جريانها على أفعالها؛ لأن الأول قياس مصدره: الاغتسال، والثاني: التوضؤ، والثالث: الإعطاء.

ثم إن المصدر قسمان: قسم لفظي، وهو الذي يوافق لفظه لفظ فعله في الحروف المعنى، وقسم معنوي.

فإن وافق لفظه فعله، فهو لفظي؛ نحو: قتلته قتلاً، فقتلاً مصدر لفظي، لمشاركته قتل في الحروف المعنى، وهو منصوب بقتل على أنه مفعول مطلق. وإن وافق معنى فعله دون لفظه، فهو معنوي؛ نحو: جَلَسْتُ قُعُوداً، وقمت وقوعاً، فقُعُوداً، وقُوفاً مصدران منصوبان معنويان، لموافقتهما جلس وقام في المعنى دون الحروف، وهما منصوبان بجلس، وقام على أنهما مفعولان مطلقان.

(١) لأنه لا يخلو: إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له، أو لا.

(٢) فمعنى جلس، هو معنى: قعوداً ومعنى قام، هو معنى: وقوفاً، وما أشبه ذلك، مما يوافق معنى فعله دون لفظه عند من يقول: إنه منصوب بجلست وقمت بخلاف من يقول: إنهما منصوبان بفعل مقدر من لفظهما أي: قعدت قعوداً، ووقفت وقوفاً.

وينقسم المصدر إلى ثلاثة أقسام: مؤكد لعامله، كقتلته قتلاً، ومبين لنوعه بالإضافة كضربت ضرب الأمير، وبالوصف كقتلته قتلاً شديداً، ومبين للعدد، نحو: ضربته ضربتين.

تنبيه

تمثيل المصنف لـ (اللفظي) بالمتعدي، ولد (المعنوي) باللازم لإيضاح لا للتخصيص؛ إذ كل منهما ينصبه القاصر والمتعدي؛ فتقول في اللفظي: ضربته ضرباً، وفرحت فرحاً، وتقول في المعنوي: قعدت جلوساً، وأحببته مقه، وتقسيمه المصدر إلى لفظي ومعنوي هو مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي منصوب بالفعل المذكور معه، ومذهب غيره: أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه، فيقدر في: جلست قعوداً: جلست وقعدت قعوداً، فالمصدر على هذا المذهب كله لفظي، والأول أظهر.

وقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة غيره مما يدل على المصدر؛ من صفة له؛ كسرت أحسن السير، والأصل: سرت سيراً أحسن السير فحذف الموصوف؛ لدلالة إضافة صفته إلى مثل عليه، ونابت منابه، وانتصبت انتصابه، أو من لفظ دل على عدد المصدر؛ كضربته عشر ضربات، فعشر ناب عن المصدر، ومثله قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، والأصل: فاجلدوهم جلدًا ثمانين، وحذف المصدر، وأنيب عنه ثمانين، وجلدة تميز، أو من لفظ دل على آله؛ كضربته سوطاً أو عصاً، أو نحو ذلك مما عهد الضرب به، أو من كل أو ما في معناها مضافة إلى المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، فكل، مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: فلا تميلوا ميلاً كل الميل، أو من بعض أو ما في معناها مضافة إلى المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: ولو تقول علينا قولاً بعض الأقاويل، وقد أكثر من مثل ذلك في "شرح القطر" مما لا يحتمله هذا المختصر.

تتمة

اتفق النحاة على حذف عامل المصدر غير المؤكد لدليل مقالتي؛ كأن يقال: ما جلست؟ فيقال: بلى جلوساً طويلاً، أو بلى جليستين، أو حالي، كقولك لمن قدم من سفر: قدومًا مباركاً.

وأما المصدر المؤكد: فقال ابن مالك في "شرح كافيته": إنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مناف لهما، ونازعه ابنه في ذلك.

بَابُ: ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ^(١)

قال ابن أجروم: (ظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير «فى»^(٢))، نحو: اليوم، واللييلة، وغدوة، وبكرة، وسحرا، وغدا، وعتمة، وصباحا، ومساء، وأبدأ^(٣)، وأمدا، وحيناً وما أشبه ذلك^(٤)

ولما فرغ المصنف من الثاني من المنصوبات شرع في الثالث والرابع منها، وهما: المفعول فيه المسمى بظرف الزمان وظرف المكان، فقال:

(باب ظرف الزمان وظرف المكان) وكل منهما يسمى بالمفعول فيه، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف: صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وبدأ المصنف بظرف الزمان فقال: ظرف الزمان: هو اسم الزمان المنصوب بتقدير في الظرفية، خرج بذلك بقية المفاعيل؛ لأن تسلط العامل عليها ليس على معنى في، ولا بد من زيادة: باطراد؛ ليخرج ما ضمن معنى في بغير اطراد، وهو المنصوب على التوسع؛ نحو: دخلت الدار، وسكنت البيت، فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا الظرفية؛ فإنه لا يطرد تعدي سائر الأفعال إلى الدار والبيت بمعنى في؛ فلا تقول: صليت الدار، ولا نمت البيت.

ولما عرّف المصنف ظرف الزمان ذكر منه اثنتي عشرة لفظة، كلها صالحة للنصب على الظرفية:

(١) المسميين بالمفعول فيه، والظرف لغة: الرعاء مطلقا واصطلاحا: ما ذكره المصنف.
(٢) أي: ظرف الزمان هو: الاسم الدال على الزمان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، المتضمن معنى: في الدالة على الظرفية، وإن لم يصرح بلفظها، وسواء المبهم والمختص، والناصب للظرف: تارة يكون مذكورا، كصمت يوم الخميس، وتارة محذوفا جوازا كما إذا قيل: متى صمت؟ تقول: يوم الخميس، ووجوبا كيوم الخميس صمت.

(٣) وهو الزمان المستقبل، الذي لا غاية لمنتهاه، نحو: لا أكلم زيدا، أبدا.
(٤) أمدا ظرف لزمن مستقبل، نحو: لا أكلم زيدا أمدا، وحيناً: لزمن مبهم تقول: قرأت حيناً، وما أشبه ذلك من أسماء الزمان المبهمة، نحو: وقت وساعة، وزمان، والمختصة، نحو: ضحى وضحوة. وهذه الأمثلة منها: ما هو ثابت التصرف والانصراف، كيوم وليلة، ومنفيهما، كسحر، وثابت التصرف منفي الانصراف، كغدوة، وبكرة، وثابت الانصراف منفي التصرف كعتمة ومساء.

الأولى: نحو (اليوم)، وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ويكون نكرة منونة؛ نحو: صمت يومًا، ومعرفة؛ نحو: صمت اليوم، ومضافًا؛ نحو: صمت يوم الخميس، فيوم ظرف زمان منصوب - في الأمثلة الثلاثة - بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والثانية: (الليلة) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، وتكون نكرة منونة؛ نحو: اعتكفت ليلةً، ومعرفة؛ نحو: اعتكفت الليلة، ومضافة؛ نحو: اعتكفت ليلة الجمعة، فالليلة في الأمثلة الثلاثة: ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والثالثة: (غُدوةً) وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، وتستعمل نكرة منونة؛ نحو: أزورك غدوة، ومعرفة غير منونة؛ لمنعها من الصرف بسبب العلمية والتأنيث؛ نحو: جئتكَ غدوة بغير تنوين، ومضافة؛ نحو: جئتكَ غدوة يوم الخميس، فغدوة في الأمثلة الثلاثة: ظرف زمان مفعول فيه منصوب بالفعل الذي قبله.

والرابعة: (بكرة) وهي أول النهار، ويأتي فيها ما مر في غدوة من الأحوال الثلاثة والإعراب.

والخامسة: (سَحَرًا) وهو آخر الليل، ويأتي فيه أيضًا ما مر في غدوة من الأحوال الثلاثة والإعراب، لكنه إنما يكون معرفة إذا أردت به سحر يوم بعينه.

والسادسة: (غَدًا) وهو اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه؛ نحو: جئتكَ غَدًا، فغَدًا ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والسابعة: (عَتَمَةً) وهي ثلث الليل الأول، ويأتي فيها ما مر في غدوة من الأحوال الثلاثة والإعراب.

والثامنة: (صَبَاحًا) وهو أول النهار، ويستعمل نكرة؛ نحو: اتنوني صباحًا، ومضافًا؛ نحو: اتنني صباح يوم الجمعة، فصباحًا ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والتاسعة: (مَسَاءً) بالمد، وهو من الظهر إلى غروب الشمس، ويأتي فيه ما مر في صباحًا.

والعاشرة: (أبدأ) وهو اسم الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه؛ نحو: لا أدخل الدار أبداً، أو أبد الأبدین، ويستعمل نكرة منونة ومضافاً كما مثلنا، فأبدأ ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والحادي عشر: (أمدًا) وهو اسم لزمان مستقبل، ويأتي فيه ما مر في أبداً. والثانية عشر: (حينًا) وهو اسم لزمن مبهم، ويستعمل نكرة منونة؛ نحو: قرأت حينًا، ومضافًا؛ نحو: قرأت حين طلعت الشمس، فحينًا ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

وقوله: وما أشبه ذلك أشار به إلى أن كل اسم زمان أشبه ما تقدم من أسماء الزمان يصح نصبه على الظرفية، سواء أكان مبهمًا؛ وهو ما لا يصلح وقوعه جوابًا لـ (متى)، ولا لـ (كم)؛ كـ (الوقت)، و (الساعة)، أو مختصًا؛ وهو الذي يقع جوابًا لـ (متى)؛ نحو: (ضحى)، و (ضحوة)، أو معدودًا؛ وهو الذي يقع جوابًا لـ (كم)؛ كـ (الأسبوع) و (الشهر)، والحوّل، كصمت أسبوعًا أو شهرًا أو حوّلًا.

قال ابن أجروم: (وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير «في»^(١)، نحو: أمام، وخلف، وقُدَّام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، وإزاء^(٢)، وحذاء، وتلقاء وثم، وهنّا، وما أشبه ذلك^(٣))

ولما فرغ من ظرف الزمان شرع في ظرف المكان فقال: وظرف المكان وعرفه بقوله: هو اسم المكان المنصوب بتقدير في أي: إذا كان مبهمًا، فالمبهم كله صالح للنصب على الظرفية، وذكر المصنف منه ثلاث عشرة لفظة: الأولى: نحو: (أمام) بمعنى قدام؛ نحو: جلست أمام الأمير، أي: قدامه، فأمام ظرف مكان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

(١) أي: وظرف المكان، هو: الاسم الدال على المكان، المنصوب باللفظ، الدال على المعنى الواقع فيه، المتضمن معنى: «في» الدالة على الظرفية.

(٢) أمام، تقول: جلست أمام الشيخ، وإزاء بمعنى: مقابل، نحو: جلست إزاء زيد.

(٣) حذاء بمعنى: قريبًا، وهنّا: إشارة إلى المكان القريب وثم يفتح الثاء للبعيد، وما أشبه ذلك يعني: من أسماء المكان، والأمكنة المبهمة، نحو: يمنة، ويسرة، وأسماء المقادير كميل وفرسخ، وما أشبهها.

وثانيها: (خلف)، وهو ضد قدام؛ تقول: جلست خلفك، ويأتي فيه ما تقدم من الإعراب.

وثالثها: (قُدَّام) بمعنى أمام؛ نحو: جلست قدام الدار، ويأتي فيه ما مر من الإعراب. ورابعها: (وراء) بالمد بمعنى خلف؛ نحو: جلست وراء المسجد، ويأتي فيه ما مر، وقد يأتي وراء بمعنى قدام، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]: إنه بمعنى قدام.

وخامسها: (فوق) لكل مكان عال، وهو ضد تحت؛ نحو: جلست فوق السطح، وفيه من الإعراب ما مر.

والسادسة: (تحت) وهو ضد فوق؛ تقول: جلست تحت الشجرة. والسابعة: (عند) وهو للمكان القريب؛ نحو: جلست عند زيد، أي: قريباً منه فعند ظرف مكان منصوب بتقدير: في، وناصبه الفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه. والثامنة: (مع) اسم لمكان الاجتماع؛ نحو: جلست مع محمد، أي: مصاحباً له، وفيه من الإعراب ما مر.

والتاسعة: (إزاء) بالزاي والمد بمعنى المقابلة؛ نحو: جلست إزاء البيت، أي: مقابلته، وفيه من الإعراب ما مر.

والعاشرة: (حذاء) بالذال المعجمة والمد بمعنى القرب؛ نحو: جلست حذاء عمرو، أي: قريباً منه، وفيه من الإعراب ما مر.

والحادية عشر: (تلقاء) بمعنى المقابلة ك (إزاء)؛ نحو: جلست لتلقاء بكر، أي: مقابله، وفيه من الإعراب ما مر.

والثاني عشر: (هنا) بضم الهاء وتخفيف النون، وهو اسم إشارة للمكان القريب؛ نحو: جلست هنا، أي: في المكان القريب، وفيه من الإعراب ما مر.

والثالث عشر: (ثم) بالثاء المثناة المفتوحة، وهو اسم إشارة للمكان البعيد؛ نحو: (اجلس ثم) أي: في المكان البعيد، وفيه من الإعراب ما مر.

وقوله: (وما أشبه ذلك) أشار به إلى أن كل اسم مكان مبهم ينصب على الظرفية؛ نحو: يمين، وشمال، تقول: جلست يمين عمرو، وشمال زيد، فيمين، وشمال، منصوبان على الظرفية بتقدير في، وناصبهما الفعل الذي قبلهما على أنهما مفعولان فيه.

تَنْبِيْه

كاسم الزمان والمكان الاسم الذي عرضت دلالة على أحدهما، وهو أربعة:
أولها: أسماء العدد المميز بهما؛ كسرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً، فعشرين
مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان، وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف
المكان؛ لأنهما ميزا بذلك.

ثانيها: ما قيدت به كلية أحدهما أو جزئيته؛ كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ، أو
كل اليوم كل الفرسخ، أو بعض اليوم بعض الفرسخ، أو نصف اليوم نصف الفرسخ،
فجميع، وكل، وبعض، ونصف، منصوبات نصب ظرف الزمان والمكان.

ثالثها: ما كان صفة لأحدهما؛ كجلست طويلاً من الدهر غربي الدار؛ إذ الأصل:
زماناً طويلاً ومكاناً غريباً.

رابعها: ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف
إليه بعد حذفه، وهو في ظرف الزمان كثير؛ نحو: جئتكَ صلاة العصر، أو قدوم الحاج،
والأصل: وقت صلاة العصر، ووقت قدوم الحاج، فحذف المضاف، وفي ظرف المكان
قليل؛ نحو: جلست قرب زيد؛ أي: مكان قربه.

تَمَمَّة

ما استعمل من أسماء الزمان والمكان غير ظرف؛ كأن يرى مبتدأ، أو خبراً، أو
فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه؛ نحو: يوم، وشهر، يسمى في عرف النحويين
واصطلاحهم: متصرفاً، وما لا يخرج عنها؛ نحو: سحر من يوم بعينه، وقط، في
استغراق الماضي، وعوض، في استغراق المستقبل، أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها،
وهو الجر بـ (من)؛ نحو: عند، فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً؛ نحو: جلست عندك، أو
مجروراً بمن؛ نحو: خرجت من عندك، يسمى في عرفهم واصطلاحهم: غير متصرف.

بَابُ: الْحَالِ^(١)

قال ابن آجروم: (الحال هو: الاسم المنصوب، المفسر لما انبهم من الهيئات^(٢))، نحو قولك: «جاء زيدٌ ركباً»، و«ركبْتُ الفرسَ مسرجاً» و«لقيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ركباً» وما أشبه ذلك

ولما فرغ المصنف من الرابع من المنصوبات وهو أحد نوعي المفعول فيه شرع في الخامس منها وهو الحال؛ لما بينهما من المناسبة في النصب على معنى في فقال: (باب الحال).

وألّفها منقّبة عن واو منقّبة عن واو؛ لقولهم في جمعها: أحوال، وفي تصغيرها: حويلة، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظاً ومعنى، يقال: حال حسن، وحسنة، والتأنيث أفصح.

وحدها المصنف بقوله: هو الاسم، الفضلة المنصوب بالفعل وشبهه، المفسر لها انبهم من الهيئات.

فعلم من قوله: الاسم أن الحال لا تكون إلا اسماً، لا فعلاً ولا حرفاً.

ومن قوله: المنصوب، أنها لا تكون مرفوعة ولا مجرورة.

ومن قوله: المفسر لما انبهم من الهيئات، أن الحال مفسر للهيئات المبهمة اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها، بخلاف التمييز؛ فإنه مفسر لم انبهم من الذوات.

(١) الحال: تذكر، وتؤنث، وهي لغة: الهيئة، والصفة، واصطلاحاً: ما ذكره المصنف.

(٢) أي: الحال هو: الاسم صريحاً، أو مؤولاً الفضلة والمراد هنا: ما ليس جزءاً من الكلام، المنصوب بالفعل، أو شبهه، المفسر لما انبهم أي: استبهم، استغلق، واستعجم، ومن الهيئات: الصفات اللاحقة للذوات وقيل: إنها التي تصلح جواباً لكيف.

فالحال: إنما جيء بها قصداً لتبيين حالة صاحبها، وقت إيقاع الفعل منه، وتجيء من الفاعل، ومن المفعول ومنهما جميعاً كـ (قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً)، وتجيء من اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المصدر، وأفعّل التفضيل، والصفة المشبهة.

ويجيء الحال من الفاعل نصًّا؛ نحو: جاء زيد راكبًا، فراكبًا حال من الفاعل الذي هو زيد منصوبة بجاء الرفع للفاعل، وزيد الذي هو صاحب الحال قد انبهم حاله في مجيئه، ففسر حاله بأنه جاء راكبًا.

ويجيء من المفعول نصًّا؛ نحو: ركب الفرس مسرجًا، فركبت فعل وفاعل مرفوع بالفعل، والفرس مفعول به منصوب بركب، ومسرجًا حال من المفعول به منصوب بركب.

ويجيء من الفاعل أو المفعول؛ نحو: لقيت عبد الله راكبًا: فراكبًا حال محتملة؛ لأن تكون من الفاعل، وهو التاء في لقيت، وأن تكون من المفعول الذي هو عبد الله، وهي منصوبة بلقي مفسرة لصاحبها.

ويجيء منها معًا؛ نحو: لقيت زيدًا راكبين، فراكبين مبين لهيئة الفاعل والمفعول. وقوله: وما أشبه ذلك أشار به إلى الأمثلة المتقدمة.

ولا يجيء الحال من المبتدأ على الراجح، ويجيء من المجرور بالحرف؛ نحو: مررت بهند جالسة، ومن المجرور بالمضاف؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَخَذَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فميتًا حال من أخيه. والغالب في الاسم الواقع حالًا أن يكون مشتقًا مفارقًا.

والمراد بالمشتق: ما دل على ذات باعتبار معنى فيها هو المقصد؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعال التفضيل. والمراد بالمفارق: ما لم يكن ملازمًا لصاحبه.

ومن غير الغالب في الاشتقاق: أن تكون الحال جامدة مثولة بمشتق تأويلًا لا كلفه فيه؛ كأن دلت على تشبيه؛ نحو: بدت الجارية قمراء؛ أي: مثل القمر، أو ترتيب؛ نحو: ادخلوا رجالًا رجالًا؛ أي: مرتبين، أو سعر؛ نحو: بعته مدًّا بكذا، أي: مسعرًا، أو مفاعلة؛ نحو: بعته الثوب يدًا بيد، أي مقابضة.

ومن غير الغالب في اعتبار المفارقة: أن تكون الحال لازمة لا مفارقة؛ نحو: دعوت الله سميعًا، فسميعًا حال لازمة لصاحبها، ونحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها، فالزرافة مفعول به منصوب بخلق الرفع للجلالة التي هي الفاعل، ويديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل، وأطول حال من الزرافة، ومن رجلها، متعلق بأطول.

ثم إن الناصب للحال في جميع أحوالها الفعل أو شبهه كاسم الفاعل.

قال ابن أجروم: (ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة)

ولا يكون الحال إلا نكرة؛ لأن الغالب كونها مشتقة كما مر، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً، وحمل غيره عليه، وإن وردت بلفظ المعرفة، أولت بنكرة؛ محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير؛ قالوا: ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين، وقالوا: رجع عوده على يديه، فعود حال من فاعل رجع المستتر فيه، فيثول بنكرة من لفظه؛ أي: عائداً، أو من معناه؛ أي: راجعاً، وقالوا: جاء وحده، فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه، فيثول بنكرة من لفظه؛ أي: متوحداً، أو من معناه، أي: منفرداً.

ولا يكون إلا بعد تمام الكلام وهو الغالب، والمراد بتمام الكلام قبل الحال: أن يأخذ الفعل فاعله، أو فاعله ومفعوله كما مر في الأمثلة، وليس المراد: أن يكون مستغنياً عن الحال من جهة المعنى كما مر في الأمثلة، وقد يكون محتاجاً إلى الحال من جهة المعنى؛ كما في قول الشاعر^(١): [الخفيف]

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا كَاسِفًا بِأَلِهَ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

إذ لا يصح الاستغناء بما قبل الحال من جهة المعنى، فتقول: إنما لاميت من يعيش، ولم تذكر الحال الذي هو كثيْباً وما بعده.

ولا يكون صاحبها إلا معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالحال، فهو كالمخبر عنه، وحق المحكوم عليه أن معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً.

ويقع نكرة بمسوخ، وهو: إما التخصيص، أو التعميم، أو التأخير.

فالأول - وهو التخصيص -: سواء أكان بإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلنَّاسِ لِيْنِ﴾ [فصلت: ١٠]، فسواء حال من أربعة، وهي نكرة مخصصة بإضافتها إلى أيام، أو بوصف؛ كقول الشاعر: [البسيط]

نَجَّيْتُ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

(١) البيت من شعر عدي بن رعاء. انظر: الخزانة ٥٨٤/٩، وزهر الأكم ٦٥/١.

فمُشحونًا حال من فلك؛ لوصفه بماخر، وهو - بالخاء المعجمة -: الذي يشق الماء شقًا.

والثاني - وهو التعميم -: سواء أكان بنفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فجملة: لها منذرون، حال من قرية، وهي نكرة عامة؛ لوقوعها في سياق النفي، أو نهي؛ نحو قولهم: لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً، فهول حال من امرئ الأول.

والثالث: هو التأخير؛ نحو قولك: في الدار جالسًا رجل، فجالسًا، حال من رجل. وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ؛ روى مالك في "الموطأ"^(١): "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدًا، وصلى وراءه رجال قيامًا"، فقيامًا حال من رجال، وهو نكرة بالا مسوغ.

تتمة

قد يحذف عامل الحال جوازًا إذا دل عليه دليل لفظي؛ كقولك: راكبًا، لمن قال لك: كيف جئت؟ أو حالي؛ كقولك للقادم من سفر: مبرورًا مأجورًا، ووجوبًا إذا ضرب مثلاً؛ كقولك لمن لا يثبت على حالة: أتميمًا مرة وقيسيًا أخرى؟! أي: أتحول؟! والأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه؛ ككونها جوابًا؛ نحو: راكبًا جوابًا لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصودًا حصرها؛ نحو: لم يجرى إلا راكبًا، أو نائبه عن الخبر؛ نحو: ضربني زيدًا قائمًا، أو منهيًا عنها؛ نحو: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ رواية الليثي (١/١٣٥، رقم ٣٠٥).

بَابُ التَّمْيِيزِ^(١)

قال ابن أجروم: (التمييز هو: الاسم، المنصوب، المفسر لما انبهم من الذوات^(٢))، نحو قولك: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا» و«تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا» و«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»^(٣)، و«اشتريتُ عشرين كتابًا» و«ملكْتُ تسعين نعجة» و«زَيْدٌ أَكْرَمَ مِنْكَ أَبًا» و«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»

ولما فرغ المصنف من الخامس من المنصوبات في السادس منها وهو التمييز؛ لمشاركته إياه في التكرير، والفضلة، والتبيين، والنصب على معنى حرف وهو (في) في الحال، و (من) في التمييز، فقال:

(باب التمييز) وهو المميز، والتبيين والمبين، والتفسير والمفسر في اللغة بمعنى واحد، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف بقوله:

التمييز: هو الاسم خرج بذلك الفعل والحرف، المنصوب خرج بذلك المرفوع والمجرور العمدة؛ نحو: زيد عالم، المفسر لما انبهم من الذوات خرج بذلك الحال؛ لأنها ليست رافعة لإبهام اسم، وإنما هي مبينة للهيئة.

ثم إن التمييز على ثلاثة أقسام: مفسر للنسبة، وهو المحول عن كونه فاعلاً في الأصل، ومفسر للعدد، ومفسر للمقادير، وقد مثل المصنف للقسم الأول بثلاثة أمثلة: الأول منها: نحو قولك: تصبب زيدٌ عرقًا، فتصبب فعل ماضٍ، وزيد فاعل مرفوع به، وعرقًا تمييز منصوب مفسر لنسبة التصبب لذات زيد، ومعنى تصبب: سال، وأصل الكلام: تصبب عرقُ زيدٍ، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً.

(١) التمييز لغة: فصل الشيء عن غيره، ويقال فيه: تمييز ومميز، وتفسر ومفسر، وتبيين ومبين.
(٢) أي: التمييز هو: الاسم الصريح فلا يكون جملة المنصوب بفعل أو وصف أو عدد أو مقدار المفسر لما انبهم أي: خفي من الذوات أو من النسب، وهو نوعان: محول وغير محول، والمحول ثلاثة أقسام: محول عن الفاعل، كما مثل.
(٣) فالناصب في هذه الأمثلة هو: الفعل المسند إلى الفاعل، والثاني محول عن المفعول نحو: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)، وعن المبتدأ نحو: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا)، وغير المحول نحو: امتلأ الإناء ماء .

والمثال الثاني: تفقأ بكرٌ شحمًا، فتفقأ فعل ماضٍ، وبكر فاعل مرفوع به، وشحمًا تمييز مفسر لنسبة التفقؤ لذات بكر، ومعنى تفقأ: امتلأ، وأصل الكلام: تفقأ شحم بكر، فعمل فيه ما عمل في المثال الأول.

والمثال الثالث: طاب محمدٌ نفسًا، وإعراب طاب، ومحمد ما تقدم، ونفسًا تمييز مفسر لنسبة الطيب لذات محمد، وأصل الكلام: طابت نفس محمدٍ، فعمل فيه ما عمل في المثال الذي قبله، والباعث على ذلك: أن ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا أوقع في النفس.

ومثل للمفسر للعدد بمثالين:

الأول: اشتريت عشرين غلامًا، فاشتريت فعل وفاعل، وعشرين مفعول به منصوب باشتري، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، وغلامًا تمييز مفسر لها وقع عليه عشرون، منصوب بعشرين.

والثاني: ملكت تسعين نعجة، فملك فعل وفاعل في محل رفع بملك، وتسعين مفعول به منصوب بملك، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، ونعجة تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين؛ لأن أسماء الأعداد مبهمة؛ لكونها صالحة لكل معدود.

ومنه تمييز المقادير؛ مثاله: عندي رطل زيتًا، ومنوان تمرًا، فعندي خبر مقدم، ورطل مبتدأ مؤخر، وزيتًا تمييز مفسر لمقدار الرطل، ومنسوب بالرطل، وتمرًا تمييز لمنوان منصوب به، والتقدير: رطل زيتًا، ومنوان تمرًا عندي.

وقول المصنف: زيدٌ أكرم منك أبا، وأجمل منك وجهًا ليس من هذا القسم، وإنما هو من قسم تمييز النسبة، فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد.

وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل: أن يكون فاعلًا في المعنى كما في هذين المثالين، ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فاعلًا، وجعلت التمييز فاعلًا، وقلت: زيد كرم أبوه، وجمل وجهه لصح؟

وإنما قلنا: إنهما من تمييز النسبة؛ لأن الأصل: أبو زيد أكرم منك، ووجهه أجمل منك، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وجعل المضاف تمييزًا، فصار: زيد أكرم منك أبا، وأجمل منك وجهًا، فزيد مبتدأ، وأكرم خبره، ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم، وأبا منصوب على التمييز، وأجمل معطوف على أكرم، ومنك متعلق به، ووجهًا تمييز.

قال ابن أجروم: (ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)
ولا يكون التمييز إلا نكرةً خلافاً للكوفيين، ولا حجة لهم في قول الشاعر^(١):
[الطويل]

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
لإمكان حمل (أل) على الزيادة.

تنبيه

قد يكون التمييز غير محول عن شيء أصلاً؛ نحو: امتلأ الإناء ماءً، والله دره فارساً،
وشبهه مما يفيد التعجب؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداءً كذلك.
وقد يكون غير مفسر، بل مؤكداً لما قبله؛ نحو قول أبي طالب: [الكامل]
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الرِّيَّةِ دِينَا
فديناً تمييز مؤكداً لقوله: من خير أديان البرية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ
عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

(١) قال العيني: ذكر التوزي نقلاً عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هو لرشيد بن شهاب
اليشكري، وهو من الطويل.

الشرح: "رأيتك" خطاب لقيس بن مسعود بن خالد اليشكري، وهو المراد من قوله يا قيس عن
عمرو، "وجوهنا" أراد بالوجوه الأنفس والذوات، ويروى "لما عرفت جلاذنا" أي: ثباتنا في الحرب
وشدة وقع سيفونا، "صددت" أي: أعرضت ونأيت، "طبت النفس" يريد أنك رضيت، "عمرو" كان
صديقاً حميماً لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس؛ لأنه كان يتهدهم، ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمراً وفر عنه
ورضي من الغنيمة بالإياب.

الشاهد: "طبت النفس" حيث ذكر التمييز معرفاً باللام، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف
واللام فيه للضرورة.

انظر: ابن هشام ١/١٢٩، وابن النازم ص ٤١، وابن عقيل ١/١٠٣، والشاطبي، وداد، والأشموني
١/٨٥، والمكودي ص ٢٦، والسيوطي ص ٢٥.

تَمَّةٌ

لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً؛ كرطل زيتاً، أو فعلاً جامداً؛ نحو: ما أحسنه رجلاً! لأن الجامد لا يتصرف في نفسه؛ فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه.

وبجوز جر التمييز بـ (من) إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: تمييز العدد، كعشرين درهماً.

الثانية: المحول عن المفعول؛ كغرس الأرض شجراً.

الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعة؛ كطاب زيد أصلاً؛ إذ أصله: طاب أصل زيد.

بَابُ: الاستثناء^(١)

قال ابن أجروم: (وحروف الاستثناء ثمانية^(٢))، وهي: إلا، وغير، وسوى، وسوى، وسواء، وخلا، وعدا، وحاشا).

ولما فرغ المصنف من المنصوب السادس من المنصوبات وهو التمييز شرع في السابع منها وهو الاستثناء، فقال: (باب الاستثناء).

وهو كما في "التسهيل": المخرج تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا، أو ما في معناها بشرط الفائدة.

فقوله: المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل؛ نحو: أكلت الرغيب ثلثه، وبالغاية؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبلاستثناء.

وقوله: إلا أو ما في معناها أخرج ما عدا الاستثناء.

وقوله: تحقيقاً أو تقديرًا، يشمل قسمي المتصل والمنقطع.

وقوله: من مذكور أو متروك يشمل قسمي التام والمفرغ.

وقوله: بشرط الفائدة احتراز به عن نحو: جاءني ناس إلا زيدًا، أو جاءني القوم إلا رجالًا؛ فإنه لا يفيد.

وحروف الاستثناء: أي: أدوات ثمانية وسماها حروفًا تغليبيًا؛ فإنها تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: حرفان، وهما: إلا، وحاشا، ويقال فيها: حاش بحذف الألف الأخيرة، وحشا بحذف الأولى.

والثاني: فعلان، وهما: ليس، ولا يكون.

(١) الاستثناء لغة: مطلق الإخراج، واصطلاحًا: الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها، ما لولاه لدخل في الكلام السابق، ويصح حمله على المستثنى من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهو: الاسم الواقع بعد إلا أو إحدى أخواتها.

(٢) أي: وأدوات الاستثناء الدالة عليه: ثمانية، وسماها حروفًا: تغليبيًا، وإلا فمنقسمة إلى أربعة أقسام: حرف بالاتفاق وهي: إلا واسم بالاتفاق وهي: غير وسوى، بلغاتها الثلاث، وفعل بالاتفاق، وهو: ليس ولا يكون وهما تمام الثمانية، بعد ليس ولا يكون إذا عدت سوى بلغاتها الثلاث واحدة، والقسم الرابع: متردد بين الفعلية والحرفية، وهو خلا، وعدا، وحاشا.

والثالث: اسمان، وهما: غير، وسوى بلغاتها؛ فإنها يقال فيها: سواء كرضا، وسوى، كهدي، وسواء بفتح السين والمد، وهذه أغربها.

والرابع: مترددان بين الفعلية والحرفية، وهما: خلا، وعدا.

ثم إن المصنف ذكرها على سبيل الإجمال بقوله: وهي: إلا وغير، وسوى، كرضا، وسوى، كهدي، وسواء - بالمد - كسماء، وخلا وعدا، وحاشا ثم ذكرها على سبيل التفصيل.

قال ابن آجروم: (فالمستثنى بـ(إلا) يُنصبُ إذا كان الكلام تاماً موجباً، نحو: «قال القومُ إلا زيداً» و«خرج الناسُ إلا عمراً»، وإن كان الكلاك منفياً تاماً جاز فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناء، نحو «ما قام القومُ إلا زيداً وإلا زيداً»^(١) وإن كان الكلام ناقصاً، كان على حسب العوامل، نحو «ما قام إلا زيد» و«ما ضربتُ إلا زيداً» و«ما مررتُ إلا بزيد»).

وبداً بإلا، وذكر لها ثلاث حالات؛ لأنها أم الباب، وبدأ بالحالة الأولى منها فقال: فالمستثنى بإلا ينصب، وجوباً إذا كان الكلام قبلها تاماً، وهو ما كان المستثنى منه مذكوراً، موجباً بفتح الجيم، وهو الذي لم يسبق بنفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، سواء أكان الاستثناء متصلاً - وهو أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة؛ نحو قولك: قام القومُ إلا زيداً، ورأيت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، ومثله: خرج الناسُ إلا عمراً، فالمستثنى بإلا منصوب لا غير، وناصبه إلا لا غيرها على الراجح، سواء أرفعت المستثنى منه، أم نصبته، أم خفضته - أم منقطعاً، وهو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة؛ نحو: قام القوم إلا حمزاً، ورأيت القوم إلا حمزاً، ومررت بالقوم إلا حمزاً، فالمستثنى في هذه المثل منصوب لا غير، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] بالرفع؛ لأن إلا فيه ليست للاستثناء،

(١) فزيد: بالرفع على البدل من القوم وزيدا في المثال الثاني: بالنصب على الاستثناء وجاز بالجرح على البدل، والنصب على الاستثناء في، نحو: مررت بالقوم إلا زيد، وإلا زيداً، وبالنصب لا غير، في نحو: ما رأيت القوم إلا زيداً، بدلا من المنصوب أو منصوبا بإلا.

وإنما هي بمعنى غير، فهي صفة لـ (آلهة)، ولكن نقل الإعراب هنا إلى ما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف.

وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر، أم تقدم؛ نحو: قام إلا زيدًا أو إلا حمارًا القوم.

تنبيه

اختلف في ناصب المستثنى بإلا، على أقوال: أصحابها: أنه نفس إلا وحدها كم امر.

ثم ذكر الحالة الثانية لـ (إلا)، بقوله: وإن كان الكلام، أي: قبل إلا منفياً بأن تقدم عليه نفي أو شبهه، وكان تأمناً بأن ذكر المستثنى منه، جاز فيه، أي: المستثنى البديل من المستثنى منه بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، قاله أبو حيان.

مثال النفي: قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر، فقليل بدل من الواو، في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين، وهو في نية تكرار العامل، والتقدير: ما فعلوه إلا فعله قليل منهم، وعطف نسق عند الكوفيين، وشبه النفي: النهي، والاستفهام.

مثال النهي: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ [هود: ٨١] بالرفع في قراءة أبي عمرو ابن كثير.

ومثال الاستفهام: قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] بالرفع في قراءة الجميع.

وجاز أيضًا النصب بإلا على الاستثناء وهو عربي جيد، وقد قرئ به في السبع في (قليل)، وفي (امراتك).

ومثل المصنف للشيئين بقوله: نحو: ما قام القوم إلا زيدًا بالرفع على البديل، وإلا زيدًا بالنصب على الاستثناء، ونحو قولك: ما مررت بالقوم إلا زيدًا بالجر على البديل، وإلا زيدًا بالنصب على الاستثناء، ونحو: ما رأيت القوم إلا زيدًا بالنصب لا غير، سواء أ جعلته بدلًا من المنصوب، أم منصوبًا بإلا على الاستثناء، ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو؟ وفي تقدير الضمير وعدمه.

فعلى تقدير أن يكون بدلاً، فالناصب له رأيت مقدراً، بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الأصح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر.

وعلى تقدير أن يكون منصوباً على الاستثناء. يكون الناصب له إلا على الأصح عند ابن مالك، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

ثم ذكر الحالة الثالثة لـ (إلا) بقوله: وإن كان الكلام ناقصاً بأن لم يذكر المستثنى منه، وتقدم عليه نفي أو شبهه، كان المستثنى على حسب العوامل المقتضية له من رفع ونصب وخفض، وإلغى عمل إلا.

فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلاً، رفعت المستثنى على الفاعلية؛ نحو: ما قام إلا زيد، فزيد مرفوع على الفاعلية بquam، وإلا ملغاة، كما تقول: قام زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، كما تقول: أمرنا واحدة.

وإن كان ما قبل إلا يطلب منصوباً نصبت المستثنى على المفعولية؛ نحو: ما ضربت إلا زيداً. فزيداً منصوب على المفعولية بضربت، وإلا ملغاة، كما تقول: ضربت زيداً.

وإن كان ما قبل إلا يطلب جازاً ومجروراً يتعلق به، خفضت المستثنى بحرف جر؛ نحو: ما مررت إلا بزيد، فزيد مخفوض بالباء متعلق بمر، وإلا ملغاة كما تقول: مررت بزيد، ويسمى هذا الاستثناء: مفرغاً؛ لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشغل عنه بالعمل في غيره.

والاستثناء في الحقيقة كما قال الشيخ خالد: من عام محذوف، وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف، والتقدير في حالة الرفع: ما قام أحد إلا زيد، وفي النصب: مما رأيت أحداً إلا زيداً، وفي الجر: ما مررت بأحد إلا بزيد، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه، وأشغلو العامل بالمستثنى، وسموه: استثناء مفرغاً.

قال ابن أجروم: (والمستثنى بغير، وسوى، وسوى، وسواء، وغير مجرور لا غير).

وأما المستثنى بغير، وسوى بكسر السين، و (سوى) بضمها مع القصر فيهما، وسواء بالمد، وفتح السين أفصح من كسرهما، فهو مجرور بإضافة غير وسوى، وسوى، وسواء عليه لا غير، أي: لا يجوز فيه غير الجر، وإعراب كل واحد من هذه الأربعة

كإعراب المستثنى بإلا؛ فيجب فيه النصب في الاستثناء من التام الموجب، ويجوز فيه الاتباع والنصب في الاستثناء من التام المنفي، ويجري على حسب العوامل في الناقص والمنفي.

تقول في الاستثناء من التام المثبت في حال رفع المستثنى منه: قام القوم غير زيد، أو سوى زيد بكسر السين، أو سوى زيد بضم السين، أو سواء زيد بفتح السين مع المد، فكل واحد من هذه الأربعة منصوب بفتحة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه.

وتقول في حال نصب المستثنى منه: رأيت القوم غير زيد، أو سوى زيد، بحركات سوى المقدّمة، فكل واحد من هذه الأربعة منصوب بفتحة ظاهرة في آخره فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه.

وتقول في حال جر المستثنى منه: مررت بالقوم غير زيد، أو سوى زيد بلغاتها المتقدمة، فكل واحد من هذه الأربعة منصوب بفتحة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه كالمستثنى بإلا، إلا أن نصب كل واحد من هذه الأدوات على الحال، ونصب المستثنى بإلا على الاستثناء، والمستثنى بهذه الأربعة مجرور لا غير كما مر.

وتقول في المستثنى من التام المنفي في حال رفع المستثنى منه: ما قام القوم غير زيد، أو سوى زيد بلغاتها المتقدمة، فكل واحد من هذه الأربعة يجوز نصبه كالمستثنى بإلا من التام المنفي، إلا أن نصب المستثنى بإلا على الاستثناء، ونصب كل واحد من هذه الأربعة على الحال، وعلامة النصب في كل واحد من الأربعة فتحة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه، ويجوز في كل واحد من هذه الأربعة إيداله بالرفع مما قبله بدل بعض من كل، كالمستثنى بإلا من التام المنفي، وعلامة الرفع في كل واحد من الأربعة ضمة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه، ويأتي في ذلك بقية الأحكام المتقدمة، وأمثله واضحة؛ فلا نطيل بذكرها.

قال ابن آجروم: (والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا، يجوز نصبه وجزؤه، نحو «قام القوم خلا زيدا، وزيدا» و«عدالا عمرا وعمرو»، و«حاشا بكرا وبكرا»^(١)).

وأما المستثنى بخلا وعدا، وحاشا، فإنه يجوز جره على تقدير الحرفية، ونصبه على تقدير الفعلية؛ نحو: قام القوم خلا زيدا بالنصب على أن خلا فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وزيدا مفعول به، وخلا زيد بالجر على أن خلا حرف جر، وزيد مجرور به، وعدا عمرا بالنصب على أن عدا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، وعمرا مفعول به، وعدا عمر بالجر على أن عاد حرف جر، وعمرو مجرور بعدا، وحاشا زيدا بالنصب، وحاشا زيد بالجر، وإعرابه على وزن ما تقدم في خلا وعدا.

تتمة

يستثنى بما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون نواصب للمستثنى فقط.
أما ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون نواصب للمستثنى فقط.
أما ما خلا، وما عدا: فإنه لما اتصل بهما ما المصدرية، تعين النصب؛ لتعين الفعلية حيثئذ؛ كقول لبيد^(٢): [الطويل]

(١) بالنصب، والجر، على وزن ما قبله، لكن إن نصبت بها فهي: أفعال وإن جررت بها فيه حروف، وهذا ما لم تدخل عليها ما المصدرية، وإلا تعين النصب كقول الشاعر:
ألا كل شيء ما خلا الله باطل.

(٢) صدر بيت وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.
انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥-٢٥٧، وديوان المعاني ١١٨/١، وسمط اللالي ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١١/١، وشرح التصريح ٢٩/١، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٧٨/٢، والعقد الفريد ٢٧٣/٥، ولسان العرب ٣٥١/٥، رجز، والمقاصد النحوية ١/٥، ٧، ٢٩١، ومغني اللبيب ١٣٣/١، وجمع الهوامع ٣/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والدرر ١٦٦/٣، ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥٣١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وجمع الهوامع ١/٢٢٦.

وامتثله النحاة بقوله: ما خلا الله حديث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

أي: ذاهب وفان، أخذًا من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقول الشاعر^(١): [الطويل]

تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

وقد يجران على تقدير ما زائدة، كما جرى عليه ابن مالك في "ألفيته".
وأما ليس، ولا يكون: فالمستثنى منصوب بهما على أنه خبر لهما، واسمهما مستتر فيهما وجوبًا؛ نحو: قاموا ليس زيدًا، ولا يكون بكرًا، وفي الحديث^(٢): "مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ" بنصبهما.

فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كانت حرفًا، وهي لا تكون حرفًا معى سبقها الحرف المصدرى.

وامتشهدوا به أيضًا على توسط المستثنى بين جزأى الكلام في قوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، يريد ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ؛ كَلِمَةُ لَيْبِي: ... - من غير ذكر الشطر الثاني من البيت - في صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يُكره منه، ٦٤/٨، وصحيح مسلم، كتاب الشعر، ١٧٦٨/٤، وسنن الترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر، ١٤٠/٥، وسنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشعر، ١٢٣٦/٢. (١) انظر: الدرر اللوامع ١٩٧/١.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٠٦/٥)، رقم (٥٢٢٣)، ومسلم (١٥٥٨/٣)، رقم (١٩٦٨)، وأبو داود (١٠٢/٣)، رقم (١)، والترمذي (٨١/٤)، رقم (١٤٩١)، والنسائي (٦٤/٣)، رقم (٤٤٩٩)، وابن ماجه (١٠٦١/٢)، رقم (٣١٧٨).

باب (لا) النافية للجنس

قال ابن آجروم: (اعلم أن «لا» تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر «لا»^(١) نحو «لا رجل في الدار»^(٢))

ولما فرغ المصنف من الكلام على السابع من المنصوبات شرع في الثامن منها وهو اسم (لا) المنصوب بها فقال: (باب (لا) النافية للجنس).

وتسمى: لا التبرئة؛ لأنها تدل على نفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة منه. وإنما عملت لا؛ لمشابتها إن في دخولها على الجملة الاسمية، وفي أنها لتأكيد النفي كما أن (إن) لتأكيد الإثبات، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وفي أن لها صدر الكلام.

ولكونها عملت بطريق الحمل انحطت رتبته عنها؛ فلا يكون اسمها إلا نكرة، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، ولا ينون اسمها، بخلاف إن في ذلك.

وقد نبّه المصنف على بعض ذلك بقوله: (اعلم) -بكسر الهمزة - فعل أمر من تعلم: أن لا تنصب النكرات وجوباً، لفظاً أو محلاً بغير تنوين إذا باشرت لا النكرة بأن لم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا.

فتنصب النكرة لفظاً إذا كانت النكرة مضافة لمثلها؛ نحو: لا صاحب علم ممقوت، فصاحب علم اسمها وهو منصوب، وممقوت خبرها وهو مرفوع بها.

(١) أي: اعلم أن لا النافية للجنس تعمل عمل إن لمشابتها لها، فتنصب النكرات وجوباً لفظاً أو محلاً بغير تنوين، إذا باشرت النكرة فلم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا، فتنصب النكرة لفظاً، نحو: لا غلام سفر حاضر، ومحلاً كما مثل، فإن معمولها: إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو مفرداً، وهو: ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف.

(٢) فلا: نافية للجنس، تعمل عمل إن، ورجل: اسمها مبني معها على الفتح، محله نصب فشرط نصبها النكرات: أن يكون اسمها نكرة، وخبرها نكرة، وأن يتقدم اسمها على خبرها، وأن لا تقترن بجار، وإلا أهملت.

باب (لا) النافية للجنس

قال ابن آجروم: (اعلم أن «لا» تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر «لا»^(١) نحو «لا رجل في الدار»^(٢))

ولما فرغ المصنف من الكلام على السابع من المنصوبات شرع في الثامن منها وهو اسم (لا) المنصوب بها فقال: (باب (لا) النافية للجنس).

وتسمى: لا التبرئة؛ لأنها تدل على نفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة منه. وإنما عملت لا؛ لمشابتها إن في دخولها على الجملة الاسمية، وفي أنها لتأكيد النفي كما أن (إن) لتأكيد الإثبات، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وفي أن لها صدر الكلام.

ولكونها عملت بطريق الحمل انحطت رتبته عنها؛ فلا يكون اسمها إلا نكرة، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، ولا ينون اسمها، بخلاف إن في ذلك.

وقد نبّه المصنف على بعض ذلك بقوله: (اعلم) -بكسر الهمزة - فعل أمر من تعلم: أن لا تنصب النكرات وجوباً، لفظاً أو محلاً بغير تنوين إذا باشرت لا النكرة بأن لم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا.

فتنصب النكرة لفظاً إذا كانت النكرة مضافة لمثلها؛ نحو: لا صاحب علم ممقوت، فصاحب علم اسمها وهو منصوب، وممقوت خبرها وهو مرفوع بها.

(١) أي: اعلم أن لا النافية للجنس تعمل عمل إن لمشابتها لها، فتنصب النكرات وجوباً لفظاً أو محلاً بغير تنوين، إذا باشرت النكرة فلم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا، فتنصب النكرة لفظاً، نحو: لا غلام سفر حاضر، ومحلاً كما مثل، فإن معمولها: إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو مفرداً، وهو: ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف.

(٢) فلا: نافية للجنس، تعمل عمل إن، ورجل: اسمها مبني معها على الفتح، محله نصب فشرط نصبها النكرات: أن يكون اسمها نكرة، وخبرها نكرة، وأن يتقدم اسمها على خبرها، وأن لا تقترن بجار، وإلا أهملت.

وتنصب النكرة محلاً إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها؛ نحو: لا رجل في الدار فلا حرف نفي، ورجل اسمها مبني معها على الفتح، وموضعه نصب بلا، وفي الدار خبرها.

وذهبت طائفة من البصريين: إلى أن رجل ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيبويه، هذا إذا باشرت لا النكرة.

قال ابن آجروم: (فإن لم تُبأشِرْها وجب الرفع ووجب تكرار «لا»^(١)) نحو «لا في الدار رجل ولا امرأة».

وإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها^(٢)، فإن شئت قلت: «لا رجل في الدار ولا امرأة»^(٣).

فإن لم تبأشِرْها بأن فصل بينهما بفصل؛ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧]، أو دخلت على معرفة؛ نحو: لا زيد في الدار وجب الرفع على الابتداء، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرار لا؛ نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة، ونحو: لا زيد الدار ولا عمرو.

وإن تكررت لا مع مباشرة النكرة، جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت، قلت على الأعمال في قول المصنف نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة، بفتح رجل، ورفع امرأة، ونصبها، وفتحها، وإن شئت قلت على الإلغاء: لا رجل في الدار ولا امرأة برفع الرجل، ورفع المرأة، أو فتحها.

والحاصل: أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه: ثلاثة بعد فتح النكرة الأولى، واثنان بعد رفعها، ونظير ذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلك فتح الأول على الأعمال، وفي الثاني ثلاثة أوجه:

(١) أي: فإن لم تبأشِرْ لا النكرة بأن فصل بينها فاصل، وجب الرفع على الابتداء ووجب تكرار لا كما مثل.

(٢) أي: وإن تكررت لا، مع مباشرة النكرة، جاز إعمالها بنصب، نحو: رجل في المثل الآتي، وجاز إلغاؤها برفعه، في المثل الثاني.

(٣) أي: وإن شئت قلت على الإلغاء: لا رجل في الدار ولا امرأة برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها فللنكرة بعد لا الثانية: خمسة أوجه، ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها.

أحدها: الفتح على الإعمال، وهو الأصل فيهما؛ كقوله تعالى: (لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ) [البقرة: ٢٥٤] بفتحهما في قراءة أبي عمرو وابن كثير.

وثانيها: النصب؛ نحو قول الشاعر^(١): [السريع]

لَا نَسَبَ إِلَيَّ — وَمَ لَا خُلَّةَ

بنصب خلة على جعل لا زائدة مؤكدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها؛ فإن محله نصب.

وثالثها: الرفع؛ كقوله^(٢): [الكامل]

(١) هذا صدر بيت عجزه: اِتَّسَعَ الْخَزْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل: لأبي عامر جند العباس بن مرداس السلمي.

والشاهد فيه: (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خلة) معطوفاً بالواو على محل اسم (لا) وهو (نسب).

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللمع ٩٨، وشرح المفصل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٥١، والتصريح ١/٢٤١.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، ف قيل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهما بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً، ولا يعرف له قائل.

اللغة: "هذا لعمركم" العمر بفتح فسكون الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم وهي قوله "لعمركم" مع خبره المحذوف ويروى "هذا وجدكم" والجد: الحفظ والبخت، وهو أيضاً أبو الأب "الصغار"

بزنة سحاب الذل، والمهانة، والحقارة "بعينه" يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: "هذا" اسم إشارة مبتدأ "لعمركم" اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب "الصغار" خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة "بعينه" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه "لا" نافية للجنس "أم" اسم لا مبني على الفتح في محل نصب "لي" جار ومجرور

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

برفع أب، وذلك على زيادة لا الثانية، وعطف اسمها على محل لا الأولى مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع على الابتداء.

ولك رفع الأول على الابتداء؛ ويجوز لك حينئذ فتح اسم لا الثانية على إعمالها، نحو: فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها، أو رفعه على إلغائها، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها، ويمتنع النصب؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً.

تَمَّة

لا حرف نفى، وإله اسمها، وإلا الله بدل من موضع لا، مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع بالابتداء عند سبويه، لا بدل من لفظ الاسم الواقع بعد لا، وليس هو خبراً لـ (لا)؛ لأن لا لا تعمل في معرفة كما مر، وخبر لا محذوف تقديره: لا إله في الوجود أو موجود.

متعلق بمحذوف خبر لا "إن" شرطية "كان" فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم "ذاك" ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "أب" بالرفع - معطوف على محل لا واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله "ولا أب" حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل "لا" مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن "لا" الثانية عاملة عمل ليس، و"أب" اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون "لا" غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون "أب" مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

ومثله قول جرير بن عطية: بأي بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابي، لا يدين ولا صدر؟ وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي: لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، والجمل ٢٣٩، واللمع ٩٩، وشرح المفصل ٢/١١٠، وابن النظم ١٨٩، وتخليص الشواهد ٤٠٥، ٤٠٨.

بَابُ الْمُنَادَى^(١)

قال ابن آجروم: (المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم^(٢)، والنكرة المقصودة^(٣)، والنكرة غير المقصودة^(٤)، والمضاف، والشبيه بالمضاف^(٥)).

فأما المفرد العلم، والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين^(٦)، نحو «يا زيد» و«يا رجل»^(٧) والثلاثة الباقية منصوبة لا غير^(٨)

ولما فرغ من الثامن من المنصوبات، وهو اسم لا شرع في التاسع منها وهو المنادى فقال: (باب المنادى).

المنادى: اسم مفعول من ناديته فهو منادى، والنداء - بكسر النون وضمها - لغة: مطلق الدعاء، وفي الاصطلاح: الدعاء بحرف مخصوص، وهو ثمانية: الهمزة، وأي مقصورتان وممدودتان، و(يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(وا).

إذا علمت ذلك فالمنادى له اعتباران: اعتبار من جهة ذاته، واعتبار من جهة لفظه. أما اعتباره من جهة ذاته: فهو قريب، وبعيد، ومندوب.

(١) وهو: من أقسام المفعول به، الذي حذف عامله وجوبا وهو لغة: الطلب مطلقا بحرف أو بغيره، واصطلاحا: هو الاسم الذي يدخل عليه يا، أو إحدى أخواتها السبع، الهمزة، وأي مقصوتين، أو ممدوتين، وأي، وهيا، ووا، فالهمزة للقريب، وأي للمتوسط، وأي للبعيد، والجمهور على أن: وا، مختصة بالندبة، فلا تستعمل إلا في المنادى المندوب، متوجعا منه، أو متفجعا عليه.

(٢) وهو: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، فشمّل المشى والمجموع.

(٣) أي: المعينة بالنداء.

(٤) أي: بالذات، وإنما المقصود واحد من أفرادها.

(٥) وهو: اسم اتصل به لفظ من تمام معناه.

(٦) يعني: في حالة الاختيار، ولا حاجة إلى لفظة: من غير تنوين لأن كل مبني لا ينون.

(٧) فيا زيد للمفرد العلم، وكذا يا زيود، ويا هنود، ويا رجل، ويا موسى، ويا قاضي، ويا حذام: للنكرة المقصودة.

(٨) أي: والثلاثة الباقية وهي: النكرة المقصودة، والمضاف والمشبّه بالمضاف منصوبة لا غير، فلا يجوز فيها غير النصب نحو: يا غافلا والموت يطلبه، ويا عبد الله، ويا حسنا وجهه، ويا طالعا جبلا، ويا رفيقا بالعباد، وكل منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة.

فألهزمة المقصورة للقريب، إلا أن يتزل منزلة البعيد - كالساهي - فله بقية الأحرف، كما أنها للبعيد.

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تأكيداً، وعلى منع العكس، قاله بدر الدين بن مالك.

وتتعين يا في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة.

وتتعين يا أو وا في الندبة، ولكن إنما يندب بيا، عند أمن اللبس بالمنادي.

ويجوز حذف حرف النداء؛ نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، إلا في مسائل: المنادي البعيد؛ ك (يا زيد) والمستغاث؛ ك (يا لله)، والمندوب، ك (يا عمراً)؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، والمضمر، ونداؤه شاذ، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة.

وأما اعتباره من جهة لفظه: فهو خمسة أنواع:

النوع الأول: المفرد العلم، والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فهذا يبنى على ما يرفع به من حركة أو حرف لو كان معرباً؛ ك (يا زيد)، فهو مبني على الضم؛ لأنه لو كان معرباً لكان مرفوعاً بالضم، ومثله: يا رجال، ويا هندات، ويا هنود، ويا رجل لمعين؛ لأنه مفرد معرف بالإقبال عليه، ونحو: يا زيدان، يبنى على الألف؛ لأنها علامة رفعه لو كان معرباً؛ نحو: جاء الزيدان، ونحو: يا زيدون، يبنى على الواو؛ لأنها علامة رفعه لو كان معرباً؛ نحو: جاء الزيدون.

وأما ما كان مبنيًا قبل النداء؛ ك (سيويه)، وحذام، في لغة أهل الحجاز، أو كان مقصوراً؛ ك (الفتى) أو منقوصاً؛ ك (القاضي)... فتقدر فيه الضمة في آخره، ويظهر أثر ذلك التقدير في تابعه، فتقول: يا سيويه العالم، برفع العالم مراعاةً للضمة المقدرة، وينصبه مراعاةً لمحلّه، كما يفعل في تابع ما جدد بناؤه؛ نحو: يا زيد الفاضل، برفع الفاضل ونصبه.

والنوع الثاني: النكرة المقصودة بالنداء دون غيرها، وهي أيضاً تبنى على ما ترفع به لو كانت معربة، فنحو: يا رجل لمعين يبنى على الضمة؛ لأنها علامة رفعه لو كان معرباً؛ نحو: جاء رجل، ونحو: يا رجلان، لمعينين يبنى على الألف؛ لأنها علامة رفعه

لو كان معرباً؛ نحو: جاء رجلان، فأجريت النكرة في هذه الأمثلة مجرى العلم في بنائها على علامة الإعراب.

وقول المصنف في هذين النوعين: إنهما يبينان على الضم مراده بذلك: إنهما يبينان على الضم أو على نائبه كما مر، وإنما ترك التنبيه على نائب الضم اختصاراً؛ ولأن نداء المثنى والجمع لم يكثر كنداء المفرد.

والنوع الثالث: النكرة غير المقصودة بالذات، وإنما المقصود واحد من أفرادها؛ كقول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه إذا لم يقصد غافلاً بعينه، هذا كله في المفرد؛ لأن المراد بالمفرد في هذا الباب: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

والنوع الرابع: المضاف إلى غيره؛ نحو: يا غلام زيد، فهذا يجب نصبه لفظه. والنوع الخامس: الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه؛ إما بعمل أو بعطف، فهذا يجب نصبه لفظه أيضاً.

فالعمل نحو: يا حسناً وجهه، فحسناً لفظه منصوب على النداء، والوجه مرفوع به على الفاعلية، وتمام لمعناه، ونحو: يا طالعاً جبلاً، فطالعاً لفظه منصوب على النداء، وجبلاً منصوب به على المفعولية، وفاعله ضمير مستتر فيه، ونحو: يا ماراً بزيد، فماراً لفظه منصوب على النداء، وبزيد جار ومجرور متعلق به في محل نصب.

وأما العطف: فنحو: يا ثلاثاً وثلاثين، فيمن سميته بذلك، فثلاثاً لفظه منصوب على النداء، وثلاثين معطوف عليه متمم لمعناه.

ثم إن المصنف بين حكم النوعين الأولين بقوله: فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة: فيبينان على الضم من غير تنوين، أي: في حالة الاختيار.

ثم مثل للمفرد العلم بقوله: نحو: يا زيد، وللنكرة المقصودة بقوله: يا رجل: أي لمعين، هذا إذا لم تكن النكرة موصوفة.

فإن كانت موصوفة، فالعرب تؤثر نصبها على ضمها؛ يقولون: يا رجلاً عالماً أقبل، ومنه الحديث^(١): "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم" نقلها ابن مالك عن الفراء وأقره.

(١) أخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي (٢/٩٥)، رقم (٥٣٤).

ثم بين حكم بقية الأنواع - وهي الثلاثة الباقية - بقوله: والثلاثة الباقية، وهي: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف منصوبة لا غير، أي: فلا يجوز فيها غير النصب، وتقدمة أمثلة ذلك.

تنبيه

ما ذكره المصنف في المضاف إلى غير ياء المتكلم، وأما هو: فينقسم إلى أربعة أقسام

القسم الأول: ما فيه ست لغات، وهو الصحيح الآخر؛ تقول: يا غلامُ، مريدًا به الإضافة إلى ياء المتكلم، بالحركات الثلاثة:

أما الكسر: فكقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] اكتفاء بالكسرة عن الياء. وأما الفتح: فكقول الشاعر: [الوافر]

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفٌ وَلَا بَلِيَّتٌ وَلَا لَوَائِي

ف (لهف) منادى أسقط منه حرف النداء، والأصل: (يا لهفا)، فحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة عنها.

وأما الضم: فكما يضم المفردات في غير الإضافة، قرئ شاذًا: (رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ) [يوسف: ٣٣] بضم الرب، والأصل: يا ربي، فحذفت الياء تخفيفًا، وبني على الضم تشبيهًا بالنكرة المقصودة.

وبالياء مفتوحة؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، وساكنة؛ كقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وبالألف؛ نحو: يا حسرتا، والأصل: يا حسرتي، فهذه ست لغات، أفصحها: حذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها.

والقسم الثاني: ما فيه لغة واحدة، وهو المنادى المعتل بالألف أو الياء؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح؛ نحو: يا فتي، ويا قاضي، فلا يجوز حذفها؛ للإلباس، ولا إسكانها؛ لئلا يلتقي ساكنان، ولا تحريكها بالضم أو الكسر؛ لثقلهما على الياء.

والقسم الثالث: ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه بالفعل المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي؛ فإن ياءه ثابتة لا غير مفتوحة وساكنة.

والقسم الرابع: ما فيه ثمان لغات، وهو الأب والأم؛ ففيه اللغات الست المقدمة، ولغات آخرين؛ تقول: يا أبتَ، ويا أمتَ بتاء تأنيث عوضاً عن ياء المتكلم، وتقول في المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان ابن عم أو ابن أم: يا بن أم، ويا بن عم، بفتح وكسر على التاء في الأل، وعلى الميم في الثاني.

بَابُ: الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ^(١)

قال ابن آجروم: (وهو: الاسم، المنصوب، يذكّر بياناً لسبب وقوع الفعل^(٢))، نحو قولك: «قام زيد إجلالاً لعمر» و«قصدتك ابتغاء معروف»

ولما فرغ المصنف من الكلام على التاسع من المنصوبات وهو المنادى شرع في العاشر منها وهو المفعول من أجله فقال:

(باب المفعول من أجله) ويقال: لأجله، ويقال له: المفعول له.

وحده المصنف بقوله: وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل. فاحترز بالاسم عن الفعل والحرف، وبالمنصوب عن المرفوع والمجرور، لكن المنصوب حكم من أحكامه، فكان الأولى عدم ذكره في تعريفه، ولكن ذكره تقريباً على المبتدئ كما مر في نظائره.

وقوله: بياناً لسبب وقوع الفعل، أشار به إلى أن المفعول من أجله يبين السبب الذي وقع الفعل من أجله، وقد علمت: أن حكمه النصب، لكن بشروط خمسة: الشرط الأول: أن يكون مصدرًا؛ لأن المصدر يشعر بالعلية، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالبًا؛ فلا يجوز: جئتكم السمن والعسل، بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر.

الشرط الثاني: أن يكون علة؛ لأنها الباعث على الفعل؛ ك (قعدت عن الحرب جبناً)، خرج بذلك بقية المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها. الشرط الثالث: أن يكون وقت الفعل المعلن - بفتح اللام الأولى - والمصدر المعلن - بكسرهما - واحدًا؛ فلا يجوز: تأهبت اليوم للسفر غدًا؛ لأن زمن التأهب متأخر عن زمن السفر.

(١) ويسمى المفعول له، المفعول لأجله، وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال: هو المصدر القلبي المعلن لحدث شاركه في الزمان، والفاعل، ولو تقديرًا، كما عرفه الماتن.

(٢) أي: والمفعول لأجله، وهو: الاسم المصدر المنصوب يعني: حكمه الذي يذكر علة بياناً لسبب وقوع الفعل الصادر من فاعل، ولا بد فيه من خمسة شروط: أن يكون مصدرًا، وأن يكون قليلاً، وأن يتحد مع عامله، وأن يتحد في الفاعل، وأن يكون مفيداً للتعليل.

الشرط الرابع: أن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا؛ فلا يجوز: جئتك محبتك إياي؛ لأن فاعل المجيء المتكلم، وفاعل المحبة المخاطب. الشرط الخامس: أن يكون قليلاً؛ فلا يجوز: جئتك قراءة للعلم، من أفعال اللسان، ولا قتلاً للكافرين، من أفعال اليد، واكتفى المصنف عن ذكر هذه الشروط بمثالين، ذكر المثال الأول منهما بقوله: نحو قولك: قام زيدٌ إجلالاً لعمر، فـ(إجلالاً) مصدر منصوب ذكر علة وسبباً لوقوع الفعل الصادر من زيد؛ فإن سبب قيام زيد لعمر هو إجلاله وتعظيمه، وإعرابه: قام زيد فعل وفاعل، إجلالاً مفعول لأجله، ولعمر متعلق به (إجلالاً).

وذكر المثال الثاني بقوله: وقصدتك ابتغاء معروفك، فابتغاء مصدر منصوب ذكر علة لبيان سبب القصد، وإعرابه: قصدتك فعل وفاعل ومفعول، وابتغاء مفعول لأجله، ومعرفك مضاف إليه.

وبه أيضاً بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره.

فإن قد المعلن - بكسر اللام الأولى - شرطاً من شروط جواز النصب، وجب جره بحرف التعليل، وهو: الباء، واللام، وفي، ومن فقط.

فمثال فقد الشرط الأول وهو المصدر قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؛ فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم بـ (لام) العلة؛ لأنه ليس مصدرًا.

ومثال فقد الشرط الثاني وهو كونه علة: قتله صبراً، لكن هذا يمتنع جره بحرف التعليل؛ لأن الجربه يفيد العلية والغرض عدمها.

ومثال فقد الشرط الثالث وهو الاتحاد في الوقت قوله ^(١): [الطويل]

(١) صدر بيت عجزه: لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

قائله: امرؤ القيس الكندي من معلقته المشهورة.

الشرح: "نَضَّتْ" ألْقَتْ وخلعت، "لَدَى السَّيْرِ" عند السَّيْرِ، "لَيْسَةَ" - بكسر اللام - وهي هيئة اللباس، "المتفضل" المتوشح بثوبه، أو لابس الثوب الواحد.

المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد ألقت ثيابها للنوم، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت جر بـ (اللام).

ومثال فقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل قوله ^١: [الطويل]

وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لِدُكْرَاكِ هِزَّةٌ

فالذكرى علة غُرِّ الهزة، وفاعلها مختلف؛ ففاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى: لذكرى إياك، فلذلك جر بـ (اللام)، والهزة بالكسر النشاط والارتياح.

ومثال فقد الشرط الخامس وهو كونه قليلاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، أي: فقر، وهو علة للقتل، وليس قليلاً، فلذلك جر بـ (من) التعليلية. وذكرت زيادة على ذلك في "شرح القطر" لا يحتملها هذا المختصر.

الشاهد: في قوله: "وقد نضت"، فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالاً بالواو؛ فلذلك لزمها دخول "قد".

انظر: الإيضاح ١/١٦٤، والجلس الصالح ١/١٨١.

^١ صدر بيت لأبي صخر الهذلي، عجزه: كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ.

بَابُ: الْمَفْعُولِ مَعَهُ^(١)

قال ابن آجروم: (وهو: الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فَعَلَ مَعَهُ الفعل^(٢))، نحو قولك: «جاء الأمير والجيش» و«استوى الماء والخشبة»^(٣)

ولما فرغ المصنف من الكلام على العاشر من المنصوبات شرع في الحادي عشر منها وهو المفعول معه فقال: (باب المفعول مَعَهُ).

وإنما أخره عن المفاعيل؛ لاختلافهم فيه: هل هو قياسي دون غيره؟ ولوصول الفاعل إليه بواسطة حرف دون غيره.

وحده المصنف بقوله: وهو الاسم المفرد المنصوب، أي: الفضلة؛ أي: بعد واو أريد بها التنخيص على المعية الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل فلا بد أن تكون تلك الواو مسبوقة بجملة فعلية، أو ما فيه حروف الفعل ومعناه؛ كاسم الفاعل والمفعول؛ أي: بجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وذات الفعل ك (سرت والنيل)، وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: (أنا سائر والنيل)، فيصدق على النيل في المثالين أنه اسم؛ لدخول (أل) عليه، وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه مسبوق بواو وتلك الواو بمعنى (مع)، والواو مسبوقة بجملة ذات فعل، وهو سرت في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وهو سائر في المثال الثاني. فخرج بـ (الاسم) نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب.

(١) هو: اسم تلك الذات، والمنصوب بالفعل، أو شبهه، بحيث يسبقه جملة فعلية، أو إسمية فيها معنى الفعل وحروفه، الواقع بعد واو المعية.

(٢) أي: وهو الفعل الصريح، فشمّل المفرد والمثنى، والجمع للمذكر والمؤنث، وخرج به الفعل والجملة، المنصوب بعد واو المعية، الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتهما.

(٣) فالواو: واو المعية، والجيش: مفعول معه منصوب، والخشبة: مفعول معه منصوب، ويجوز عطفها على ما قبلهما، وكذا: المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل، أو إسمية فيها معنى الفعل وحروفه، كأنا سائر والنيل.

فله ثلاث حالات: وجوب النصب، نحو: سرت والجبل ووجوب العطف نحو: قام زيد وعمرو، وجواز الأمرين كما مثل.

وب (مفرد) نحو: (سرت والشمس طالعة) برفعهما؛ فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلا أنها داخلية في المثال الأول في اللفظ على فعل، وفي الثاني على جملة. وب (فضلة) نحو: اشترك زيد وعمرو؛ فإنه عمدة.

وبقوله: الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل بقية المفاعيل.

وب (بعد واو) نحو: جئت مع زيد؛ فإنه بعد (مع) لا الواو التي بمعنى مع.

وب (أريد بها التنصيص على المعية) نحو: رأيت زيدًا وعمراء، إذا أريد مجرد العطف، أو قبله، أو بعده.

وب (مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه) نحو: كل رجل وضيعة، فلا يجوز معه النصب على المفعول معه؛ لعدم سبق شيء من ذلك.

ثم إن المفعول معه نوعان:

أحدهما: ما يجوز رفعه ونصبه، وقد مثل له المصنف بقوله: نحو قولك: جاء الأمير والجيش، فجاء فعل ماض، والأمير فاعل، والواو واو المعية، والجيش مفعول معه، وصدق عليه أنه اسم منصوب قد ذكر لبيان صاحب الأمير في المجيء بعد أن كان من فعل معه الفعل محتملاً؛ لأن يكون الجيش وغيره، هذا إذا نصبته، ويجوز لك أيضاً فيه الرفع عطفاً على فاعل الفعل الذي هو الأمير، والواو حينئذٍ لمجرد العطف لا للمعية، والتقدير: جاء الأمير وجاء الجيش.

وثانيهما: ما يتعين فيه النصب، وقد مثل له المصنف بقوله: واستوى الماء والخشبة، ف (استوى) فعل ماض، والماء فاعله، والخشبة اسم يتعين نصبه على أنه مفعول معه، ولا يصح رفعه عطفاً على فاعل الفعل الذي هو الماء؛ لأن الخشبة لا تستوي مع الماء، وإنما يستوي الماء معها؛ أي: يصل إليها، ومن هذا أيضاً قول القائل: لا تنه عن القبيح وإتيانك إياه، أي: مع إتيانك إياه، ولو عطفت لكان المعنى: لا تنه عن القبيح ولا عن إتيانه، وهو خلاف المعنى المراد، بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه، والسكوت عليه؛ لما فيه من النهي عن ذلك، ومنه أيضاً: مات زيد وطلوع الشمس، بنصب طلوع وجوباً؛ لأن المعنى: مات زيد مع طلوع الشمس، ولو عطفت، لكان المعنى: مات زيد ومات طلوع الشمس، والطلوع لا يقوم به الموت.

وقد يترجح العطف في نحو: قام زيد وعمرو؛ لأنه الأصل؛ وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ ولا في المعنى.

وقد يتعين العطف في نحو: اشترك زيد وعمرو؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين.

قال ابن آجروم: (وأما خبر «كان» وأخواتها واسم «إن» وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات. وكذلك التوابع؛ فقد تقدمت هناك)

ولما فرغ المصنف من الحادي عشر من المنصوبات شرع فيما بقي منها فقال: وأما خبر كان وخبر أخواتها، نحو: كان زيد عالمًا، واسم إن واسم أخواتها نحو: إن زيدًا عالمًا، ومفعولًا ظننت، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، فقد تقدم ذكرها في المرفوعات استطرادًا عقب باب المبتدأ والخبر أي: فلا حاجة لنا في إعادتها هنا، وكذلك التوابع المنصوبة، وهي أربعة: النعت، نحو: رأيت زيدًا العاقل، والعطف؛ نحو: رأيت زيدًا وعمراء، والتوكيد؛ نحو: رأيت زيدًا نفسه، والبدل؛ نحو: رأيت زيدًا أخاك، فقد تقدمت هناك أي: في أبواب أربعة عقب النواسخ؛ أي: فلا حاجة لنا أيضًا إلى إعادتها. وهذه الأبواب الأربعة؛ وهي: خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، ومفعولًا ظننت، وتوابع المنصوب مكمل للمنصوبات الخمسة عشر التي ترجم عليها المصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه.

بَابُ: مَخْفُوزَاتِ الْأَسْمَاءِ^(١)

قال ابن آجروم: (المخفوزات ثلاثة)^(٢)، مخفوز بالحرف، ومخفوز بالإضافة، وتابع للمخفوز^(٣)

ولما انتهى القول من رفع الاسم ونصبه شرع في الكلام على خفضه فقال:
(باب مخفوزات الأسماء) بإضافة المخفوزات، إلى الأسماء إضافة بيانية، لا لاحتراز عن الفعل؛ فإنه لا خفض فيه، والتقدير: باب المخفوزات التي هي الأسماء، وحي خاتمة الكتاب، ختم الله تعالى لنا ولأهلينا ولمحبينا ولجميع المسلمين بخير، آمين.

والمخفوزات المشهورة على ثلاثة أقسام:
قسم مخفوز بالحرف، نحو: جلست في الدار.
وقسم مخفوز بالإضافة؛ نحو: علام زيد، وهذا ضعيف، والصحيح: أنه مخفوز بالمضاف لا بالإضافة.

وقسم مخفوز بالتبعية على رأي الأخفش، وهو مراد المصنف بقوله: وتابع للمخفوز، نحو: مررت بزيد الفاضل، وهذا رأي ضعيف، وقد اجتمعت الثلاثة في البسمة.

قال ابن آجروم: (فأما المخفوز بالحرف فهو: ما يخفض بمن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام)^(٤).

(١) أي: الأسماء المخفوزات، وإضافتها لبيان الواقع، وأخرها لضعف عاملها.

(٢) أي: المخفوزات المشهورة عند النحاة: ثلاثة وزيد الجر بالمجاورة كقولهم: هذا حجر ضب خرب.

(٣) أي: مخفوز بالتبعية للمخفوز، وصحح غير واحد، أن العامل في التابع، هو العامل في المتبوع نحو: مررت بزيد الفاضل، وقد اجتمعت الثلاثة في البسمة.

(٤) فيمن وإلى، نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، وعن نحو: رويت عن زيد، وعلى نحو: علوت على الجبل، وفي: نحو: قرأت في المصحف، ورب نحو: رب رجل كريم، والباء نحو: أعوذ بالله، والكاف نحو: زيد كالأسد، واللام نحو: المال لزيد.

- وما يختص بالنكرات، وهو (رب)؛ نحو: رب رجل، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، قال الشاعر^(١):
[الخفيف]

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا، فَأَجَابُوا

- وما يختص بالله و(رب) مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم، وهو (التاء) كما سيأتي في كلامه؛ نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَ أَضْنَاكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وترب الكعبة، وتربي لأفعلن، ونذر: تالرحمن، وتحياتك، ولم يذكر ذلك المصنف على هذا الترتيب، بل قال بعد: ورب، والباء، وقد تقدم مثالها، والكاف نحو: زيد كالأسد، واللام، وقد مر مثالها. وما يختص بحروف القسم، أي: اليمين، وهي: الواو، نحو: والله، والباء، نحو: بالله، والتاء نحو: تالله، وقد مر ما تختص به.

وبواو رُبِّ، نحو: وليل، أي: ورب ليل.

(وبمذ، ومنذ)، ولا يجران إلا اسمًا ظاهرًا مختصًا بالزمان، حاضرًا كان؛ نحو: ما رأيته مذ يومنا، أو منذ يومنا، والتقدير حينئذ: ما رأيته في يومنا، أو ماضيًا؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو منذ يوم الخميس، والتقدير: ما رأيته من يوم الخميس. ولم يذكر المصنف هنا حروف الجر: خلا، وعدا، وحاشا؛ لاستغنائه عن ذكرها هنا بذكرها في أول الكتاب، أو في باب الاستثناء.

ومعاني هذه الحروف كثيرة، وقد ذكرت أكثرها في "شرح القطر"، وذكرت فيه أيضًا أنها تنقسم إلى أربعة أقسام:

- قسم يستعمل حرفًا واسمًا، وهو: مذ، ومنذ، وعن، وكاف التشبيه.

- وقسم يستعمل حرفًا وفعلاً، وهو: حاشا، وخلا، وعدا.

- وقسم يستعمل حرفًا واسمًا وفعلاً، وهو: على فقط.

- وقسم يستعمل حرفًا فقط، وهو باقي الحروف.

قال ابن آجروم: (وأما ما يخفّض بالإضافة، فنحو قولك: «غلامُ زيد»

وهو على قسمين: ما يُقَدَّرُ باللام، وما يُقَدَّرُ بمن؛ فالذي يقدر باللام نحو

(١) انظر: مغني اللبيب ٦٣٨/١، وجمع الهوامع ٤٣٥/٢.

«غلامٌ زيدٌ» والذي يقدرُ بِمِنْ، نحو «ثوبٌ خزٌّ» و«بابٌ ساجٌ» و«خاتمٌ حديدٌ» وما أشبه ذلك^(١)

وأما ما يخفُضُ بالإضافة، وقد مر أن الراجح أن الخفض بالمضاف لا بالإضافة، فنحو قولك: غلامٌ زيدٌ، فزيد مخفوض بالمضاف الذي هو غلام، لا بالإضافة، خلافاً لأبي حيان وللمصنف، ولا بمعنى اللام، خلافاً للزجاج، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف، خلافاً لبعضهم.

والإضافة: لغة: مطلق الإسناد، واصطلاحاً: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه.

(وهو) أي: المخفوض بالإضافة على قسمين:

الأول: ما يقدرُ باللام التي للملك؛ نحو: غلامٌ زيدٌ، أو للاختصاص؛ ك (سرج الدابة)، وباب الدار، وهذا القسم أكثر، ولذلك اقتصر عليه الزجاج. والقسم الثاني: ما يقدر بمن البيانية، وهذا القسم كثير.

وضابطه: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، ويصلح المضاف إليه للإخبار به عن المضاف؛ نحو: ثوبٌ خزٌّ، وبابٌ ساجٌ، وخاتمٌ حديدٌ؛ لأن الثوب بعض الخز، والخز نوع من الحرير، والخاتم بعض جنس الحديد، ويقال: هذا الثوب خزٌّ، وهذا الخاتم حديدٌ، بخلاف: ثوبٌ زيدٌ، وغلامه مما الإضافة فيه تفيد الملك، ونحو: حصير المسجد، وقنديله، مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص؛ لانتفاء الشرطين؛ فإن المضاف في هذه الأمثلة ليس بعض المضاف إليه، ولا يصلح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف؛ وبخلاف نحو: يوم الخميس؛ لانتفاء الشرط الأول؛ فإن اليوم وإن صح الإخبار عنه بالخميس ليس بعضه؛ وبخلاف نحو: يد زيدٌ؛ لانتفاء الشرط الثاني؛ فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد، وما أشبه ذلك من أمثله هذين القسمين.

وأما تابع المخفوض: فقد تقدم في المرفوعات، فليراجع.

(١) أي: وما يقدر بمن، نحو: ثوبٌ خزٌّ، أي: من خز، وبابٌ ساجٌ، أي: من ساج، وخاتمٌ حديدٌ، أي: من حديد، وما أشبه ذلك، من أمثلة القسمين الأولين، أو الثلاثة، وأما تابع المخفوض فتقدم في المرفوعات.

تنبيه

سكت المصنف عن قسم آخر، وهو ما يقدر به (في) الدالة على الظرفية، وهذا القسم قليل، ولهذا لم يذكره إلا طائفة قليلة، وتبعها ابن مالك.

وضابطه: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، سواء كان زمانياً؛ نحو: ﴿مَكَرُ اللَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أو مكانياً؛ نحو: ﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]؛ إذ التقدير: مكر في الليل، ويا صاحبان في السجن، بخلاف نحو: ثوب زيد، وغلामه؛ لفقدان الشرط المذكور؛ لأن ذلك إنما يفيد الملك كما مر.

وتسمى هذه الإضافة بأقسامها الثلاثة: محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، ومعنوية؛ لأنها مفيدة لتعريف الاسم المضاف بالمضاف إليه فيما إذا أضيف إلى معرفة؛ ك(غلام زيد)، أو تخصيص المضاف بالمضاف إليه فيما إذا أضيف إلى نكرة؛ نحو: جاءني غلام امرأة؛ لأن كلاً من التعريف والتخصيص أمر معنوي.

وأما الإضافة اللفظية: فتكون بإضافة الوصف العامل - من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة - إلى معموله.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿هَذَا بِالْغِ الْكُعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ف (بالغ) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وهو الكعبة، فجرت بإضافة عاملها إليها.

ومثال الثاني: معمور الدار، فأضيف في ذلك اسم المفعول إلى معموله وهو نائب الفاعل فتخصص.

ومثال الثالث: حسن الوجه، فأضيف في ذلك الصفة المشبهة إلى معمولها فتخصص.

وإنما سميت لفظية لإفادتها أمراً لفظياً؛ لأنها جيء بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف نون تلي الإعراب أو التنوين؛ فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

خاتمة

قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس، وشرط ذلك في صورتين: صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة.

فمن الأول قولهم: قطعت بعض أصابعه، فبعض نائب قطعت، وأنت الفعل المسند إليه؛ لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهي الأصابع، ومن ذلك قراءة الحسن البصري - وهي قراءة شاذة - : (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف: ١٠] بالتاء المثناة فوق. ومن الثاني قول الشاعر ^(١): [البسيط]

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْشُوفٌ بَطُوعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

فذكر مكشوف، مع أنه خبر عن مؤنث وهو إنارة، إلا أنها اكتسبت التذكير مع إضافتها إلى العقل، ويحتمله: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراب: ٥٦]، ويبعده: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذكر قريب حيث لا إضافة.

وذكر الفراء: أنهم التزموا تذكير قريب إذا لم يرد قرب النسب؛ قصداً للفرق. وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازياً؛ لأن ذلك وهم؛ لوجوب التأنيث في نحو: الشمس طالعة، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضميرين، كما قاله ابن هشام في "مغنيه"، أغنانا الله من فضله وكرمه، وختم بالصالحات أعمالنا بحمده ومنه وفضله، والله تعالى أعلم.

وهذا آخر ما يسر الله تعالى من "نور السجية في حل ألفاظ الأجرومية"، وقد جاء هذا الشرح بحمد الله تعالى محرراً لدلائل هذا الفن، فإن ظفرت فيه بفائدة شاردة فادع لي بحسن الخاتمة، وإن ظفرت بعثرة قلم فاعذرني؛ فإن العذر عند خيار الناس مقبول: واللفظ من شيم السادات مأمول.

وأنا أسأل الله تعالى أن يجعله لوجهه خالصاً، وأن يتفني به حين يكون الظل في الآخرة قاصداً، وأن يصب عليه قبول القبول كما صب على أصله؛ فإنه أكرم مسئول، وأعز مأمول، وأن يكفينا شر الحساد، وألا يفضحنا يوم المعاد بمنه وكرمه؛ إنه كريم

(١) انظر: دليل الطالبين لكلام النحويين (٧٢/١).

جواد، وأن يفعل ذلك بوالدينا وإخواننا وأحبابنا وسائر المسلمين - آمين -
والمسلمات؛ إنه قريب مجيب الدعوات، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لننتهي
لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه، وأزواجه وذريته،
وأهل بيته صلاة وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- "أساس البلاغة". الزمخشري: جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة (غ. ت).
- "أسرار البلاغة". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، ط ١، ١٩٩١م.
- "أسرار العربية". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ط ١، ١٩٩٥م.
- "أسرار النحو". ابن كمال باشا: شمس الدين، أحمد بن سليمان، (ت: ٩٤٠هـ) تحقيق: أحمد حسن الحامد، عمان، دار الفكر، (غ. ت).
- "الأشباه والنظائر في النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٥م.
- "أشعار النساء". المرزباني: أبو عبيد الله، محمد بن عمران، (ت: ٣٨٤هـ)، حققه: سامي مكّي العاني، وهلال ناجي، بغداد، دار الرسالة، ١٩٧٦ م.
- "الإصابة في تمييز الصحابة". العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٥م.
- "الأصمعيات". الأصمعي: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت: ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط ٥، (غ. ت)
- "الأصول". حسان: تمام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، ١٩٩٦م.
- "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت: ١٣٩٣هـ) وتّمته لتلميذه: عطية محمد سالم، اعتنى به: صلاح الدين العلايلي بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٩٩٦م.

- "إعراب القراءات السبع وعللها". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٢م.

- "إعراب القراءات الشواذ". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: محمد بن السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٩٦م.

- "إعراب القرآن". النحاس: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ٣، ١٩٨٨م.

- "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج". تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط ٣، ١٩٨٦م.

- "الأعلام". الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد، (ت: ١٩٧٦هـ)، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١٤، ١٩٩٩م.

- "الأغاني". الأصفهاني: أبو الفرج، علي بن الحسين، (ت: ٣٥٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٩٧م.

- "الأفعال". ابن القطاع: أبو القاسم، علي بن جعفر السعدي، (ت: ٥١٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٣م.

- "الاقتراح في علم أصول النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.

- "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". البطليوسي: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن البيند، (ت: ٥٢١هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٩م.

- "ألفية ابن مالك في النحو والصرف". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، بيروت دار الفكر، ١٩٩٦م.

- "الأمال". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت: ٣٥٦هـ)، بيروت، دار الجيل ط ٢، ١٩٨٧م.

- "الأمالي النحوية". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٩٨٥م.

- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.

- "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط ١، ١٩٩٨م.

- "الإيضاح". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط ٢، ١٩٩٦م.

- "إيضاح شواهد الإيضاح". القيسي: أبو علي، الحسن بن عبد الله (ت: في القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٧م.

- "الإيضاح في شرح المفصل". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العكيلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٩٨٢م.

- "الإيضاح في علوم البلاغة". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن، (ت: ٧٣٩هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "البيان في غريب إعراب القرآن". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- "البيان والتبيين". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت: ٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٤، ١٩٧٥م.

- "تاج العروس من جواهر القاموس". الزبيدي: أبو الفيض، محمد مرتضى، (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م.

- "تأويل مشكل القرآن". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت، المكتبة العلمية، (غ. ت).
- "التأويل النحوي في القرآن الكريم". الحموز: عبد الفتاح أحمد، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١ ١٩٨٤م.
- "التيان في إعراب القرآن". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.
- "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصوالحي، بيروت، المكتبة العربية، ط ١، ١٩٨٦م.
- "تذكرة النحاة". أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٦م.
- "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.
- "تصحيح الوجوه والنظائر". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله، (ت: ٣٨٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٧م.
- "تصحيح الفصيح وشرحه". ابن درستويه: أبو محمد، عبد الله بن جعفر، (ت: ٣٤٧هـ) تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مطابع الأهرام، ط ١ ١٩٩٨م.
- "التطور النحوي للغة العربية". برجستراسر، (ت: ١٩٣٣م)، إخراج: رمضان عبد التواب القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- "التعريفات". الجرجاني: السيد الشريف، علي بن محمد بن علي، (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٩٩٨م.
- "تلقيح الألباب في عوامل الإعراب". الششتري: أبو بكر، محمد بن عبد الملك، (ت: ٥٤٩هـ)، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، جدة، دار المدني، ط ١، ١٩٨٩م.
- "التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح". ابن بري: أبو محمد، عبد الله، (ت: ٥٨٢هـ) تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ط ١، ١٩٨١م.

- "تهذيب الأسماء واللغات". النووي: أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، (ت: ٦٧٦هـ) عني بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "الجامع الصحيح" المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه (صحيح البخاري). البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، (ت: ٢٥٦هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، ط ١، ١٤٠٠هـ.

- "الجمال في النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط ٣، ١٩٨٦م.

- "جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام". القرشي: أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب (ت: ٢٣٠هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي (غ. ت).

- "جمهرة الأمثال". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت: ٣٩٥هـ) تحقيق: أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: محمد سعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العربية، ط ١، ١٩٨٨م.

- "الجنى الداني في حروف المعاني". المرادي: الحسن بن قاسم، (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ٢، ١٩٨٨م.

- "جواهر الأدب في معرفة كلام العرب". الإربلي: علاء الدين بن علي، (ت: في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط ١، ١٩٩١م.

- "الحجة للقراءات السبع". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٦، ١٩٩٦م.

- "حجة القراءات". ابن زنجلة: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، (ت: في القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٩٩٧م.

- "حروف المعاني". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٦م.

- "الحماسة البصرية". البصري: صدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن، (ت: ٦٥٦هـ) تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، ١٩٧٨م.
- "الحيوان". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٩٦٩م.
- "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". البغدادي: عبد القادر بن عمر، (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.
- "الخصائص". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار بيروت، دار الهدى (غ. ت).
- "درة الغواص في أوهام الخواص". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت: ٥١٦هـ) بغداد، مكتبة المثنى، (غ. ت).
- "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع". الشنقيطي: أحمد بن الأمين، (ت: ١٣٣١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٤م.
- "دلائل الإعجاز". الجرجاني: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط ٣، ١٩٩٢.
- "ديوان أبي الأسود الدؤلي". صنعة: السكري: أبي سعيد، الحسن، (ت: ٢٧٥هـ) أو ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت، دار الهلال، ط ٢، ١٩٩٨م.
- "ديوان الأعشى الكبير"، ميمون بن قيس. شرحه وعلق عليه: محمد محمد حسين، بيروت مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٧٣م.
- "ديوان امرئ القيس". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط ٥، ١٩٩٠م.
- "ديوان أوس بن حجر". تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ط ٣، ١٩٧٩م.
- "ديوان جرير". بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.

- "ديوان جميل بثينة". حققه: فوزي عطوي، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ط ١، ١٩٦٩ م.
- "ديوان حاتم الطائي" = شرح ديوان حاتم الطائي.
- "ديوان حسان بن ثابت". تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط ١، ١٩٨٣ م.
- "ديوان الحطيئة". رواه وشرحه: ابن السكيت: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، (ت: ٢٤٦هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٨٧ م.
- "ديوان الحماسة". أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي، (ت: ٢٣١هـ)، برواية: الجواليقي: أبي منصور، موهوب بن أحمد، (ت: ٥٤٠هـ)، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج بيروت، دار الكتب العلمية ط ١، ١٩٩٨ م.
- "ديوان الخنساء" = شرح ديوان الخنساء.
- "ديوان ذي الرمة". قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٥ م.
- "ديوان رؤية بن العجاج". ضمن (مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، ليسينغ، ألمانيا، ١٩٠٣ م.
- "ديوان زهير بن أبي سلمى" = شرح شعر زهير.
- "ديوان أبي الطيب المتنبي"، بشرح أبي البقاء العكبري، (ت: ٦١٦هـ)، المسمى: التبيان في شرح الديوان. حققه: كمال طالب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧ م.
- "ديوان عامر بن الطفيل". رواية: محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بيروت، دار بيروت، ١٩٨٢ م.
- "ديوان عبد الله بن الزبير الأسدي" = شعر عبد الله بن الزبير الأسدي.
- "ديوان عبيد بن الأبرص" = عبيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي.
- "ديوان العجاج". رواية: الأصمعي: أبي سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت: ٢١٦هـ) عنى بتحقيقه: عزة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١ م.
- "ديوان عروة بن الورد" = شعر عروة بن الورد.

- "ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي". تحقيق: أيمن ميدان، الكويت، النادي الأدبي الثقافي، ط ١ ١٩٩٢.
- "ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي". صنعه: هاشم الطعان، بغداد، مطبعة الجمهورية ١٩٧٠ م.
- "ديوان عمر بن أبي ربيعة" = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- "ديوان عنترة" = شرح ديوان عنترة.
- "ديوان الفرزدق" = شرح ديوان الفرزدق.
- "ديوان القطامي". تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ط ١ ١٩٦٠ م.
- "ديوان قيس بن الخطيم". تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر، ط ٢، ١٩٦٧ م.
- "ديوان كثير عزة". جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١ م.
- "ديوان لبيد بن ربيعة العامري" = شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.
- "ديوان مجنون ليلى". جمعه ورتبه: أبو بكر الوالبي، تحقيق: جلال الدين الحلبي، قدم له: زكي مبارك، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩ م.
- "ديوان النابغة الذبياني". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط ٣ ١٩٩٠ م.
- "ديوان أبي النجم العجلي". صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، الرياض، النادي الأدبي، ١٩٨١ م.
- "ذيل الأمالي والنوادر". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت: ٣٥٦هـ)، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الجيل، ط ٢، ١٩٨٧ م.
- "الرد على النحاة". ابن مضاء: أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي، (ت: ٥٩٢هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البناء، القاهرة، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩ م.
- "سر صناعة الإعراب". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداي، دمشق، دار القلم، ط ٣، ١٩٩٣ م.

- "سمط اللآلي في شرح أمالي القالي". البكري: أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بيروت، دار الحديث، ط ٢، ١٩٨٤م.

- "سنن الترمذي". الترمذي: أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة، (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "سنن أبي داود". أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: ٢٧٥هـ)، القاهرة دار الحديث، (غ. ت).

- "السنن الكبرى". النسائي: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩١م.

- "سنن ابن ماجه". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن يزيد، (ت: ٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرج أحاديثه وفهرسه: مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، ط ١، ١٩٩٨م.

- "شرح أبيات سيويه". السيرافي: أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ١٩٧٤م.

- "شرح الأبيات المشككة الإعراب"، المسمى (إيضاح الشعر). الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداي، دمشق، دار القلم، بيروت دار العلوم الثقافية، ط ١، ١٩٨٧م.

- "شرح اختيارات المفضل". التبريزي: الخطيب، يحيى بن علي بن محمد بن الحسن، (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٨٧م.

- "شرح أدب الكاتب". الجواليقي: أبو منصور، موهوب بن أحمد، (ت: ٥٤٠هـ)، قدم له: مصطفى صادق الرافعي، بيروت، دار الكتاب العربي، (غ. ت).

- "شرح أشعار الهذليين". السكري: أبو سعيد، الحسن بن الحسين، (ت: ٢٧٥هـ) أو ٢٩٠هـ تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م.

- "شرح الأشموني لألفية ابن مالك". الأشموني: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، (ت: نحو ٩٠٠هـ) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ.ت).

- "شرح ألفية ابن مالك". ابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، (ت: ٦٨٦هـ) عناية: محمد سليم اللبائدي، بيروت، مصورة من منشورات ناصر خسرو ١٣١٢هـ.

- "شرح التسهيل". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتح السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١م.

- "شرح التصريح على التوضيح". الأزهرى: خالد بن عبد الله، (ت: ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ت).

- "شرح جمل الزجاجي". ابن خروف: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي. (ت: ٦٠٩هـ) تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٩هـ.

- "شرح الحدود النحوية". الفاكهي: عبد الله بن أحمد بن علي، (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، بغداد، دار الكتب، ط ١، ١٩٨٨م.

- "شرح شافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاسترأبادي، (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.

- "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية. (غ.ت).

- "شرح شعر زهير بن أبي سلمى". صنعة: أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٩٨٢.

- "شرح صحيح مسلم". النووي: محيي الدين بن شرف، (ت: ٦٧٦هـ) تحقيق: خليل مأمون شيخا، بيروت، دار المعرفة، ط ٥، ١٩٩٨م.

- "شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك". ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.

- "شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٧٧م.
- "شرح الفصيح". الزمخشري: أبو القاسم، محمود بن عمر، (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٧هـ.
- "شرح الفصيح". اللخمي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط ١، ١٩٨٨م.
- "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات". ابن الأنباري: أبو بكر، محمد بن القاسم، (ت: ٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٠م.
- "شرح كافيّة ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاسترأبادي، (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.
- "شرح الكافية الشافية". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (غ. ت).
- "شرح كتاب سيبويه". السيرافي: أبو سعيد، الحسن بن عبد الله المرزبان، (ت: ٣٦٨هـ) حقق الجزء الأول: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ١، ١٩٨٦م. وحقق الجزء الثاني: رمضان عبد التواب، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ١، ١٩٩٠م.
- "شرح المعلقات السبع". الزوزني: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين، (ت: ٤٨٦هـ) بيروت، مكتبة المعارف، ط ٥، ١٩٨٥م.
- "شرح المفصل". ابن يعيش: موفق الدين، يعيش، (ت: ٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب (غ. ت).
- "شرح ملحمة الإعراب". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، إربد دار الأمل، ط ١، ١٩٩١م.
- "شفاء العليل في إيضاح التسهيل". السلسيلي: أبو عبد الله، محمد بن عيسى، (ت: ٧٧٠هـ) تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط ١، ١٩٨٦م.

- "الصحيح" (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري: إسماعيل بن حماد، (ت: ٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٩٨٤ م.
- "صحيح البخاري" = الجامع الصحيح المسند.
- "صحيح الجامع الصغير وزياداته". الألباني: محمد ناصر الدين، (ت: ١٤٢٠ هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٩٨٨ م.
- "كتاب الصناعتين"؛ الكتابة والشعر. العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: مفيد قميعة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٨٩ م.
- "طبقات فحول الشعراء". الجمحي: محمد بن سلام، (ت: ٢٣١ هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ١٩٧٤ م.
- "العقد الفريد". ابن عبدربه: أحمد بن محمد الأندلسي، (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م.
- "علل النحو". الوراق: أبو الحسن، محمد بن عبد الله (ت: ٣٨١ هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشيد، ط ١، ١٩٩٩ م.
- "العين". الخليل: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت: ١٧٥ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار الهلال، (غ. ت).
- "عيون الأخبار". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦ هـ)، تحقيق: يوسف علي طویل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م.
- "القاموس المحيط". الفيروزآبادي: مجد الدين، محمد بن يعقوب، (ت: ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط ٦، ١٩٩٨ م.
- "الكامل في اللغة والأدب". المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٩٧ م.
- "كتاب سيبويه". سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٨٨ م.
- "كشف المشكل في النحو". الحيدرة: علي بن سليمان اليمني، (ت: ٥٩٩ هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط ١، ١٩٨٤ م.

- "اللباب في علل البناء والإعراب". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٨م.
- "لسان العرب". ابن منظور: أبو الفضل، محمد بن مكرم، (ت: ٧١٠هـ)، بيروت، دار صادر، ط ٣، ١٩٩٤م.
- "اللغة والنحو بين القديم والحديث". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط ٢، ١٩٧١م.
- "لمع الأدلة في أصول النحو". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط ١، ١٩٥٧م.
- "اللمع في العربية". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٩٨٥م.
- "ليس في كلام العرب". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٧٩م.
- "مُحِيطُ المَحِيطِ" أَوَّلُ قَامُوسٍ عَصْرِيٍّ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، (وَمُلْحَقٌ بِهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ لِلْمَوَادِّ الْحَدِيثَةِ وَالْدَّخِيلَةِ وَالْمَعْرَبَةِ). البستاني: بطرس، تحقيق: محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٩م.
- "مختصر المعاني". التفتازاني: سعد الدين، مسعود بن عمر، (ت: ٧٩٣هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٨م.
- "المخصص". ابن سيده: أبو الحسن، علي بن إسماعيل، (ت: ٤٥٨هـ)، قدم له: خليل إبراهيم فجال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٩٩٦م.
- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.
- "المسائل الحلبيات". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ) تحقيق: حسن هندأوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط ١، ١٩٨٧م.
- "المستدرك على الصحيحين". الحاكم: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، (ت: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠.

- "المسند". ابن حنبل: أبو عبد الله، أحمد بن محمد، (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، ط ١، ١٩٩٥م.
- "مسند أبي عوانة". أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٩٩٨م.
- "المصباح المنير". الفيومي: أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، (ت: ٧٧٠هـ)، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- "معاني القرآن". الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي، (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمد الورد، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٥م.
- "معاني القرآن". الفراء: أبو زكريا، يحيى بن زياد، (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف تيجاني، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨م.
- "معجم الأدباء". ياقوت: أبو عبد الله، بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩١م.
- "معجم المؤلفين". كحالة: عمر رضا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣م.
- "معجم المصطلحات النحوية والصرفية". اللبدي: محمد سمير نجيب، بيروت، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، ط ١، ١٩٨٥م.
- "المعجم المفصل في الإعراب". الخطيب: طاهر يوسف، مراجعة: إميل بدیع يعقوب، بيروت دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٩٦م.
- "المعجم المفصل في الشواهد العربية". يعقوب: إميل بدیع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٦م.
- "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم". عبد الباقي: محمد فؤاد، القاهرة، دار الحديث، ط ١، ١٩٨٦م.
- "معجم المقاييس في اللغة". ابن فارس: أبو الحسين، أحمد، (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٩٩٨م.
- "المفضليات". الضبي: المفضل بن محمد، (ت: ١٦٨هـ أو ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ١٠، ١٩٩٢م.
- "المقتصد في شرح الإيضاح". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط ١، ١٩٨٢م.

- "موسوعة أطراف الحديث النبوي". زغلول: محمد سعيد بن بسيوني، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "النحو الوافي". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط ٥، ١٩٧٥ م.
- "النوادر في اللغة". أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (ت: ٢١٥ هـ)، بيروت دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٦٧ م.
- "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١ هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨ م.